وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

تخصص: **علوم اقتصادية** فرع: **مالية وبنوك وتأمينات**

بعنوان:

دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية

-دراسة مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة ومصر والجزائر -

من إعداد الطالب: **كريـم جايـز**

نوقشت يوم: الأحد 15 أفريل 2012

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د.عبد الله خبابـة	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيســـــــا
د. مختـــار معزوز	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د.علي دبـــــي	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	ممتحنـــــا
د. حميد قرومي	أستاذ محاضر	المركز الجامعي البويرة.	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2011- 2012

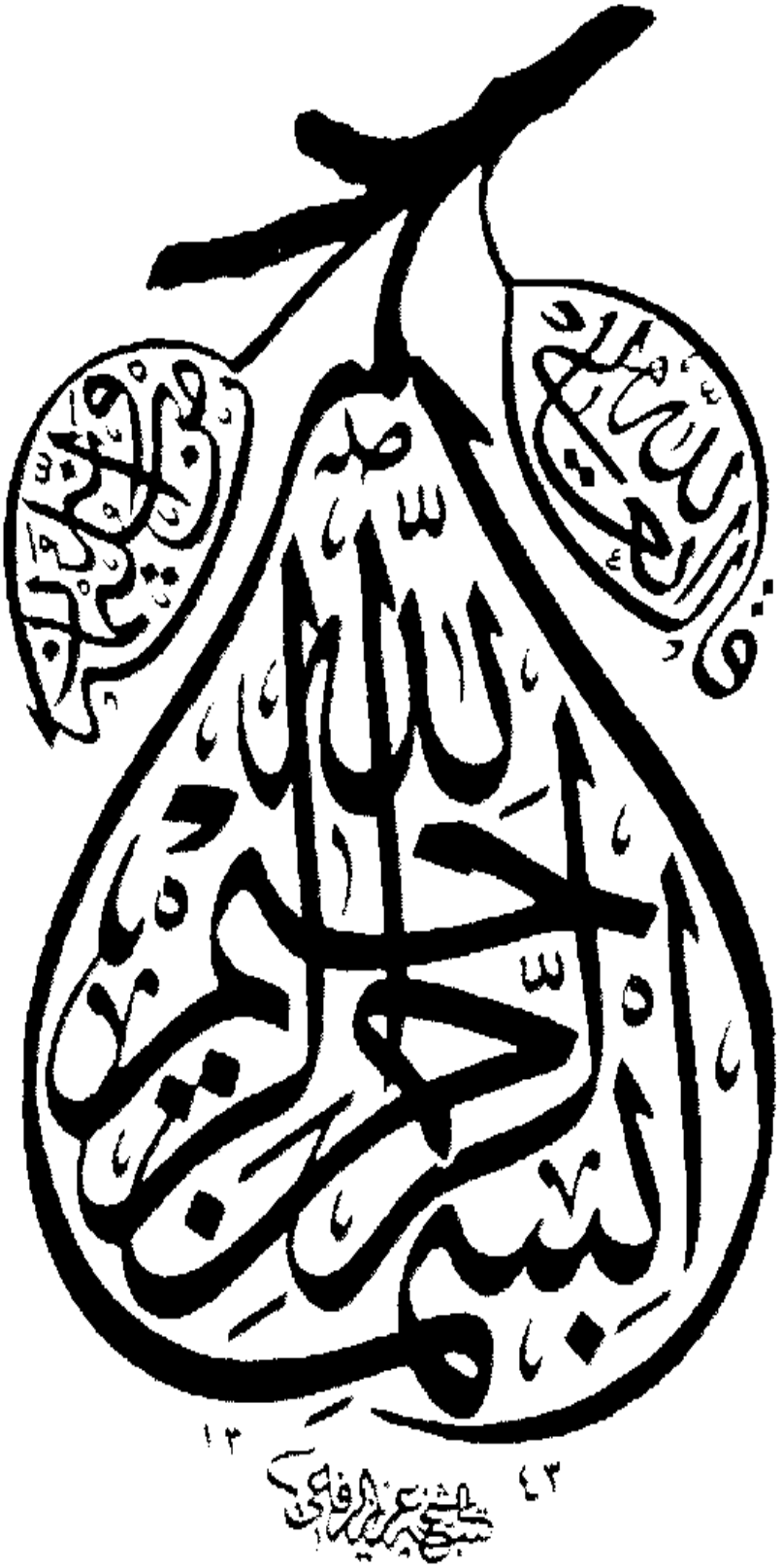
بسم الله الرحمن الرحيم
١٢
٤٣
شيخ عزيز الرفاعي

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	-
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول والأشكال	-
مقدمة عامة	أ- ط
الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة	10- 49
تمهيد الفصل الأول	11
المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة	12
المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة	12
المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة	19
المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة	24
المبحث الثاني: خصائص وأنواع المناطق الحرة والأنظمة المشابهة لها	26
المطلب الأول: خصائص المناطق الحرة	26
المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة	28
المطلب الثالث: الأنظمة المشابهة للمناطق الحرة	36
المبحث الثالث: أهداف المناطق الحرة ودورتها الحياتية	40
المطلب الأول: أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة	41
المطلب الثاني: أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين	44
المطلب الثالث: الدورة الحياتية للمناطق الحرة	46
خلاصة الفصل الأول	49
الفصل الثاني: محددات نجاح المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في البلدان العربية	50- 95
تمهيد الفصل الثاني	51
المبحث الأول: محددات نجاح المناطق الحرة	52
المطلب الأول: مقومات إنشاء المناطق الحرة	52
المطلب الثاني: عوامل نجاح المناطق الحرة	55
المطلب الثالث: معوقات نجاح المناطق الحرة	61
المبحث الثاني: التجارة الخارجية ونظرياتها	65
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	65

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الخارجية	**71**
المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية	**73**
المبحث الثالث: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في البلدان العربية	**76**
المطلب الأول: المناطق الحرة في الدول العربية	**77**
المطلب الثاني: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في الدول العربية	**87**
المطلب الثالث: علاقة المناطق الحرة بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	**91**
خلاصة الفصل الثاني	**95**
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين المناطق الحرة في جبل علي وبورسعيد وبلارة	**133 -96**
تمهيد الفصل الثالث	**97**
المبحث الأول: التعريف بالمناطق الحرة محل المقارنة	**98**
المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة محل المقارنة	**98**
المطلب الثاني: مقومات ومعوقات المناطق الحرة محل المقارنة	**105**
المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة في المناطق الحرة محل المقارنة	**108**
المبحث الثاني: مقارنة الأداء التجاري للمناطق الحرة بجبل علي وبورسعيد	**113**
المطلب الأول: دراسة مقارنة للأداء التصديري لمنطقتي جبل علي وبورسعيد	**113**
المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين قيمة واردات منطقتي جبل علي وبورسعيد	**118**
المطلب الثالث: دراسة مقارنة للتبادل التجاري في منطقتي جبل علي وبورسعيد	**120**
المبحث الثالث: دور المناطق الحرة محل المقارنة في التجارة الخارجية في الدول الأم	**123**
المطلب الأول: دراسة مقارنة لانعكاس الأداء التصديري للمنطقتين على إجمالي الصادرات في الدولتين	**124**
المطلب الثاني: دراسة مقارنة لانعكاس قيمة واردات المنطقتين على إجمالي الواردات في الدولتين	**126**
المطلب الثالث: دراسة مقارنة لانعكاس التبادل التجاري في المنطقتين على التجارة الخارجية للدولتين	**129**
خلاصة الفصل الثالث	**133**
الخاتمة العامة	**139 -134**
قائمة المراجع	**147 -140**
الملاحق	**–**
الملخص	**–**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع المناطق الحرة في قارة آسيا	15
02	توزيع المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية	16
03	توزيع المناطق الحرة في إفريقيا	16
04	توزيع أهم المناطق الحرة في أوروبا	17
05	توزيع المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم عام 2004	18
06	تطور استخدام مصطلح المناطق الحرة عبر الزمن	23
07	مقارنة بين تقسيمات المناطق الحرة حسب الأنشطة التي تزاولها	35
08	أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي	72
09	أداء المناطق الحرة بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية السلعية للسنوات 2002-2007	87
10	صادرات المناطق الحرة بنسبة لإجمالي الصادرات الكلية لسنوات 2002-2008	88
11	أداء المناطق الحرة السورية وانعكاسه على التجارة الخارجية لسنوات 2000-2004	89
12	صادرات وواردات المنطقة الحرة بعدن لإجمالي التجارة الخارجية في اليمن في السنوات 2005-2009	90
13	النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة	103
14	المسافة بين المنطقة الحرة بجبل علي وأهم الأسواق العالمية	105
15	تطور قيمة الصادرات في المنطقة الحرة بجبل علي في الفترة 1990-2005	113
16	تطور قيمة صادرات المنطقة الحرة بورسعيد في الفترة1990-2005	114
17	توجهات صادرات المنطقة الحرة بجبل علي في الفترة 1990-2005	115
18	اتجاهات صادرات المنطقة الحرة بورسعيد في الفترة 1990-2005	116

19	تطور واردات المنطقة الحرة بجبل علي خلال الفترة 1990-2005	118
20	تطور واردات منطقة الحرة بورسعيد في الفترة 1990-2005	119
21	تطور التجارة الخارجية في منطقة جبل علي في الفترة 1990-2005	121
22	تطور التجارة الخارجية في منطقة الحرة بورسعيد في الفترة 1990-2005	122
23	دور صادرات منطقة جبل علي في إجمالي الصادرات الإماراتية خلال الفترة 1990-2005	124
24	دور صادرات منطقة بورسعيد في إجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة 1990-2005	125
25	تطور تأثير واردات المنطقة الحرة في إجمالي الواردات الإماراتية خلال الفترة 1990-2005	127
26	تطور تأثير واردات المنطقة الحرة في إجمالي الواردات المصرية خلال الفترة 1990-2005	128
27	تطور تأثير التبادل التجاري للمنطقة الحرة في إجمالي التجارة الخارجية الإماراتية خلال الفترة 1990-2005	130
28	تطور تأثير التبادل التجاري للمنطقة الحرة في إجمالي التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة 1990-2005	131

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيمات وأنواع المناطق الحرة	36
02	مدخلات ومخرجات المناطق الحرة	43
03	معاملات المناطق الحرة مع العالم الخارجي	45
04	معاملة البضائع الوطنية المصدرة إلى المنطقة الحرة	45
05	مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة	56

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ"

الآية 15 سورة الأحقاف

فالحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع؛

بعد كمال الحمد والشكر للمولى العلي القدير، يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الثناء والعرفان لكل من مد لنا يد المساعدة في إنجاز هذا البحث و إتمامه سواء من قريب أو بعيد ونخص بالذكر:

الأستاذ المشرف **الدكتور معــزوز مختار** لقبوله تأطير هذا البحث، ولكل الجهد والعناء الذي بذله من خلال إسداء توصياته ونصائحه السديدة، وحرصه على إثراء هذا العمل ببصــمته وخبرتــه العلمية الواضحة؛

إلى رئيس المشروع **الأستاذ الدكتور بوجلال محمد** الذي حرص وسهر على نجاح الدفعة، من خلال اهتمامه وتتبعه لنا سواء في السنة النظرية وحتى خلال إعدادنا للمذكرات؛

إلى خالي **الأستاذ بودشيشــة عبد الرشــيد** وعمي **الدكتور جايــز عز الديــن** علــى الــدعم المادي والمعنوي من أجل إنجاز هذا العمل؛

إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث للمساهمة في إثرائــه وتقييمه، وإسقاط العيوب عنه؛

إلى جميع أساتذتنا الكرام الذين سهروا على تكوين أولى دفعة لطلبة ماجستير العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات وأخص بالذكر **الدكتور خبابة عبد الله**؛

إلى الإداريين القائمين على مصلحة التكوين ما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية، وأخص بالذكر السيدة **دخان وداد**، والآنسة **قريشي مريم.**

كريم

الإهداء

إلى رمز المحبة و الحنان والتي قاسمت ابنها حقا كل لحظة من حياته

أمي الغالية

إلى الذي لبس ثوب التعب والشقاء وألبسني ثوب الراحة والهناء

أبي العزيز

إلى الأخوين العزيزين محمد أنيس وأنيار جميلة

إلى كل أفراد العائلتين الكريمتين جابر وبوحوشة وبخاصة عمتي والغالي

بوحوشة نجم الدين

إلى جميع أصدقائي وأخص بالذكر

إسماعيل، فاروق، وليد وبلال

إلى جميع أفراد دفعة ماجستير مالية بنوك وتأمينات وأخص بالذكر

الزميلين زيتوني كمال وكتيبي حسين

إلى كل زملائي دفعة ماجستير تقنيات كمية وأخص بالذكر

محمودي مليك وزميت فؤاد

إلى جميع طلبة الماجستير عبر الوطن وأخص بالذكر

سراي الصالح وسعودي عبد الصمد

إلى كل من حوتهم ذاكرتي ولم يكتبهم قلمي

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع

كريم

مقدمة عامة

تمهيد:

يتسم الاقتصاد العالمي اليوم بوسائل شتى للتواصل والتقارب بحثا عن عالم يستفاد من كل ثرواته البشرية والمادية، فوضعت لذلك قواعد وأسس تعاملات مختلفة تدعم هذه الفكرة، ومن هنا عرف الاقتصاد العالمي تنامي مستمر للمبادلات التجارية الدولية بين مختلف الدول والانفتاح الاقتصادي، بما فيها اقتصاديات الدول النامية على الخارج، مما يجعل من موضوع التجارة الخارجية من الموضوعات ذات الأهمية الخاصة، ذلك أنها تشكل الرهان الرئيسي لأي اقتصاد، وأن صحة التنمية واستقرارها في أي دولة مرتبط بصحة وحجم التجارة الخارجية فيها، خاصة وأننا نعيش في عصر العولمة وما أفرزته هذه الظاهرة من موجة لتحرير التجارة العالمية بكل جوانبها، السلعية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار، والتي تعني في النهاية إزالة كل القيود والعراقيل التي تقف عائقا أمام تحركات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال والعمالة، وإلى جانب تحرير التجارة، ولعل هذه الأخيرة أبرزها بسبب عمقها واتساعها وتأثيراتها، وأمام هذه التغيرات التي يفرضها الانضمام إلى اقتصاد السوق الحرة، نشهد انتشار وسعي بشكل كبير لإقامة ما يسمى بالمناطق الحرة التي تجتمع فيها موارد وقدرات اقتصادية مختلفة لتحقق من خلالها إيجابيات جمة، وبناءا على هذا تعددت المحاولات في البحث عن البيئة المثلى لإيجاد المناطق الحرة، حيث تلتزم هذه الأخيرة بعدة مستهدفات لعل أهمها إسهامها الجاد في تحقيق رفاهية اقتصادية، ومحاولات جادة لانفتاح الاقتصاد على عالم يبحث عن كل وسائل التقارب، فالمناطق الحرة تعد نافذة على عالم يزخر بمعارفه وتجاربه واتصاله بالتقنية في شتى المجالات، حيث يتاح الإطلاع عليها من خلال التواجد المتنوع لنشاط هذه المناطق، إضافة إلى ما يتم تبنيه من مفاهيم جديدة كضرورة لإيجاد هذا الضيف المميز، من حيث إعداد البيئة المناسبة له أو من خلال ما يتم اكتسابه كنتيجة لهذا التواصل معه، فيتحقق بموجب ذلك اكتساب ميزات نسبية جديدة تدعم الأوضاع الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية المناطق الحرة باعتبارها شكلا من أشكال الاستثمارات المباشرة، وأحد الأنواع الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في الاقتصاديات المعاصرة، وفكرة المناطق الحرة عرفت قديما في بعض الدول التي تمتلك موانئ بحرية، واقتصرت مهمتها على أنها وسيلة من وسائل تنشيط التبادل الدولي وخدمة التجارة العالمية، ومع تفاقم المشاكل الاقتصادية، تنوعت أشكالها وصورها، ومنذ منتصف القرن الماضي عرفت الدول تسابقا لإقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة بهدف جذب وتنمية الاستثمارات والاستفادة مما ينجر عنها من آثار وانعكاسات اقتصادية هامة للدولة، ولكن في الحقيقة تظل المناطق الحرة تلتصق اقتصاديا بمجال التصدير، خصوصا والتجارة الخارجية عموما.

إشكالية الدراسة:

بما أن البلدان العربية جزء لا يتجزأ من المجموعة الدولية، فقد حاولت تبني تجارب لتجسيد فكرة المناطق الحرة، وهذا بغية دعمها وتطويرها لتعرف ديناميكية أكثر في تجارتها الخارجية، خاصة وأن هذه الأخيرة تعمل على إيجاد مناخ اقتصادي أقرب ما يكون لمناخ الذي تعمل به الاستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة، إضافة إلى تحقيق أهداف أخرى من أهمها ترقية الصادرات وزيادة في حجم التبادل التجاري للدول المضيفة لها، خاصة إذا علمنا بأن الهدف الرئيسي للمناطق الحرة هو إزالة معوقات التجارة الخارجية، المتمثلة أساسا في الضرائب والرسوم والعالية، وكذا النظم الجمركية المعقدة، كما من نتائج ذلك تسريع العمليات التجارية، وتقديم التسهيلات والحوافز من أجل تخزين المنتجات، أو إتمام صناعتها، أو إعادة تصنيعها وتحسينها، وعلى ضوء ما تقدم وبناءا على ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية؟ وكيف يؤثر أداء كل من المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة، مصر والجزائر في زيادة حجم التجارة الخارجية لكل بلد؟

كما يمكن أن يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، عدة أسئلة فرعية نجملها فيما يلي:

1. ما المقصود بالمناطق الحرة، وما هي مختلف صورها؟
2. ما هي العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة؟
3. ما هو أثر قيام المناطق الحرة على التجارة الخارجية في الدول العربية؟
4. ما مدى تأثير المناطق الحرة في كل من جبل علي وبورسعيد وبلارة على نشاط التجارة الخارجية في كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر والجزائر؟

الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث التي طرحناها اعتمدنا بعض الفرضيات التي نراها أقرب للإجابات المحتملة والتي نلخصها فيما يلي:

- ✓ تعد المناطق الحرة صورة من صور الاستثمار الأجنبي المباشر، وترجع تنوع وتعدد أشكال هذه المناطق في كونها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة، التي تعلي من شأن المنافسة الاقتصادية؛

- ✓ إن نجاح المناطق الحرة مرهون بتوفر جملة من المقومات وبتوفير مجموعة من العوامل وتجنب عدة معوقات لضمان تنفيذها لأهدافها المرجوة منها؛
- ✓ تعمل المناطق الحرة في البلدان العربية على زيادة حجم التبادل التجاري وإضفاء ديناميكية أكبر على حركة التجارة الخارجية العربية بفضل التسهيلات والحوافز الممنوحة لها؛
- ✓ تشهد بعض البلدان العربية التي تبنت تجربة المناطق الحرة نشاطا إيجابيا ملحوظا في تجارتها الخارجية كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة ومصر، بعكس بعض البلدان العربية الأخرى التي لم تعر هذه المناطق اهتماما بالغا كما هو الحال في الجزائر.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة ترتكز حول محاولة تحديد دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، وذلك من خلال التحليل والمقارنة بين بعض التجارب العربية، خاصة في ظل اعتماد هذه الدول في صادراتها علي المواد الخام، ولهذا تعتبر المناطق الحرة أحد الأدوات التي تستعملها هذه الدول في جذب الاستثمارات وترقية الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا للفوائد العديدة التي يمكن أن تعودعلى الاقتصاديات الوطنية من هذه المناطق إذا ما أحسن استغلالها، والتسابق والاتجاه المتزايد في جلب الاستثمارات الأجنبية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، من أجل التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان العربية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة قديمة ظهرت بثوب جديد إلى العالم تحت غطاء النظام الرأسمالي الليبرالي، وهي المناطق الحرة وأيضا لتبين أحد أهم أهداف قيامها، والمتمثل في تنشيط التجارة الخارجية، والنظر أيضا في مدى نجاعتها في الدول العربية عموما والدول محل المقارنة خصوصا ويمكن حصر أهم الأهداف في:

- إيضاح التطور التاريخي للمناطق الحرة والتعرف على أشكالها والصور المختلفة منذ بدايتها وإلى الآن، وتبيان آثار تلك المناطق على اقتصاديات البلدان المعاصرة؛
- إظهار أهمية المناطق الحرة في اقتصاديات البلدان العربية؛
- تحليل وتقويم الفائدة والتكلفة للمناطق الحرة من أجل التوصل إلى العوائد التي تجنيها الاقتصاديات المحلية المضيفة لذلك النوع من الاستثمارات؛

- تقديم مجموعة من المقترحات التي تتضمن آليات تطوير عمل المناطق الحرة من أجل زيادة فعاليتها ومساهمتها النسبية في التجارة الخارجية في البلدان المضيفة عامة والعربية خاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

إن مبررات اختيار هذا الموضوع تعود أساسا إلى أهميته التي تنبع من عدة اعتبارات علمية وذاتية، أما الاعتبارات العلمية لهذه الدراسة، فتنبع من كونها تعالج موضوعا حيويا، هو المناطق الحرة ومحاولة التعرف على تأثيرها في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية من خلال مقارنة بعض هذه المناطق.

أما بخصوص اعتباراتنا الذاتية لتناول مثل هذا الموضوع، فهي نابعة من إحساسنا بضرورة دفع العمل العربي، وتفعيل الديناميكية الاقتصادية في العالم العربي، من خلال أفكار تضاف للمخزون الفكري والعلمي للقارئ، ونبراسا لصانع القرار في الدول العربية.

المنهج المستخدم:

قصد دراسة ومعالجة الموضوع بطريقة جيدة استخدمنا في البداية المنهج التاريخي لعرض التطور التاريخي لهذه المناطق وإظهار بعض المحطات فيما يتعلق بهذا الموضوع، ثم اتبعنا في بحثنا المنهج الوصفي حيث الذي يفيد سرد الأفكار فيما يتعلق بمفهوم للمناطق الحرة، كيفية إدارتها، تمويلها، المزايا والحوافز الممنوحة لها، وأيضا استعنا بالمنهج التحليلي لإبراز تأثير المناطق الحرة على نشاط التجارة الخارجية في البلدان العربية، وفي الأخير لجأنا إلى المنهج المقارن حيث اخترنا أكثر التجارب شهرة في مجال المناطق الحرة في البلدان العربية وقارناها بحالة الجزائر، وهما المنطقة الحرة بجبل علي في الإمارات العربية المتحدة والمنطقة الحرة بورسعيد في جمهورية مصر العربية.

حدود الدراسة:

تستدعي دراستنا لهذا الموضوع التقيد بإطار مكاني وزماني، ففيما يخص الإطار المكاني فالجزء النظري تم الحديث فيه عن المناطق الحرة بصفة عامة، ثم تم حصر الدراسة في المنطقة العربية، وذلك بأخذ عينة من بعض المناطق الحرة في عدة بلدان عربية، أما الجزء التطبيقي فقد خصص للمقارنة بين المناطق الحرة في البلدان الثلاث الإمارات العربية المتحدة، مصر والجزائر.

أما فيما يخص الإطار الزماني للدراسة فقد ركزنا على البيانات المتاحة من سنة 1990 وحتى سنة 2005، وذلك لما تميزت به عشرية التسعينات بتقلبات ضخمة أحدثت تغييرات عميقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مع زوال وتراجع الاشتراكية في العالم، وهيمنة كلية لرأسمالية، في حين توقفت

فترة الدراسة عند سنة 2005، وذلك لقلة وتضارب البيانات الخاصة بالمنطقة الحرة ببورسعيد وهذا راجع لقانون الإلغاء الصادر في سنة 2002.

الدراسات السابقة:

- منور أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة ومصر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995.

تناولت الرسالة المناطق الحرة من حيث التأصيل النظري، وذلك من خلال محاولة تحديد العوامل الحاكمة في نجاح المناطق الحرة، والقيود المفروضة عليها، وكذا دراسة مدى هذه المناطق في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أنشئت في الأساس من أجلها، وقد تعرض الباحث للمفاهيم والتعاريف المتعددة التي أعطيت للمنطقة الحرة،حيث أشار إلى عدم وجود تعريف محدد وشامل وإنما هناك قواعد متعارف عليها عالميا لما يمكن اعتبارها منطقة حرة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعطاء صلاحيات كاملة ومرونة عالية للإدارة المسيرة والمشغلة للمناطق الحرة، ولكن ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها لم تتطرق إلى التحولات والتطورات الاقتصادية المعاصرة، ومحاولة معرفة موقف التحولات والتطورات الاقتصادية العالمية من المناطق الحرة، وما هي الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة، كأسلوب أو سياسة لتشجيع الاستثمار المباشر من أجل التصدير وزيادة التبادل الدولي والنشاط التجاري الدولي.

- زوينة ريال: **المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الصناعية للتصدير**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

بحثت هذه الدراسة في مفهوم نظام المناطق الحرة وتطبيقاتها، مع تحديد الأساس النظري لها، ومحاولة تحديد العوامل التي تؤدي إلى نجاح هذه المناطق الحرة، وكذا القيود المفروضة عليها، والكشف عن الشروط المناسبة والضرورية لنجاح هذه المناطق، وأكدت الدراسة إلى كون العلاقة التي تربط بين لإقامة المناطق الحرة الصناعية والإسراع في مسار التنمية الاقتصادية ليست علاقة خطية، بمعنى أنها ليست مباشرة وليست بالبساطة التي يعتقدها الكثيرون، وهذا لكون عملية التنمية تأخذ مسار طويل الأمد وهي نتاج سلسلة من التغيرات المتوالية والمستمرة في النسيج الصناعي تسمح بالتوصل إلى أساليب ووسائل إنتاج أكثر نجاعة، وقد أشارت الباحثة إلى نجاح تجربة المناطق الحرة في تونس، بفعل الحرية الاقتصادية والإطار التنظيمي والقانوني المشجع الذي تعرضه تونس، أما فيما يتعلق بجزيرة موريس، فقد رأت الباحثة أن دولة موريس من أحسن البلدان التي عملت على جذب الاستثمارات الأجنبية بفعل سياستها الليبرالية، التي تعرض عدة مزايا ومحفزات للمستثمرين وكذلك انفتاحها على

الأسواق الخارجية كما أنها تعرف استقرار سياسي كبير، وتفيد الدراسة بأن تجربة موريس في إنشاء المناطق الحرة حققت نتائج باهرة، خاصة من حيث تشغيل اليد العاملة.

- منور أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)**، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك صور وأشكال للمناطق الحرة، إلا أن الاتجاه العالمي الحالي هو إقامة المناطق الحرة الخاصة ومناطق التصدير الصناعية وبالخصوص في الدول النامية بغية إنشاء قطاع تصديري ويلاحظ أن المناطق الحرة تواكب التطور الاقتصادي العالمي حيث تطور اهتمام هذه المناطق بالأنشطة المتصلة بثورة المعلومات والاتصالات الحديثة فأنشأت المناطق الإلكترونية الحرة ونشاطها الغالب هو الاستثمار الصناعي والخدمات المالية والمعلومات، حيث تعتمد مساهمة المناطق الحرة في التغلب على بعض معوقات التنمية في الدولة المضيفة على نجاح الدولة في تحديد أهدافها وأولوياتها، وتحديد الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها، التي تحقق هذه الأهداف بعد استبعاد الصناعات التي تنافس المنتجات الوطنية والصناعات التي يفضل إقامتها بنظام الاستثمار الداخلي وتحديد العوامل التي تحتاجها تلك المشاريع كما أن تحديد تلك الأنشطة من بين الأنشطة التي تتمتع بروابط خلفية قوية يؤدي إلى تحقيق فائدة أكبر للاقتصاد الوطني من خلال إيجاد الظروف الملائمة لاتخاذ قرار بالاستثمار في الجهات المحيطة بالمنطقة.

من خلال ربط ما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية ومفهوم المناطق الحرة بأنواعها وأهدافها يتضح أن مستقبل المناطق الحرة في العالم يدل على أن التوسع في إنشاء المناطق الحرة على اختلاف صورها وأشكالها سيكون أحد السمات المميزة لاقتصاديات التي ستنمو في ظل عصر تحرير التجارة الدولية، فالتأمل في أحكام الجات والمنظمة العالمية للتجارة ينبأ عن ضرورة التوسع في المناطق الحرة وخاصة في مرحلة التحول وإعادة التكيف في اقتصاديات العالم وخاصة في البلدان النامية، وبعد دخول تجارة الخدمات في مجال تحرير التجارة الدولية، بل أن الجزء الخاص بتحرير قوانين الاستثمار المتعلقة بالتجارة، تحمل في مضامينها التشجيع على إقامة المناطق الحرة ونجاحها وانتعاشها لأنها تزيل القيود التي كانت تسبب مشاكل للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة.

- محجوب بدة: **مستقبل المناطق الحرة العربية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إظهار فعالية استعداد البلدان العربية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والتجارية والاستفادة من الفرص التي تمنحها، وقد ركزت الدراسة على مستقبل المناطق الحرة العربية خاصة في ظل اتجاه كثير من البلدان العربية إلى إقامة مناطق اقتصادية حرة في محاولة منها لتنمية تجارتها الخارجية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وترويج الصادرات وزيادة فرص العمل فيها حيث شددت الدراسة في كون أغلب المناطق الحرة التي أنشأتها هذه الدول موجه نحو التجارة والأنشطة التجارية لا الأنشطة الموجهة نحو الصناعة، وقد أكد البحث أن المسارات التي أخذتها وأدائها كان متمايزا (متباينا) في البلدان العربية، سواء تعلق الأمر بالتسهيلات الإدارية المتوفرة، أو التحفيزات المالية والجمركية ونمط التسيير السائد، ,أشار في عدة نقاط من البحث إلى أن التجارب العربية كانت إيجابية في العموم نظرا للأوضاع السائدة، غير أن الأوضاع الاقتصادية على الساحة الدولية والتحولات السريعة التي شهدتها مثل العولمة وموجات التحرير الاقتصادي وفشل نماذج التنمية، وتكثف المبادلات التجارية وزيادة التدفقات المالية الدولية، قد انعكست هذه الأوضاع والتوجهات على البلدان العربية دفعت إلى إعادة النظر في أهداف هذه المناطق الحرة وأنماط تسييرها والامتيازات المتوفرة فيها، فرضت ضرورة التفكير في التحديات الكبيرة التي تواجه اقتصاديات هذه البلدان.

صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات والتي نجملها في النقاط التالية:

- النقص الشديد في المراجع والكتب والدراسات الحديثة حول المناطق الحرة خصوصا باللغة العربية وبالأخص في الجزائر؛
- النقص الكبير في المعلومات والبيانات وعدم الدقة والتضارب في أغلب الأحيان، فضلا عن الندرة في ما يخص معطيات منطقة بورسعيد، وذلك على الرغم من المساعدات من بعض الإخوة في مصر؛
- الاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي رافق فترة الدراسة في جل المنطقة العربية بسبب الثورات والحركات الاحتجاجية الشعبية، مما صعب من الحصول على المعطيات من مصدرها والاكتفاء بالمواقع الإلكترونية الرسمية والتي عانت من شلل شبه تام أثناء فترة الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

ومن خلال معالجتنا لموضوع بحثنا يتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة، هذا ما جعلنا نخصص ثلاثة فصول لدارسة مفصلة للموضوع:

تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري للمناطق الحرة في ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول التطور التاريخي للمناطق الحرة ومفهومها، وفي المبحث الثاني عرضنا أشكال وصور المناطق الحرة، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى أهداف الدول من إنشاء المناطق الحرة؛

أما **الفصل الثاني** تطرقنا فيه إلى محددات نجاح المناطق الحرة وأثرها على التجارة الخارجية في الدول العربية من خلال دراسة لعينة منها وذلك في ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مؤهلات ومعوقات المناطق الحرة، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا لمفهوم وأهمية وكذا نظريات التجارة الخارجية بشكل عام، أما في المبحث الثالث تعرضنا إلى تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية العربية؛

وفي **الفصل الثالث** خصصناه للقيام بمقارنة بين تجارب المناطق الحرة في الإمارات، مصر والجزائر وذلك في ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى التعريف بالمناطق الحرة محل المقارنة، وفي المبحث الثاني سنحاول دراسة مقارنة الأداء التجاري لهذه المناطق، أما في المبحث الثالث فسنجري فيه دراسة مقارنة لانعكاس ودور هذه المناطق الحرة في التجارة الخارجية لدولها الأم؛

وفي الأخير **خاتمة عامة** مختبرين فيها صحة الفرضيات، وقد تضمنت أيضا النتائج العامة المتوصل إليها، من خلال هذه الدراسة وكذا تقديم بعض الاقتراحات التي نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المعنيين على المسويين الأكاديمي والعملي، واختتمت بآفاق للدراسة من أجل البحث والتوسع أكثر في هذا الموضوع الحيوي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمناطق الحرة

تمهيد:

تعتبر المناطق الحرة وسيلة اقتصادية تستخدمها الدول بهدف تنشيط التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يعود بالفائدة على تلك الدول من مناح عدة.

ولقد ارتبط ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة الخارجية منذ القدم، حيث توسعت أنشطتها وتعددت أشكالها بتطور التجارة الخارجية، وبخاصة تلك التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ونتيجة لتعدد أنواع هذه المناطق لم يجمع كتاب الاقتصاد والقانون على تعريف محدد أو خصائص معينة أو حتى أنواع تميزها عن بقية الأنظمة المشابهة بشكل واضح.

ولهذا سنعمل في هذا الفصل على تسليط الضوء على ماهية المناطق الحرة، وأنواعها وتميزها عن المفاهيم المشابهة، ثم محاولة إبراز أهم أهدافها وأثرها المرجوة من إقامتها، ثم الوقوف عند الدورة الحياتية لهذه المناطق.

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة

إن المناطق الحرة تطورت بتطور التجارة والاقتصاد العالمي في محطاتهما المختلفة، ففكرتها تعود إلى زمن بعيد، حيث عرف العالم عدة صور للمناطق الحرة كما تعددت سماتها وتنوعت أنشطتها والغرض من قيامها، فكانت تنشأ لخدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية، ثم تحولت إلى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بعد الاهتمام الذي حظيت به تحقيقا للأهداف المرجوة من إنشائها.

المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة

إن فكرة المناطق الحرة لم تكن وليدة التطور الاقتصادي والعلمي، بل تعود إلى زمن قديم يزيد عن ألفي عام في صورة موانئ حرة، حيث مورست عمليات نقل وتخزين وتصدير البضائع[1]، وذلك في ظل الإمبراطورية الرومانية، وتشير أغلب الدراسات إلى كون الجزيرة اليونانية الصغيرة "ديلوس" في بحر "إيجا" أول منطقة حرة في العالم ويرجع تاريخها نحو 166 عام قبل الميلاد[2]، بهدف وضع حد لهيمنة لجزيرة "رودس" في البحر الأبيض المتوسط حيث تميزت هذه الجزيرة إضافة إلى موقعها الإستراتيجي المتميز، بنظام تجاري خاص يتمثل في خفض الضرائب والرسوم التي ساهمت في تطور التجارة الدولية من خلال إلغاء ما يعيقها، فأصبحت بذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية.

كما لجأ التجار في زمن الفينيقيين للبحث عن موانئ ومدن تحميهم من هجمات القراصنة، وتوفر عليهم تكاليف الضرائب المرتفعة التي كانوا يجبرون على دفعها أثناء مرورهم وتنقلهم بتجارتهم، فكانت مدن مثل "طبرق وقرطاج" تقدم لهم الحماية اللازمة وتوفر عليهم تلك الضرائب التي كانوا يدفعونها في مدن أخرى، كما تبنت الجزر اليونانية في "كاليس وبيرادس" نظما مماثلة، حيث قامت بإنشاء حواجز خاصة لتحقيق الأمن والحماية للتجار والبضائع العابرة منها[3].

وفي عام 1189م تم إنشاء أحد أقدم الموانئ الحرة، وذلك في مدينة "هامبورج" الذي أعفي فيه التجار من الرسوم الجمركية والضرائب، وتطورت الفكرة بعد ذلك في القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوروبية بمنح بعض الامتيازات والتسهيلات التجارية بهدف تنشيط التجارة في بعض

---

[1]_UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACTIF: **Free trade zone and port Hinterland Development**, New York, USA, 2005, P 05.

[2]_Jean-Pierre BARBIER et Jean-Bernard VERON: **Les zones franches industrielles d'exportation (Haïti, Maurice, Sénégal, Tunisie)**, Edition KARTHALA, Paris, France, 1991, P 01.

[3]_حازم حسن جمعة: **الاستثمار الدولي في المناطق الحرة مع دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ،1995، ص 12.

الموانئ والمدن الساحلية، وقد اعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق حرة صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها[1]، حيث قامت إنجلترا بإنشاء عدة مناطق حرة في مستعمراتها ولعل أهمها هي[2]:

- المنطقة الحرة في جبل طارق والتي أنشئت عام 1704؛
- منطقة سنغافورة عام 1819؛
- منطقتي مالطا والزينجبار عام 1841؛
- منطقة هونج كونج وأنشئت في عام 1842.

وقيام فرنسا بإقامة منطقة حرة في الصين سنة 1898، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، تموين السفن وإقامة المخازن الخاصة بذلك.

ومع النصف الثاني في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الإستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في ذلك الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير[3].

فقد بدأت المناطق الحرة التجارية منذ القرن التاسع عشر مع ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير، ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت في سنة 1934 صدور قانون عرف باسم (Foreign Trade Zone Act)، والذي سمح بتطور خاص تحت شكل المناطق الحرة التجارية مع البلدان الأجنبية ويطلق عليها مناطق التجارة الخارجية، وهي مناطق حرة تخدم التجارة والصناعة في آن واحد، ومنذ ذلك الوقت عرف مفهوم المناطق الحرة تطورا مزدوجا[4].

كما عرفت فرنسا منذ 1938 نصوص تشريعية تسمح بإنشاء المناطق الحرة على أراضيها لاسيما تجربة مرسيليا التي كانت ملتقى الطرق التجارية مابين أوروبا الشرقية وحوض البحر الأبيض المتوسط كما عرفت دول أوروبية أخرى هذه التجارب كإيطاليا من خلال منطقة نابولي عام 1896،

---

[1] _محمد بوشنافة وأحمد تميزار: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (المناطق الحرة)**، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2003، ص 01.

[2] _حسين أحمد المرابط: **نشأة المناطق الحرة (مكة أولى المناطق الحرة في العالم)**، الملتقى العربي الأول حول "**الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة**"، الشارقة، الإمارات، 27-31 مارس 2005، ص 62.

[3] _Pascal LOROT et Thierry SCHWOB**: Les zones franches dans le monde**, La documentation française, N°4829, Paris, France, 1987, P 12.

[4] _Ibid., P 17.

وألمانيا من خلال منطقة هامبورغ سنة 1888، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أهملت الدول الأوروبية المناطق الحرة، وذلك بسبب ظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية كإتحاد جمركي، الأمر الذي أدى إلى تأخير مسألة المناطق الحرة، حيث لم نعد نجد إلا منطقة حرة واحدة داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية استطاعت أن تحافظ على بعض من أهميتها ونشاطها وهي منطقة هامبورج الألمانية[1].

وتعتبر المنطقة الحرة شانون SHANON بأيرلندا عام 1959 بمثابة المنعرج الذي غير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري للنشاط الصناعي، حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية والتي يمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من العمالة وتعمل على تنمية صادرات الدولة إلى العالم الخارجي، تلتها إنشاء عدة مناطق في الستينات وبداية السبعينات ومن أمثلة المناطق الحرة التي أنشئت في هذه الفترة[2]:

- منطقة كاوسيتونج KAASHIUNG في تايوان في بداية الستينات؛
- منطقة سانجي واي SUNGEL WAY، بايان ليباس BAYAN LEPAS في ماليزيا؛
- منطقة موري ريوس MOURIRIUS، باتان BATAAN في الفلبين؛
- منطقة إيري IRAY وماسان MASSAN في كوريا الجنوبية في بداية السبعينات.

كما شهدت نفس الفترة ظهور نوع جديد من المناطق الحرة والمتمثل في المناطق الحرة البنكية، والتي كانت نتيجة حتمية لنمو سوق المال الأوروبي الخاص، ووجود فوائض ضخمة من العملات الأخرى غير المقيمة، وفي الآونة الأخيرة اتسعت فكرة المناطق الحرة أكثر لتأخذ شكلا جديدا يتمثل في مناطق المؤسسات، حيث كان أول ظهور لها في بريطانيا عام 1977، ثم تلتها كل من أمريكا، فرنسا، وأخيرا بلجيكا، وهذا النوع من المناطق يقتصر على تنمية المناطق المحرومة[3].

إلا أن التركيز في العصر الحديث والاتجاه نحو التخصص في المناطق الحرة اعتمد على إنشاء المناطق الحرة الصناعية، فبينما لم يكن هناك سوى ثماني مناطق حرة مع بداية عقد السبعينات ارتفع العدد إلى 55 منطقة في 30 دولة تعمل بالفعل عام 1980 ثم تطور العدد ليصل 207 منطقة

---

[1] _مراد محمودي: **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002، ص 23.

[2] _عدنان سليمان: **واقع وأفاق فرص لاستثمار في المناطق الحرة السورية**، الجمعية الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثامن عشر، دمشق، سوريا،26 أفريل 2005، ص 02.

[3] _Belgacem BOUDRA: **La zone franche industrielle d'exportation en droit Algérien**, journées d'études sur les zones franches , ENS Jijel, l'Algérie, 22 et 23 Juin 1998, P 05.

عام 1988 موزعة على 49 دولة تمثل سائر قارات العالم إضافة إلى عدد آخر قيد التأسيس في حدود 15-30 منطقة[1]، في نهاية التسعينات قدر عدد المناطق الاقتصادية الحرة في العالم بحوالي 1900 منطقة اقتصادية حرة[2].

ولتدليل على التوسع الكبير في إنشاء المناطق الحرة في عدد من الدول عبر حقب زمنية مختلفة، نورد فيما يلي الجداول التي تحتوي على بيان بأعداد المناطق الحرة التي تم إنشاؤها في دول مختلفة من العالم، والسنوات التي بدأت فيها تلك المناطق أنشطتها وذلك حسب كل قارة.

الجدول رقم 01: توزيع المناطق الحرة في قارة آسيا

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدء النشاط
سنغافورة	**22**	**1819**
هونغ كونغ	**02**	**1842**
تايوان	**03**	**1965**
سريلانكا	**01**	**1971**
ماليزيا	**14**	**1971**
كوريا الجنوبية	**03**	**1971**
الفلبين	**05**	**1972**
الصين الشعبية	**18**	**1979**
بنغلادش	**01**	**1981**
تايلاندا	**01**	**1981**

المصدر: مراد محمودي: **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002،، ص 24.

من خلال الجدول الأول نلاحظ تمركز المناطق الحرة في شرق القارة، حيث نجد أن معظم الدول تسابقت لإنشائها نظرا للفوائد المنتظرة منها، حيث نجد أن الدول التي قامت بإنشاء هذه المناطق شهدت نهضة صناعية وقفزة اقتصادية متميزة، خاصة بالنسبة للدول المعروفة بالتنانين الأربعة.

الجدول رقم 02: توزيع المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية

[1] _سعيد أحمد منصر: **الموانئ والمناطق الاقتصادية الحرة**، الغرفة التجارية الصناعية، عدن، اليمن، 1999، ص 02.

[2] _مثنى فضل علي: **دور المنطقة الحرة في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية على اليمن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 16.

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدء النشاط
باهاماس	02	1960
باناما	02	1960
جزر القمر	11	1960
المكسيك	17	1965
باربادس	10	1965
البرازيل	01	1967
جمهورية الدومينيك	04	1969
هايتي	02	1970
جامايكا	02	1970
كوستاريكا	02	1972
السلفادور	02	1974
الشيلي	01	1978

المصدر: مراد محمودي، مرجع سابق، ص 26.

ومما نلاحظه من الجدول السابق، أن دول أمريكا اللاتينية هي الأخرى سارعت إلى إقامة المناطق الحرة، وذلك للاستفادة من التجارب الناجحة التي حققتها هذه المناطق في الدول الأسيوية، خاصة في كل من سنغافورة وهونغ كونغ.

الجدول رقم 03: توزيع المناطق الحرة في إفريقيا

البلد	عدد المناطق	تاريخ بداية النشاط
أنغولا	01	1961
تانزانيا	04	1967
جزيرة موريس	01	1971
السنغال	01	1974
ليبيريا	01	1975
الطوغو	01	1977
الموزمبيق	02	1980

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 27.

أما الدول الإفريقية فقد قامت الدول المستعمرة بإنشاء المناطق الحرة فيها تخفيفا للضغوط الاقتصادية فيها، وذلك بهدف وقف حركة الهجرة إليها من هذه الدول، وأيضا توفير مناخ ملائم لمستثمريها، خاصة في ظل توفر المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، دون أن ننسى الموقع الإستراتيجي للقارة الذي يتوسط الكرة الأرضية.

الجدول04: توزيع أهم المناطق الحرة في أوروبا

البلد	عدد المناطق
المملكة المتحدة	32
فرنسا	17
ألمانيا	03
بلجيكا	06
إيرلندا	01
إيطاليا	02
إسبانيا	01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة مراجع*.

ومن خلال الجداول السابقة نلاحظ أن بعض الدول المضيفة تعتمد اقتصادياتها على المناطق الحرة، والتي أسهمت في النهضة الصناعية التي شهدتها بعض هذه الدول–خاصة في شرق أسيا–، فقد دفعت الفوائد الاقتصادية المترتبة عن إنشاء هذه المناطق بعض الدول إلى التنافس على إنشاء ذلك العدد الكبير منها وهذا ما لاحظناه في الجداول السابقة.

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية حول التوظيف في العالم إلى أن عدد هذه المناطق قد وصل عام 2002 إلى 3000 منطقة بعد أن كان هذا العدد 79 منطقة في سنة 1985، كما ارتفع عدد الدول التي قامت بإنشاء مناطق تصدير حرة من 47 بلد في سنة 1986، إلى 73 بلد عام 1995[1]، لتصل إلى 116 دولة سنة 2002، موفرة ما يزيد عن 43 مليون منصب شغل في العالم[2].

ولمزيد من التوضيح نورد الجدول التالي الذي ينطوي على بيان توزيع المناطق الحرة في عدد من دول العالم.

*–وهي مجموعة من المراجع المتخصصة التي تم استخدامها في هاته الدراسة.

[1]_أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر (النشأة–التطور–الأهمية)**، الملتقى العربي الأول حول "**الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة**"، الشارقة، الإمارات، 27–31 مارس 2005، ص 21.

[2]_Fatiha BENATSOU**: Les entreprises dans les zones franches urbaines (Bilan et Perspectives)**, Avis et rapports du conseil économique, Social et environnemental, France,05 mars 2009, P 09.

الجدول رقم05: توزيع المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم عام 2004

المنطقة الجغرافية	عدد المناطق الحرة
أسيا	749
أمريكا الوسطى والمكسيك	3300
أمريكا الشمالية	713
أمريكا الجنوبية	39
الشرق الأوسط	37
شمال إفريقيا	23
إفريقيا جنوب الصحراء	64
دول الاقتصاد المتحول	90
دول الكاريبي	87
دول المحيط الهندي	03
أوروبا	55
دول المحيط الهادي	14
المجموع	5174

المصدر: محمد على عوض الحرازي: **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص 08.

من خلال ما تضمنه الجدول السابق نلاحظ بأن أمريكا الوسطى والمكسيك احتلت الصدارة من حيث أعداد المناطق الحرة التي أنشئت فيها وبنسبة بلغت 62%، حيث تمثل تلك المنطقة الجغرافية من العالم بكثافتها السكانية الكبيرة، أسواقا واسعة كانت المناطق الحرة من وسائل الوصول إليها، يضاف لذلك أن الدول الغنية في أمريكا الشمالية قامت بتشجيعها على إنشاء تلك المناطق والاستثمار فيها، لتحاول الحد من الهجرة المتدفقة إليها من الدول التي تقع في المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تلك المناطق الحرة، وذلك من خلال فرص العمل التي توفرها المشروعات الاستثمارية التي تنتمي إلى الدول الغنية العاملة في تلك المناطق، يعزز من ذلك أن تكلفة الأيدي العاملة في هذه المناطق الحرة منخفضة الأجور مقارنة بمثيلاتها في كل من الولايات المتحدة وكندا[1].

[1] ـ محمد على عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 09.

وخلاصة ما سبق يمكن القول بأن المناطق الحرة تطورت من عدة أوجه هي[1]:

أ-نوعية النشاط والغرض: فبعد أن كانت مجرد منطقة تنمح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة، أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل فضلا عن أنشطة الخدمات، وكذلك من الإنشاء بغرض خدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية، إلى كونها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

ب-الموقع التي تقام عليها: فبعد أن كانت تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية أصبحت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها.

ج-المساحة المخصصة: فبعد أن كانت تقام على مساحات محدودة، أصبحت تقام على مساحات شاسعة بل أصبحت تشمل مدن أو موانئ بأكمله، وهكذا اتخذت المناطق الحرة شكلها الحديث في الآونة الأخيرة "العقدين الماضيين" فأصبحت مناطق تصدير صناعية.

بعد معرفة نشأة وتطور المناطق الحرة عبر الزمن، سنحاول معرفة المفاهيم التي عرفت بها في مختلف التشريعات والأنظمة، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة

لا يوجد تعريف واحد وموحد للمنطقة الحرة، وبالنظر في التشريعات المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم، نجد أنها لم تضع تعريف محددا للمنطقة الحرة، وإنما وضعت تحديدا لحدود المنطقة أو لإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة الحرة أو تعيين لمجالات النشاط التي من الممكن ممارسته داخل حدود تلك المناطق والأهداف المتوخاة من إقامتها.

فالمناطق الحرة هي اليوم حقيقة اقتصادية، يظهر أثرها في الاقتصاد العالمي، وهي بعيدة كونها ظاهرة ثانوية، حيث أن عدد البلدان التي التزمت بهذا النوع من التجارب هي في تزايد مستمر؛ مما أدى بالفكر الاقتصادي لتبني عدة تعريفات متعلقة بوضعيات متنوعة تختلف باختلاف الأهداف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بكل دولة على حدا[2].

---

[1]_عادل طريح: **المناطق الحرة والأداء التصديري (دروس مستفادة من التجربة المصرية)**، مطبعة الحريري، القاهرة، مصر،1997، ص 20.

[2]_فاطمة تواتي بن علي: **واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007، ص 170.

وحتى يتسنى لنا الإلمام بفكرة واضحة عن التعريفات الخاصة بالمناطق الحرة، سوف نستعرض جملة منها:

فتعرف بأنها: "تختار الدولة أن تستثني من نطاقها الجمركي، منطقة معينة تتفاوت في أهميتها من حيث الرسوم المفروضة على الصادرات أو الواردات، ومن حيث الإجراءات الجمركية كما لو كانت خارج حدودها، فلسلع أن تدخل أو تخرج منها بكل حرية دون أداء لأي رسم، ولكنها تخضع للرسوم إذا ما أرادت دخول حدود الدولة كما لو كانت واردة من الخارج تماما"[1].

أما لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة فتعرف المنطقة الحرة بأنها: "مجال جغرافي حدوده ثابتة ومداخله مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق الجبائية أو الجمركية ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج متبعة في ذلك نفس إجراءات الدخول، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج، باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون"[2].

المناطق الحرة "هي مناطق معفاة من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد توفر بيئة تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (تجارة الترانزيت) والشحن والتخزين والتوزيع"[3].

المنطقة الحرة "هي جزء من أرض الدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة، ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة"[4].

وتعرف المنطقة الحرة بأنها "عبارة عن جزء من أراضى الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتخضع لسلطتها إداريا، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية، الاستيرادية، النقدية والضريبية، وغيرها من المعاملات التجارية، التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا، بحيث لا

---

[1]_عادل أحمد حشيش: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 263.

[2]_Boris GOMBAC: **Les zones franches en Europe**, Edition Emile Bruyant, Bruxelles, Belgique, 1991, P 32.

[3]_جاسر تادرس: **دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية**، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، 2006، ص 04.

[4]_إكرام عبد العزيز عبد الوهاب وباسم عبد الهادي حسن: **الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وآفاقها في العراق**، الهيئة الوطنية للاستثمار، بغداد، العراق، نوفمبر2009، ص 02.

تنطبق على هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة، بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها"[1].

وتعرف أيضا بأنها" المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة، والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وتقوم لاحقا بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها"[2].

أما حسب «اتفاقية كيوطو Kyoto *» فتعرفها كما يلي "المنطقة الحرة هي جزء من إقليم الدولة حيث السلع المتواجدة في هذه المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية المعمول بها في باقي الوطن، كذلك الحقوق والرسوم الخاصة بالواردات، فهي غير خاضعة دائما لرقابة مصالح الجمارك"[3].

تعريف المشرع الجزائري :حدد المرسوم التنفيذي 320/94 المناطق الحرة بأنها "منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية، وخدمات وأنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ"[4].

وتعرف المنطقة الحرة على أنها "منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية، وخدمات أو أنشطة تجارية تقع في أقاليم ومساحات محددة، قد تشمل على مطار أو ميناء، أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار، أو منطقة صناعية، يوفر الاستثمار في المناطق الحرة للمستثمر الحق في الامتيازات الضريبية والجمركية"[5].

وتعرف حسب معهد تمويل التنمية للمغرب العربي بأنها "أراضي مغلقة داخل إقليم جمركي، مستفيدا من نظام الاستثناء الإقليمي حيث يستفيد فيها النشاط الاقتصادي من بعض الحرية"[6]، كما قام المعهد باستبدال التسمية من المناطق الحرة إلى المناطق الاقتصادية الحرة ذلك أن التسمية القديمة لا

---

[1] _حسين الأزرق: **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية**، سلسة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 83، الكويت، ديسمبر 2005، ص 13.

[2] _Belkacem DOUAH: **Les zones franches en Algérie: Conclusion d'une expérience,** Revue **Des économies nord Africaines** N°6, Université de Hssiba BENBOUALI, Chlef, 2009 P 73.

[*] _اتفاقية Kyoto: هي اتفاقية أبرمت في 18 ماي 1973 باليابان بهدف تسهيل وتنسيق النظم الجمركية وقد دخلت حيز التنفيذ في سنة 1974.

[3] _KYOTO CONVENTION: "**Guidelines to Specific, Annex (D) Chapter(2) Free zones**», World Customs Organization, July 2000, P 04.

[4] _المادة02 من المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ 23 ديسمبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية العدد 67.

[5] _كمال عليوش قربوع: **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 33.

[6] _معهد تمويل التنمية للمغرب العربي: **تقديم عام للمناطق الحرة (ملف الأيام الدراسية حول المناطق الحرة)**، الجزائر، 16-17 أكتوبر 1993، ص 01.

تستوعب كافة المتغيرات التي أدخلت عليها، ومن هنا حرص المعهد على إبراز دلالات المصطلح الجديد محددا إياه كالتالي[1]:

- **المنطقة:** تعني مساحة أو إقليم أو إقليم محدد ومعين جغرافيا وإداريا.
- **الاقتصادية:** النشاط الممارس داخل المنطقة ذات طابع اقتصادي (صناعة، تجارة، خدمات).
- **الحرة:** الحرية داخل المنطقة، حيث تمنح للمستثمر حوافز تتناسب مع طبيعة النشاط من خلال إلغاء أو تخفيض كل القيود والتعقيدات.

وتعرف أيضا "المنطقة الحرة هي عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم الدول المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة، ويتم تحديدها على المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية للدولة أو بجوارها أو في أي أقاليم أخرى من الدولة، وتعزل عن بقية أجزائها، ويجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية واقتصادية وإجرائية خاصة، تهدف لتنشيط التجارة الخارجية وأيضا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها"[2].

وبناءا على التعريفات السابقة يمكن أن نقدم تعريفا شاملا: المنطقة الحرة هي جزء من أرض الدولة المضيفة، يقع بداخلها أو على منافذها البرية أو البحرية أو بالقرب منها، ومحددة جغرافيا بحدود صناعية أو طبيعية ويتم عزله عن باقي الإقليم الجمركي، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله، ويخضع سياسيا للسيادة الكاملة للدولة المضيفة التي تقوم بتطبيق الأحكام المعمول بها داخل الدولة عليه في كل ما لم يرد نص خاص به، ويتم تحديد الأنشطة من تجارية وصناعية وخدمية بها، فالمنطقة الحرة تعتبر جمركيا امتدادا للخارج، إلا أنها تخضع سياسيا للسيادة الوطنية، فالمشاريع المقامة بها تعامل كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية، فضلا عن تطبيق القانون الخاص بالاستثمار والمناطق الحرة.

وتختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى، فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير، ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة، كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات، وأخرى للتكنولوجيا الحديثة، ورغم اختلاف الأشكال التي تأخذها هذه المناطق، إلا أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو التعريفات الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج، حيث تطبق عليها

[1]_IFID: **Présentation Générale des zones franches,** Journées d'études sur les zones franches, Alger, Algerie, Octobre 1993, PP 2,3.

[2]_محمد على عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 28.

الإجراءات الجمركية، وتخضع للمراقبة والفحص حيث تلغى الامتيازات التي منحت لها سابقا داخل المنطق الحرة[1].

وفي الجدول الموالي نشير إلى تطور استخدام مصطلح المناطق الحرة خلال فترات زمنية مختلفة، والدول والمنظمات التي بدأت باستخدام تتلك المصطلحات.

الجدول رقم 06: تطور استخدام مصطلح المناطق الحرة عبر الزمن

المصطلح	المستعملون الرئيسيون له وأول تاريخ بدأ باستخدامه
منطقة التجارة الحرة	استخدم هذا المصطلح منذ القرن التاسع عشر، واستخدمته منظمة العمل الدولية سنة 1982.
منطقة التجارة الخارجية	عرف في أمريكا سنة 1934 حيث صدرها قانون مناطق التجارة الخارجية واستخدمه بعض الفقهاء منهم (R.S.Toman) عام1956، و(W.Dymsza) عام 1964، وهذا هو المصطلح السائد في الهند منذ سنة 1983.
المنطقة الحرة الصناعية	أيرلندا عام 1970، منظمة (UNIDO)عام 1971، ليبيريا سنة 1985.
منطقة الباب المفتوح	المكسيك سنة 1970.
منطقة معالجة الصادرات غير خاضعة للضريبة	كوريا الجنوبية سنة 1970.
المنطقة الحرة	منظمة (UNTCTAD) عام 1973، الإمارات العربية المتحدة سنة 1983.
المنطقة الحرة لمعالجة الصادرات	منظمة (UNIDO) عام 1976، منظمة (UNCTAD) سنة 1983.
منطقة الإنتاج الحرة	معهد (Starnberg) سنة 1977.
المنطقة الاقتصادية الخاصة	الفلبين عام 1977، جامعة هارفارد عام 1977، المنظمة العالمية للمناطق الحرة عام 1978، منظمة (UNIDO) عام 1979، ماليزيا عام 1980، باكستان عام 1980، سنغافورة سنة 1982، منظمة (UNCTC) عام 1982، منظمة العمل الدولية سنة 1983.
منطقة حرة غير خاضعة للضريبة	الصين عام 1979.
منطقة ترويج للاستثمار	سيريلانكا عام 1981.
المنطقة الاقتصادية الحرة	استخدمه بعض الفقهاء منهم (D.B Diamond) عام 1980، ومعهد تمويل التنمية للمغرب العربي سنة 1993.
منطقة معالجة الصادرات	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1984.
منطقة التصدير الحرة	كوريا الجنوبية سنة 1983.
منطقة معالجة الصادرات الصناعية	استخدمه بعض الفقهاء منهم (P.Ruan) سنة 1985.

المصدر: محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 29.

[1] _نبيل الجداوي: **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر)**، الملتقى العربي الثاني "**إدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006، ص 04.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ في واقع الأمر أن مفهوم المنطقة الحرة واسع جدا، وحيث أن الدول تتعرف أكثر فأكثر على نموذج جديد من المناطق الحرة، ولكن المنطقة الحرة القديمة كانت توصف عادة بأنها ثابتة (استاتيكية– Statique)، مركزة أو كثيفة العمل، تدفعها الحوافز، ومنطقة استثمارية، بيد أن نموذج المنطقة الحرة الجديد يعتبر متحرك (ديناميكي-Dynamique)، مكثف للاستثمار (يستقطب الاستثمارات)، تدفعه الإدارة، وأداة تطوير اقتصادية متكاملة[1].

بعد الإشارة إلى نشأة المناطق الحرة وتطورها، ثم تقديم مختلف المفاهيم والمصطلحات التي أطلقت عليها، نقف الآن عند أهمية هذه المناطق وما ستعود به من فوائد ومزايا عند إقامتها، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة

إن أول ما يشهد بأهمية المناطق الحرة على المستويين الوطني والدولي هو نجاح المناطق الحرة المقامة في بعض الدول سواء منها المتطورة أو النامية، وإن هذه المناطق الناجحة تلعب في هذه الدول دورا كبيرا وهاما سعت إلى تحقيقه بواسطتها، وإن هذا الدور والأهمية يختلف من وجهة نظر كل دولة على حدة بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة، حيث تلعب دورا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية بشقيها التجارية والصناعية، ففي مجال التجارة الحركة التجارية تعتبر المناطق الحرة أحد أهم منافذها الرئيسية، وزادت أهميتها عندما سمحت بممارسة عملية التصنيع فيها[2].

فأهمية المناطق الحرة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي القائم، وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد الذي تقام فيه المنطقة الحرة، من جهة وبمدى تفاعلها أو تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، وإن تطور المناطق الحرة على اختلاف أشكالها ومضامينها وأهدافها يتبع بالضرورة هذه الأنظمة وتطورها، ويتأثر بها إلى حد بعيد من حيث إقامة المناطق الحرة أو تعديل وتبديل بنيتها ومقوماتها أو تحديد أشكالها، وبتعبير آخر فهي إما أن تكون دعما لهذه الأنظمة أو الاندماج فيها أو أن تكون هروبا واستثناء من قيودها ومن الأحكام السائدة فيها، وترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية، بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة، ومن وحي فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة

[1]_جاسر تادرس: **العولمة وأثرها على المناطق الحرة**، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، 2008، ص 06.

[2]_محمد قاسم الخصاونة: **الاستثمار في المناطق الحرة**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 34.

الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، فإن إنشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشأ المناطق الحرة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحواجز الجمركية تمهيدا للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية، ويمكن وصف العلاقة بين المناطق الحرة المختلفة من جانب معين بأنها علاقة تنافسية (فيما يتعلق بكلفة الخدمات المقدمة وسهولة الإجراءات إضافة إلى توفر المزايا والحوافز والإعفاءات)، ومن جانب أخر علاقة تكاملية (فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية سواء كانت في المناطق الحرة أو خارجها)، وهناك عامل أساسي وهام يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي، وعلاقات الإنتاج فيه، ودور المناطق الحرة فيه كصمام أمان وكمنفذ على الأسواق الدولية عن طريق التجارة الخارجية، وطبيعي أن يختلف هذا الدور كما ذكرنا سابقا من وجهة نظر كل دولة على حدة، بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة، وقد تكون هذه الأهداف والغايات متماثلة[1].

يهدف هذا النوع (المناطق الحرة الصناعية) إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[2].

بمعنى أخر يمكن القول أن أهمتها تكمن في اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة لتصبح مركزا يعاد منه التصدير إلى شتى المناطق، واستيراد المواد الأولية إلى المنطقة للقيام بتحويلها تحويلا يتفاوت بحسب الظروف، مما يجذب إلى الدولة مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد، وأيضا تهيئة الفرصة لإنشاء أسواق دولية في المنطقة، تتبادل فيها السلع دون تدخل سلطة من السلطات، وبشكل عام فإن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي أحد الأسباب الرئيسية في إقامة المناطق الحرة، والمصالح المشتركة تعتبر أيضا من أسباب استمرارية نجاحها[3].

بعد الإلمام بماهية المناطق الحرة وأهميتها، سنحاول معرفة خصائصها وأنواعها وأيضا تميزها عن غيرها من الأنظمة والمفاهيم المشاركة لها خاصة في ظل التقارب الكبير التعاريف الكثيرة التي منحت للمناطق الحرة وهذا ما سنحاول الحديث عنه من خلال المبحث الأتي.

---

[1] _شرف سمير وآخرون: **دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة**، مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد 04، سورية، 2005، ص ص 184-185.

[2] _عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة الاقتصادية(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 185.

[3] _عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: **أساسيات الاقتصاد الدولي**،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 247.

المبحث الثاني: خصائص وأنواع المناطق الحرة والأنظمة المشابهة لها

رغم التاريخ الطويل للمناطق الحرة في الاقتصاد العالمي وخصائصها المميزة لها، فإنه ما زال كثيرون يخلطون بين هذه المناطق وبين غيرها من المفاهيم والأنظمة الأخرى قريبة الشبه بها، مثل الأسواق الحرة أو مناطق التجارة الحرة وغيرها من المفاهيم المشابهة لها، ولذلك يجب التأكيد على أن هناك فرقا بينها هذه المفاهيم، حيث أن الأسواق الحرة هي الأماكن التي تباع فيها السلع الاستهلاكية تامة الصنع، للأفراد العابرين للمطارات والموانئ في الدول المختلفة، سواء كانت سلعا محلية أو أجنبية، دون إجراء أي عمليات صناعية على هذه السلع في تلك الأسواق الحرة، ويتم البيع فيها في حدود الاستهلاك الشخصي للأفراد المسافرين، بهدف امتصاص العملات الأجنبية من هؤلاء الأفراد ولتنشيط التجارة...؛ أما مناطق التجارة الحرة، فهي نمط دولي مختلف عن المناطق الحرة، حيث تنشأ منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر[1]، لتحرير جميع السلع المتبادلة بينها أو بعضها، وذلك لتنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء في هذه المنطقة.

المطلب الأول: خصائص المناطق الحرة

تناول الباحثون بإسهاب كبير خصائص المناطق الحرة، وذلك بالنظر لما لها من أهمية في تمكين المتتبعين والمهتمين من التمييز بينها وبين المفاهيم والأنظمة المشابهة لها، وسنحاول أن نلخصها فيما يلي:

أولا: المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة

تقوم المنطقة الحرة على مساحة جغرافية مضبوطة الحدود، تحدث بموجب نص تنظيمي سواء قانون أو مرسوم تنفيذي، ويراعى فيها النشاط الاستثماري الذي سيزاول فيها والتوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على حجم هذا النشاط[2].

ثانيا: المنطقة الحرة معزولة جمركيا عن بقية أقاليم الدولة

تعزل المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة بأسوار أو بمنافذ تتحكم بعملية الدخول والخروج منها، أو أن تكون معزولة بوسائل طبيعية كالمياه أو الجبال، والمقصود بالعزل هنا ما يتعلق بالتعامل معها من الناحية الجمركية، بحيث يتم ذلك وكأنها خارج إقليم الدولة، فيتم التعامل مع البضائع الواردة

---

[1] ـزينب حسن عوض الله: **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 299.

[2] ـفاطمة تواتي بن علي: **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الواقع والآفـاق**، الملتقى الدولي الثاني "**التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**"، جامعة عمر ثليجي، الأغواط، الجزائر، 17–19 أفريل 2007، ص 14.

من هذه المناطق وكأنه تم استيرادها من خارج الدول، وبالمثل تعامل الصادرات الواردة إلى هذه المناطق من داخل الدولة كما لو انه تم تصديرها إلى دول أخرى[1].

ثالثا: شمولية التعامل داخل المناطق الحرة

وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين)، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة[2].

رابعا: المساواة في التعامل داخل المناطق الحرة

في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الطرفين بدون استثناء، إذن لا يوجد هناك معاملة خاصة لطرف دون الآخر أو تعامل تفضيلي داخل المنطقة الاقتصادية الحرة الواحدة[3].

خامسا: اللابيروقراطية في المعاملات الإدارية

إن العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث أن الإجراءات داخل هذه المناطق تتصف بسرعتها وبساطتها، بمعنى أن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير[4].

سادسا: المناطق الحرة تخضع لسيادة الدولة

الخضوع لسيادة الدولة، رغم عزلها التام عن بقية الأقاليم، ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها، إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها، وأيضا تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل

---

[1] ـمحمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 31.

[2] ـين علي بلعزوز وأحمد مداني: **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة")**، الملتقى الدولي "**آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 09.

[3] ـمنور أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 108.

[4] ـين علي بلعزوز وأحمد مداني، مرجع سابق، ص 09.

المنطقة، فقد يكون النشاط هو التخزين أو إعادة التصدير، أو القيام بالتصنيع من أجل التصدير فقط، أو أن يكون النشاط قاصرا على الأنشطة الإنتاجية والخدمية[1].

سابعا: الإعفاءات والتسهيلات الجبائية داخل المناطق الحرة

إن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون، وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه، وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة[2].

ويمكن تلخيص كل ما سبق من الخصائص العامة للمناطق الاقتصادية الحرة في أنها "العالمية والمساواة، واللاءات الثلاثة: لا ضريبة، لا قانون ولا بيروقراطية"[3].

المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة

عرف العالم على مر العصور والأزمنة عدة أشكال وصور للمناطق الحرة، وتعددت مسميات المناطق الحرة تبعا للأهداف التي يرجى تحقيقها من إنشاء هذه المناطق وطبيعة الأنشطة المقامة فيها، وتتمثل هذه المسميات في الآتي: المناطق الحرة بالموانئ البحرية، المناطق الحرة بالمطارات الجوية، المناطق الحرة التجارية، مناطق الاستثمار"مناطق المؤسسات" أو "مناطق المشاريع الحرة"، المناطق المصرفية الحرة، مناطق الصناعية العلمية، المناطق الحرة للتأمينات، المناطق الإلكترونية الحرة، مناطق التصدير الصناعية الحرة، المناطق الحرة الزراعية[4].

وعموما تنقسم المناطق الحرة وفقا لمعيارين: الأول من حيث الموقع والمساحة التي تقام عليها، والمعيار الثاني من حيث طبيعة النشاط الذي طبيعة النشاط الذي خصصت من أجله وسيتم استعراض الأنواع فيما يلي:

أولا: من حيث الموقع والمساحة

وتنقسم حسب هذا المعيار إلي ثلاثة أقسام رئيسية هي:

---

[1] ـمحمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 35.

[2] ـزوينة ريال: **المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 40.

[3] ـمراد محمودي، مرجع سابق، ص 39.

[4] ـمنور أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة **الباحث**، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2003، ص 41.

أ. المناطق الحرة العامة: وهي مناطق مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشاريع، ولكل منطقة مجلس إدارة مستقل وجهاز إداري يتولى الإشراف على جميع خطوات تنفيذ المشاريع، ويقدم المعاونة الممكنة لإصدار التراخيص والإجراءات وتقديم المشورة الفنية، الاقتصادية والقانونية كما يتولى تقديم كافة التسهيلات المطلوبة، وتصدر الموافقة على التراخيص بإقامة مشروعات بالمناطق الحرة العامة من مجلس إدارة المنطقة الحرة توفيرا للوقت والجهد، كما يوفر الأراضي المجهزة بالمرافق اللازمة لإقامة المشروعات بالمناطق الحرة العامة وفقا للمساحات التي تتناسب كل مشروع، وتقدم الأراضي مقابل حق انتفاع سنوي تحدده الدولة، فالمنطقة الحرة العامة تتسم بصفة أساسية بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار، المستثمرين، الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناعي...وتضم أكثر من مشروع[1].

فالمناطق الحرة العامة تشمل[2]:

1. المناطق الحرة التي تقام داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية؛
2. المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها؛
3. المناطق الحرة التي تنشأ داخل البلاد.

ب. المناطق الحرة الخاصة: تعتمد المنطقة الحرة الخاصة على تحديد المشايع القائمة فيها، وتقتصر الفائدة من إقامتها على الجهة التي يتم الترخيص لها بذلك، وتكون الفائدة في مثل هذه الحالة ذات طابع احتكاري فقط، ويشترط لإنشائها أن يتوفر بالمشروع شروط محددة كأن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع من الكبر بحيث لا يمكن توفيرها داخل أحد المناطق الحرة العامة، أو أن ينجر عن المشروع تلوث للبيئة المحيطة مما يستدعي إقامته في منطقة خاصة، وتقام المناطق الحرة الخاصة داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلد، ويصدر بإنشائها وبيان موقعها وحدودها ونوع النشاط المرخص به (صناعي، تخزين، ...) قرار من الإدارة المسؤولة عن المناطق الحرة، ويقتصر النشاط فيها على المشروع المرخص به قرار إنشائها[3].

ج. المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها: يكون إنشائها مراعاة لظروف معينة مثل طبيعة النشاط مما يقتضي مزاولته في منطقة حرة خاصة على البحر مباشرة أو نظرا لعدم تجهيز المناطق الحرة

---

[1]_الزين منصوري: **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 240.

[2]_عادل طريح، مرجع سابق، ص 14.

[3]_محمد قاسم الخصاونة، مرجع سابق، ص 13.

العامة وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابات للمنطقة الحرة، ولا يتم إنشاء مثل هذا النوع من المناطق الحرة إلا في حالة توافر ظروف معينة مثل طبيعة النشاط في هذه المدينة وهو مكمل لبعضه البعض، وفي نفس الوقت لم يتم تجهيز منطقة حرة عامة وهو ما حدث داخل مدينة بور سعيد وذلك قبل الانتهاء من كافة تجهيزات المنطقة الحرة العامة، واستمر هذا الوضع حتى نهاية السبعينيات، ولكن الآن تعتبر مدينة بورسعيد مدينة حرة وبداخلها منطقة حرة عامة بها أسوار، لها منافذ تفتح داخل المدينة[1].

ثانيا: حسب طبيعة النشاط

تنقسم المناطق الحرة من حيث معيار طبيعة النشاط فيها إلى:

أ. **المناطق الحرة التجارية:** هذا النوع من المناطق هو الأقدم من حيث النشأة التاريخية حيث ارتبط بالتجارة؛ ويعرفها البنك العالمي بأنها:" هي مساحة أو موقع محدد، غالبا يتواجد داخل أو بالقرب عن ميناء أو مطار، حيث أن التبادلات التجارية مع باقي العالم مرخصة وبدون قيود فالبضائع يمكن لها أن تدخل المنطقة دون أن تطبق عليها حقوق الجمارك ويمكن أن تخزن لفترات متغيرة وعند الحاجة يعاد تخزينها، وفي حالة دخول السلع من المنطقة الحرة إلى داخل البلد المضيف فإنها تخضع للحقوق والرسوم الجمركية المعمول بها"[2].

وتعد أهم العمليات الجارية داخل المنطقة الحرة التجارية هي[3]:

1. **التخزين:** ويتم فيه الاحتفاظ بالسلع التي يتم استيرادها من داخل الدولة أو خارجها طيلة المدة اللازمة لذلك، دون أداء أو دفع أي رسوم جمركية عليها.
2. **الفحص:** ويتم فيه هذه العملية فحص السلع ومعاينتها للتحقق من سلامتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة دون أن يتطلب ذلك أداء أو دفع رسوم جمركية عليها.
3. **التحويل:** ويقصد به أن السلع الداخلة للمنطقة تخضع لسلسلة من العمليات منها: التنظيف، إعادة التعبئة، التغليف، الفرز، وهذا دون المساس بجوهر السلع.

---

[1]_عادل طريح، مرجع سابق، ص 15.

[2]_Walid AYADI**: Les zones franches en Afrique du nord dans le secteur du textile (Impacts commerciaux et juridiques)**, Mémoire présente comme exigence partielle de la maîtrise en droit international, Université du Québec à Montréal, Canada, 2009, P 09.

[3]_مراد محمودي، مرجع سابق، ص ص 46، 47.

4. **التصدير:** وهي أن البضائع أو السلع الموجودة في المناطق الحرة التجارية موجهة للتصدير إما للأسواق الدولية، أو في اتجاه السوق المحلي، وتخضع هذه السلع لنفس إجراءات التي تعامل بها السلع المستوردة من الخارج.

وتأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال هي:

1. **الميناء الحر:** وهو أقدم نموذج للمناطق الحرة التجارية ويعرف **لورو باسكال** الميناء الحر بـــ " منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الأحيان لخدمة الميناء، وكان الهدف منها قديما هو تخزين البضائع وإعادة شحنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية عليها، وفي الوقت الحاضر تمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها وتعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية بها -سواء كانت الأفراد أو الشركات- للرسوم الجمركية أو الضرائب"[1].

2. **المخازن الحرة:** يتميز هذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن والتخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة، بدون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق والرسوم الجمركية، وذلك لفترات زمنية غير محددة[2].

3. **مناطق التجارة الخارجية:** وهي مناطق يمارس فيها النشاط الصناعي والتجاري في آن واحد ويعود نشأة هذه المناطق لسنة 1934، حيث صدر قانون مناطق التجارة الخارجية، وتتميز عن سابقاتها بأنه يمكن إجراء العمليات التالية: معاينة وتجريب واستعمال البضائع، معالجة وتغير العلامات التجارية للبضائع، إضافة إلى عملياتها التقليدية المتمثلة في التخزين والبيع، ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع إقامة المصنعين لإقناع واضعي السياسات الاقتصادية بالآثار الاقتصادية الإيجابية لها، ممثلة في خلق فرص عمالة جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة في أمريكا[3].

ب. **المناطق الحرة الصناعية:** ترجع نشأة أول منطقة حرة من هذا النوع إلى منطقة شانون في أيرلندا عام 1958، وهي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة

---

[1]_Pascal LOROT**: Les zones franches**, Éditions de l'Institut Économique de Paris, France, 1984, P 09.

[2]_عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 263.

[3]_Philippe FORTIN**: La pratique du commerce international**, Publication CHH Ltée, Québec, Canada, 2005, P 240.

الصناعية، وتشمل العمليات الصناعية إجراء تعديلات جوهرية في المواد أو السلع، بحث يعاد تصديرها أو سحب جزء منها إلى داخل الدولة بعد استيفاء الإجراءات الجمركية عليها[1].

ويمكن أن تأخذ المناطق الحرة الصناعية عدة صور أهمها:

1. **المناطق الحرة للصناعات التصديرية:** وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) بأنها "منطقة صناعية متخصصة صغيرة نسبيا تقع جغرافيا وإداريا خارج النطاق الجمركي للدولة، وتستقطب ويتركز فيها أساسا الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير، وتزود المباني والخدمات لتحويل المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة المستوردة غالبا من الخارج إلى منتجات نهائية صالحة للتصدير للخارج، وإن كان من الممكن أحيانا أن توجه جزئيا للسوق المحلية بشرط أن يدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة، ويطبق بالمنطقة نظام متكامل من الحوافز كعنصر جذب للمستثمرين"[2].

وتختلف التسهيلات والمزايا التي تقدمها المنطقة الحرة الصناعية للتصدير من دولة لأخرى وفقا للأولويات والأهداف المراد تحقيقها، ومرحلة التنمية التي تمر بها الدولة[3].

2. **مناطق المؤسسات:** وتعتبر مناطق المؤسسات (الاستثمار) من الأشكال الحديثة للمناطق الحرة وقد اقترحت لأول مرة في بريطانيا عام 1977 من طرف البروفيسور "**بيتر هال**"[4]، حيث أقامت الحكومة البريطانية ثلاثة عشر منطقة في المناطق الراكدة اقتصاديا (الحضرية والريفية)، وفي الفترة من عام 1981-1984 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مائتي منطقة وذلك بموجب قانون إنشاء مناطق الاستثمار الصادر عام 1980 حيث منح القانون حوافز مختلفة للاستثمارات التي تستقر بالمناطق التي ينتشر بها الفقر والبطالة ومؤشرات التخلف الأخرى ويسيطر على هذه المناطق في هذه المناطق خليط من الأنشطة التجارية والصناعية، وتتمثل الحوافز التي تتمتع بها الاستثمارات في هذه المناطق في الإعفاءات الضريبية على أرباحها وتخفيف الإجراءات أكثر من الإعفاءات الجمركية ويتمثل العائد الاقتصادي للدولة في هذه المناطق في تحقيق التنمية الإقليمية بالمناطق المتخلفة اقتصاديا وتنمية العمالة،

---

[1] _محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 91.

[2] _Xiaolan FU et Yuning GAO**: Les zones franches d'exportation en Chine (une étude),** Rapport présenté au Bureau International du Travail (**BIT**), Genève, Suisse, 31 Octobre 2007, P 03.

[3] _راجيش شندرا: **التصنيع والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة محمد محمود عمار، مطبعة المعرفة، مصر، 1994، ص 101.

[4] _Frédéric BEAUREGAD**: Les zones franches et le développement régional**, Direction de la recherche parlementaire , Bibliothèque parlement, Canada, 19 novembre 2003, P 05.

ويتميز هذا النوع من المؤسسات بأن إنتاجها ليس موجها في الأساس للتصدير للخارج بل هو مخصص للسوق المحلية[1].

ج. المناطق الحرة الخدمية: تعددت أشكال وصور هذا النوع من المناطق الحرة وهي:

1. المناطق الحرة المصرفية: وتعرف بأنها "مساحة محددة جغرافيا، أين البنوك بمختلف الجنسيات تمارس أنشطتها بحرية، شرط أن تتعامل مع غير المقيمين وبعملات غير عملة البلد المضيف"[2]، حيث تحولت حاليا لمراكز مالية لها شهرة عالمية مثل سنغافورة؛ وتقوم بقبول الإيداعات وتقديم القروض وفق أسهل الإجراءات، فهي "تنحصر على منطقة معينة أو مدينة أو قد تمتد فتشمل الدولة بأكملها، ويطلق عليها أحيانا المراكز المالية أو تسهيلات البنوك الخارجية، وظهر هذا النوع من المناطق الحرة خلال عقدي الستينات والسبعينات، فمع نمو نشاط سوق المال الأوروبي الخاص ووجود فوائض ضخمة من العملات الحرة غير المقيمة (رؤوس الأموال غير المقيمين) أصبحت كل من سنغافورة، بنما والباهاما مناطق مصرفية حرة على مستوى العالم، كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مصرفية في نيويورك، وقد تكتسب معاملات مصرفية معينة مثل إيداعات النقد الأجنبي، كما تقوم المؤسسات المالية بهذه المناطق بتقديم القروض وتعفى الأنشطة المصرفية من قيود التعامل بالنقد الأجنبي والحد الأقصى لمدفوعات الفوائد الدائنة بالإضافة إلى تخفيف أو إلغاء الرقابة على النقد[3].

وتقدم هذه المناطق حرية التعامل على مستويين[4]:

المستوى الأول تنظيمي وهيكلي: العمل خارج النظام البنكي للبلد من ناحية القيود والقواعد، فتتمتع البنوك داخل المنطقة الحرة البنكية بامتيازات عديدة كالإعفاء من ضرورة توفر احتياطي معين من الأصول وغياب المراقبة التقليدية كتأطير القروض واحترام نسب التسيير.

المستوى الثاني جبائي: عدم فرض الضرائب غير المباشرة، وتخفيض الضرائب على الأرباح.

2. المناطق الحرة للتأمين: وهي مناطق تعمل بنفس الأنظمة التي تسير عليها المناطق الحرة المصرفية، وتستفيد كغيرها من المناطق الحرة من التسهيلات والحوافز الجمركية والإدارية التي تقدمها الدول المضيفة، وأولى مناطق التأمين الحرة في العالم عرفت بالولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك،

---

[1]_Pascal LOROT et Thierry SCHWOB, Op.Cit, P 15.

[2]_مراد محمودي، مرجع سابق، ص64.

[3]_Boris GOMBAC, Op.Cit, P 48.

[4]_نادية حسان: **أسباب فشل القرار 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار(مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 150.

وفي بريطانيا بلندن سنة 1980، ويوجه نشاط هذه المناطق نحو تأمين أخطار المشروعات الكبرى، وتتميز عمليتها بالضخامة والسرية الفعالية[1].

3. **المناطق الحرة الإعلامية:** وهي مناطق يتم بداخلها إنتاج الأفلام والمسلسلات، وغيرها من البرامج التلفزيونية، ومن بين البلدان السباقة في هذا المجال نجد كل من الأردن، مصر وسوريا[2].

4. **المناطق الحرة التكنولوجية:** وهي مناطق يتم بداخلها معالجة المعلومات(الإنترنت، البيانات)، حيث تقوم هذه المناطق بتشجيع الأنشطة التكنولوجية بمختلف أنواعها، مثل تصميم برامج الحاسوب، معالجة البيانات، وتمنح هذه المناطق مزايا عديدة أهمها التسهيلات التقنية وتوفير المعدات الإلكترونية المتطورة، كما تضمن للمستثمرين فيها حقوق التأليف وبراءة الاختراع، وتعد منطقة دبي للإنترنت هي أول منطقة حرة في العالم للأعمال الإلكترونية[3].

5. **المناطق الحرة المتعددة التخصصات:** وتسمى أيضا بمجمعات الأعمال الحرة، ويعد هذا النوع الأكثر تطورا من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر، حيث تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري والتخزين والنشاط الصناعي والمعارض والنشاط الخدمي، كشركات التأمين والبنوك ومكاتب الاستشارات الفنية والقانونية وبالإضافة إلى مجمعات التكنولوجيا والإنتاج الفني والتلفزيوني والإعلامي والانترنيت، وخدمات النقل البحري من الشحن والحاويات وخدمات التجارة الخارجية، حيث تقسم المنطقة الحرة إلى قطاعات، كل قطاع يخصص لنمط من الأنشطة مثال ذلك المنطقة الحرة في بودنج بمدينة شنغهاي في الصين حيث تقسم إلى مناطق حرة فرعية (قطاعات) تجارية، مالية، علمية، سياحية[4].

وفي الجدول الموالي سنحاول عرض مقارنة بين التقسيمات المختلفة للمناطق الحرة، وذلك بحسب الأنشطة التي تزاولها كل منطقة، وأيضا الحوافز والأهداف التي أقيمت من أجلها.

---

[1] _محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 95.

[2] _فضيلة عابد: **اقتصاديات المناطق الحرة في سورية (دراسة تحليلية تطبيقية-مقارنة الوضع الراهن والمقترحات)**، مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (30) العدد 03، سورية، 2008، ص 15.

[3] _**جاسم محمد جرجيس ومجدي زيادة: واقع صناعة تكنولوجيا المعلومات في إمارة دبي، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات، 2002، ص 08.**

[4] _أسعد محمد السعدون: **المناطق الحرة العامة وأنواعها وتطبيقاتها**، مقال منشور على موقع:http://asharqiaforum.com/t147.html، تاريخ الإطلاع:01-03-2011.

الجدول رقم 07: مقارنة بين تقسيمات المناطق الحرة حسب الأنشطة التي تزاولها

نوع المنطقة / وجه المقارنة	المنطقة التجارية		المناطق الصناعية		المناطق الخدمية	
	الميناء الحر	منطقة التجارة الخارجية	المناطق الحرة للتصدير	مناطق المؤسسات	المنطقة الحرة المالية	منطقة الحرة التكنولوجية
الموقع المخصص للمنطقة	الميناء أو المدينة الواقعة بها	المدن الساحلية	جزء من المدينة أو المدينة بأكملها	المدن المحرومة والراكدة في مجال الاستثمار	جزء من مدينة أو جزء من منطقة حرة مختلفة في النشاط	جزء من مدينة أو جزء من منطقة حرة مختلفة في النشاط
الأهداف الاقتصادية	نمو مركز الأنشطة التجارية وتنويع القاعدة الاقتصادية	تنشيط التجارة الخارجية توفير مناصب الشغل	تنمية الصادرات الصناعية توفير مناصب الشغل	تنمية المناطق المحرومة توفير مناصب الشغل	تنمية الأنشطة المالية في البنوك والأسواق المالية والأنشطة التأمينية	تطوير وتنمية معالجة المعلومات
المواد المشمولة بالإعفاء الجمركي	كل السلع	كل السلع والمواد المنتجة والمعاد تصنيعها في المنطقة	المعدات والآلات ومدخلات الإنتاج	المواد والآلات والسلع التي تنتج داخل المنطقة	مختلف من دولة لأخرى	المعدات الخاصة بالإنتاج
الأنشطة النموذجية	التجارة ، التخزين	التجارة، التصنيع، التخزين	التصنيع	التصنيع، التخزين	الخدمات المالية	معالجة البيانات، تطوير برامج الحاسوب
الحوافز الممنوحة	إعفاءات جبائية وجمركية	إعفاءات جبائية وجمركية	إعفاءات جمركية وجبائية حرية تحويل الأرباح للخارج	إعفاءات جمركية وجبائية	إعفاءات جمركية وجبائية الائتمان المالي الصارم	حماية براءات الاختراع وحقوق المؤلف
التصدير نحو الدولة	مسموح مع دفع الرسوم الجمركية المحددة	مسموح لكن في حدود	محدد بجزء ضئيل من الإنتاج	الإنتاج موجه أساسا للاقتصاد المحلي	المعاملات التي تتم في المنطقة	-
أمثلة عن هذه المناطق	هونغ كونغ، سنغافورة، ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	أيرلاند، ماليزيا وتايوان	بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وتركيا	الإمارات العربية المتحدة، الهند، جزر الكاريبي

المصدر: محمد قاسم الخصاونة، مرجع سابق، ص 24، بتصرف الطالب.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص تقسيمات وأنواع المناطق الحرة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تقسيمات وأنواع المناطق الحرة

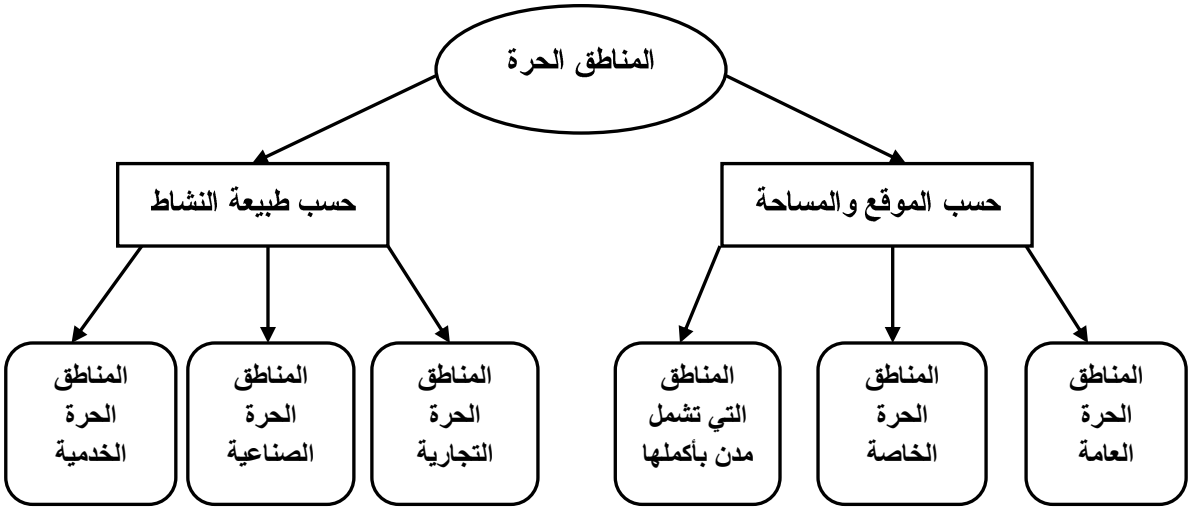

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة مراجع*.

وفي كل هذه الصور المختلفة للمناطق الحرة، هناك العديد من الأهداف الاقتصادية المرجوة من جانب الدول المضيفة للمناطق الحرة تبغي تحقيقها من جراء إقامة هذه المناطق[1].

المطلب الثالث: الأنظمة المشابهة للمناطق الحرة

هناك بعض المفاهيم والأنظمة تتشابه مع المناطق الحرة في بعض خصائصها ومميزاتها، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينها من أهمها:

أولا: الأسواق الحرة

هي تلك الأماكن (المتاجر المعفاة من الرسوم) الواقعة في الموانئ البحرية أو المطارات الجوية، والتي تعرض فيها السلع الاستهلاكية الأجنبية تامة الصنع غير الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية، بغرض بيعها لأفراد العابرين للمطارات والموانئ البحرية وذلك لسد احتياجات هؤلاء الأفراد من هذه السلع وتعتبر هذه الأماكن دوائر جمركية، وتقع تحت الإشراف الجمركي الكامل، وقد يتم عرض بعض السلع الوطنية غير خالصة الضريبة في تلك الأسواق بغرض فتح أسواق لها والحصول على قدر مناسب من العملات الأجنبية[2].

* _وهي مجموعة من المراجع المتخصصة التي تم استخدامها في هاته الدراسة.

[1] _منور أوسرير: **مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، الملتقى الوطني الأول حول "**المؤسسة الاقتصادية لجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**"، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 22-23 أفريل 2003، ص 53.

[2] _Frédéric BLANC: **Les zones franches portuaires**, Revue Juridique **NEPTUNUS** vol 2-2, Université de Nantes , France, 1996, P 03.

ومن التعريف نلحظ التقارب الكبير بين الأسواق الحرة والمناطق الحرة، إلا أن هذه الأخيرة تتميز بجملة من الخصائص تختلف فيها عن المناطق الحرة نجملها فيما يلي[1]:

أ. عدم السماح بقيام أية عمليات على السلع الاستهلاكية الأجنبية والوطنية من شأنها تغيير حالة البضائع؛

ب. يسمح فيها البيع في حدود الاستهلاك الشخصي العادي فقط؛

ج. تتخذ أماكن الركاب العابرين بالموانئ البحرية أو الجوية أو بالمنافذ البرية أماكن لهذه الأسواق؛

د. أنها تنشأ بهدف الحصول على العملات التي بحوزة الركاب العابرين، وتنشيط السياحة وسد احتياجات الأفراد من السلع الاستهلاكية المعمرة وتحقيق أرباح تجارية.

ثانيا: الجنات الجبائية

وهي عبارة عن أقاليم معينة داخل الدولة يلجأ إليها المستثمرون الأجانب بغية الاحتماء فيه من الضرائب الثقيلة التي تفرضها عليهم أوطانهم الأصلية، حيث يتم إعفاء هؤلاء المستثمرين من الضرائب الجزافية المستمرة تحت غطاء "شركات غير المقيمين"، وهذه الامتيازات تجلب كل الشركات التجارية والشركات التي تبحث عن امتيازات جبائية تسمح لها عموما بالتخلص من الضرائب التي تفرضها عليهم بلدانهم الأصلية، أو على الأقل الاستفادة من نظام جبائي أكثر امتيازا مما هو عليه في دولهم الأم[2].

وتمتاز الجنات الجبائية بخصائص تميزها عن المناطق الحرة هي[3]:

أ. التسهيلات المقدمة هي امتيازات جبائية وليست تسهيلات جمركية؛

ب. خضوع في أغلب الأحيان الواردات للحقوق والرسوم الجمركية؛

ج. إقامة نشاط هذه الجنات يكون من أجل كسب جنسية هذه الدولة وذلك الاستفادة من قانونها الخاص بالجباية؛

د. معروفة بالمركز المالي غالبا بالرغم من وجود جنات جبائية ليست بها أي بنك ويظهر جليا أن الجنة الجبائية ليست منطقة حرة.

---

[1] _منور أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 23.

[2] _سوزي عدلي ناشد: **ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 126.

[3] _مراد محمودي، مرجع سابق، ص 72.

ثالثا: نظام الإعفاء المؤقت

هو نظام يسمح بدخول الواردات مؤقتا (المواد الأولية والسلع والمستلزمات المستخدمة في الإنتاج)، على السلطات الجمركية دون أداء الرسوم المقررة عليها بقصد إعادة تصديرها، في مدة محددة، ويمكن خلال هذه الفترة إجراء بعض التحويلات أو التعديلات على هذه الواردات ثم إعادة تصديرها، وينبغي أن يتم تصدير هذه الواردات طبقا لهذا النظام كاملة غير منقوصة، وإذا لم يثبت التصدير خلال المدة المحددة، فإن الضريبة تصبح واجبة الأداء[1].

ويتميز نظام الإعفاء المؤقت بخصائص تميزه عن المنطقة الحرة تتمثل فيما يلي[2]:

أ. تشجيع قيام صناعات التصدير داخل البلاد، وزيادة قدرتها التنافسية باستيراد مواد خام لا تقل جودة عن تلك التي تدخل في السلع الأجنبية المماثلة؛

ب. عدم الإضرار بالمنتجات المحلية، حيث أن المواد المستوردة لا تدخل في المنتجات المخصصة للاستهلاك المحلي، ومن ثم فإنها لا تزاحمها، بعكس منتجات المناطق الحرة؛

ج. الإعفاء الضريبي في هذا النظام مؤقت أي محدد بمدة، أما في المناطق الحرة فهو دائم.

رابعا: نظام التجارة العابرة (الترانزيت)

ومفاده أن تجتاز السلع الأجنبية الحدود الإقليمية لدولة أو دول أثناء انتقالها من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة، دون أن تلتزم بدفع ضرائب على الواردات، بحيث يتم تصديرها دون أن يحدث تغير فيها، ويرجع إعفاء هذه السلع من الضريبة الجمركية على كونها لا تنافس السلع الوطنية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الفوائد الاقتصادية والعائد المادي الذي يعود على الدولة التي تمر بها، خاصة فيما يتعلق بالتأمين عليها ونقلها، كما أن من شأنها أن تنشط حركة النقل البحري مما يجعل من الدولة مركزا لتسوية المعاملات التجارية، وكل ذلك يؤثر إيجابيا على الحالة الاقتصادية للدولة[3].

وتختلف خصائص هذا النظام عن المناطق الحرة في الأوجه التالية[4]:

أ. السلع التي تستخدم نظام الترانزيت تدخل الدولة بغرض المرور فقط، بينما سلع المناطق الحرة التي يتم إنتاجها أو استيرادها، يعاد تصديرها إلى الخارج أو السوق المحلي؛

---

[1] _عبد الباسط وفا محمد: **مشكلات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 237.

[2] _مراد محمودي، مرجع سابق، ص 81.

[3] _محمد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 231.

[4] _محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 103.

ب. سلع الترانزيت يعاد تصديرها دون إجراء تغير عليها وتبقى لمدة محددة، أما السلع الواردة إلى المناطق الحرة فيتم إجراء بعض العمليات الصناعية عليها؛

ج. أنشطة المناطق الحرة لا تقتصر فقط على الأعمال التجارية بل تتعدها لتقوم بمختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة، الخدمات، بنما يقتصر نظام الترانزيت على التجارة فقط؛

د. لا تعد سلع الترانزيت منافس للمنتجات والسلع المحلية، بعكس سلع المناطق الحرة.

خامسا: نظام رد الضريبة (الدروباك):

يتم بموجبه استرداد المورد للضرائب الجمركية التي سبق تحصيلها على وارداته (سلع، مواد أولية، مواد نصف مصنعة) المستخدمة في عملية تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، وذلك عند إعادة تصديرها إلى الخارج، خلال مدة زمنية محددة، حيث أن هذه السلع النهائية لا يتم استهلاكها في الداخل ولا تشكل منافسة للمنتجات المحلية[1].

ومن خلال التعريف يتضح الفرق بين هذا النظام والمناطق الحرة فيما يلي[2]:

أ. الإعفاء الضريبي في المناطق الحرة هو إعفاء مسبق ودائم، فيما يعد الإعفاء في نظام رد الضريبة يكون لاحقا ومشروطا؛

ب. السلع التي تدخل الدولة حسب نظام رد الضريبة يتطلب إعادة تصديرها بعد إعادة تصنيعها، بينما تعامل السلع الواردة إلى المناطق الحرة كأنها خارج الإقليم الجمركي للدولة؛

ج. ليس لهذا النظم القدرة وحده على حفز وتنمية الاستثمارات الصناعية في صناعات التصدير والتي تحقق الدولة من خلال نشاطها أهداف أكثر مما تحققه بمناطق التصدير الصناعية.

سادسا: مناطق التجارة الحرة

تشكل منطقة التجارة الحرة المرحلة الثانية من درجات التكامل الاقتصادي[3]، تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي

---

[1] _عبد الباسط وفا محمد: **النظم الجمركية (دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات)**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2000، ص 172.

[2] _مراد محمودي، مرجع سابق، ص 80.

[3] _أحمد الكواز: **مناطق التجارة الحرة**، مجلة **جسور التنمية**، العدد 92، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل2010، ص 02.

وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[1].

ومن أهم الأمثلة عن المناطق التجارة الحرة نجد[2]:

منطقة التجارة الحرة الأوروبية **(آفتا)**، المكونة في سنة 1960 بواسطة كل من: بريطانيا، النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، السويد، وسويسرا مع انضمام فنلندا كعضو مشارك في عام 1961، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **(ناقتا)**، المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك في سنة 1993.

ومن هنا تتضح لنا الفروقات بينها وبين المناطق الحرة أهمها[3]:

أ. المناطق الحرة تتمتع بنظام جمركي خاص، أما مناطق التجارة الحرة فهو نظام سياسي ذو أبعاد اقتصادية؛

ب. الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين والتجار من جميع دول العالم، في حين أنه في المناطق التجارة الحرة لا يتمتع بالامتيازات والحوافز سوى للأفراد الذين ينتمون إلى الدول الأعضاء فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة التي تقوم بوظائف التصنيع، التجهيز، التصدير وإعادة التصدير، والتي تتم من خلال سياسات تنشيط وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، التكنولوجيا، العمالة المدربة والاستثمارات من أجل التصدير وتنمية الموارد من النقد الأجنبي للدول المضيفة[4].

ولكن السؤال المطروح ما هي الأهداف المرجوة من إقامة هذه المناطق، وكيف يتم إقامتها؟

المبحث الثالث: أهداف المناطق الحرة ودورتها الحياتية

بعد التعريج على ماهية المناطق الحرة وتبيان أنواعها وتميزها عما يشابهها من الأنظمة والمفاهيم، سنحاول في هذا المبحث توضيح الأهداف الإيجابية والمزايا المحفزة، التي جعلت دول العالم

---

[1] _سكينة بن محمود: **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 226.

[2] _فؤاد أبو ستيت: **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص 10.

[3] _محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 104.

[4] _محمد زيدان وحاج قويدر قورين: **منطقة التجارة الحرة العربية(الواقع والتحديات)**، الملتقى الدولي الثاني" **التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**"، جامعة عمر ثليجي، الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007، ص 199.

تتسابق لإنشاء هذا المناطق، وأيضا سنتطرق إلى الدورة الحياتية لهذه المناطق، حيث سنعالج فيه إنشاء وإنهاء عملها.

المطلب الأول: أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة (الأم)

تسعى الدول من خلال إنشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، وأيضا لتنشيط تجارتها الخارجية، فتقدم من أجل ذلك جملة من الحوافز والتسهيلات الجمركية والجبائية، وكذا الإدارية، والدول من وراء كل هذا تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات نجملها فيما يلي:

أولا: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية، من خلال الحوافز الجمركية والجبائية، وأيضا التسهيلات الإدارية الممنوحة من طرف الدول الأم، وبالتالي تعمق سياسة التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي، وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم بحوالي 50% من الاستثمار الدولي، وتظل المناطق الحرة مجالا هاما من مجالات التجارة الدولية[1].

ثانيا: توفير فرص العمل

خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة، وخلق كوادر فنية وإدارية ماهرة تساهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال المناطق الحرة الصناعية التي تستقطب عدد هائل من العمال، حيث نجد أن عدد العمال في المناطق الحرة كان في بداية الثمانينات من القرن الماضي حوالي 3.5 مليون[2]، وتشير دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل في سنة 2004 إلى أن إجمالي فرص العمل التي وفرتها المناطق الحرة وصلت إلى ما يزيد عن 42 مليون فرصة[3].

ثالثا: ترقية الصادرات الصناعية

يشكل هذا الهدف أحد أهم الأهداف الأساسية لقيام المناطق الحرة في مختلف دول العالم وتعتبر الصادرات الصناعية بمناطق التصدير الصناعية الحرة مؤشرا للنجاح "نسبيا" الذي تحققه المناطق

---

[1]_عبد المطلب عبد الحميد: **السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 153.

[2]_نور الدين هرمز وآخرون: **واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية**، مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد 01، سورية، 2004، ص 126.

[3]_William MILBERG et Matthew AMENGUAL: **Développement économique et conditions de travail dans les zones franches d'exportation (un examen des tendances),** publications du Organisation Internationale du Travail, Genève, Suisse, 2008, P 05.

الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولمعرفة الأهمية النسبية لصادرات المناطق بالنسبة للاقتصاد الوطن، وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي، وتهدف أيضا إلى زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات[1].

ولمعرفة الأهمية النسبية لصادرات الصناعية للمناطق بالنسبة للاقتصاد الوطني يتم حساب النسبة التالية: الصـــادرات الصناعيـــة للمنطقـــة / إجمالي الصادرات الصناعية للدولة

وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق الحرة في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي.

رابعا: توفير الدخول من العملة الصعبة

زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وذلك من خلال عمليات الشحن والصيانة، خاصة في حالة استخدام المواد الأولية الخام والعمال المحلين، وأيضا في حالة توجيه مخرجاتها نحو السوق الداخلية، كل هذه العوامل توفر للدولة مصدر جديد من مصادر رفع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي خاصة العملة الصعبة، وأيضا توفير هذه العملة خاصة في حالة توجيه منتجات ومخرجات هذه المناطق نحو الاقتصاد المحلي (السوق الوطنية)[2].

خامسا: الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية

تساهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الأهداف المرجوة تحقيقها مما يعود على القطاعات المختلفة للاقتصاد المحلي بالآثار الإيجابية، منها المساهمة في التغلب على مشاكل ومعوقات التنمية للبلد المضيف، وتحسين طبيعة الارتباط بين الأنشطة الممارسة في المناطق الحرة والأنشطة القائمة داخل الاقتصاد الوطني، حيث أنها تساهم في توسيع قاعدة التصنيع، وتوفير مناصب الشغل، وأيضا مواجهة الاختلالات الاقتصادية السلبية في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات.

ويمكن إبراز العلاقة بين المنطقة الحرة والدولة المضيفة وتعاملاتها مع العالم الخارجي في الشكل الموالي:

---

[1] ـشلبي مغاوري: **المناطق الحرة فوائد وأضرار**، مقال منشور على موقع:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/article4.shtml، تاريخ الإطلاع: 22-02-2011.

[2] ـزين صلاح الدين: **اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 90.

الشكل رقم 02: مدخلات ومخرجات المناطق الحرة

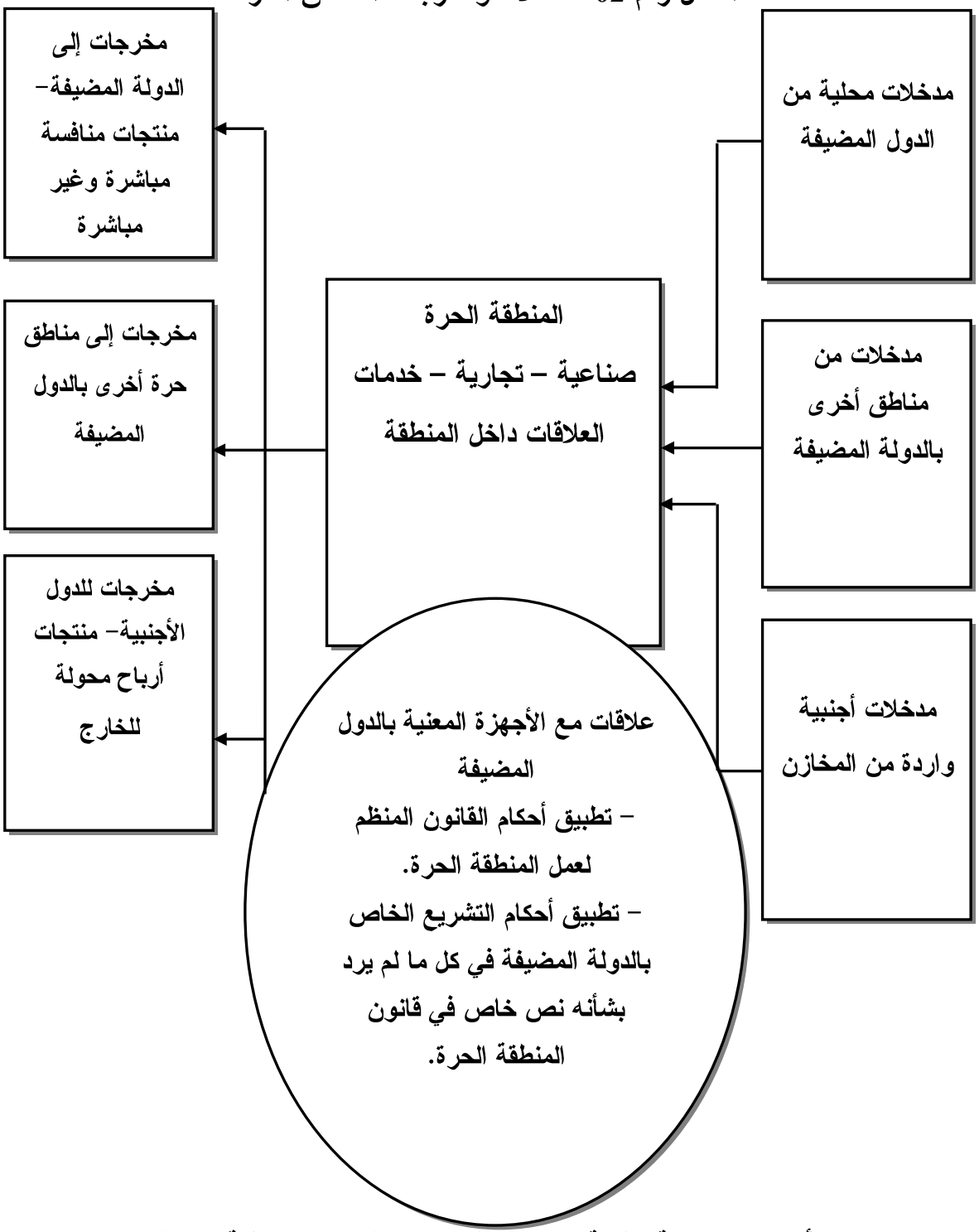

المصدر: منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مرجع سابق، ص47، نقلا عن: مصطفى محمد المهدي، **أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في المناطق النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 1981، ص 26.

المطلب الثاني: أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين

من الأهداف المتعددة التي يجنيها المستثمرون المحليون والأجانب من المناطق الحرة نظرا للتسهيلات الممنوحة فيها، فهي تعد قبلة للاستثمارات الأجنبية، وتعد أهم الأهداف في[1]:

أولا: الحوافز والتسهيلات الممنوحة

حيث يستفيد المستثمرون من الحوافز الجبائية من إعفاءات ضريبية وإلغاء الرسوم التي تثقل كاهل المستثمرين ورجال الأعمال، الإعفاءات الجمركية والتسهيلات الإدارية المختلفة التي تمنحها المناطق الحرة، لجذب وتشجيع الاستثمار والتبادل التجاري فيها.

ثانيا: اليد العاملة الرخيصة

الاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات الفنية المختلفة، خاصة في البلدان النامية، والتي توفر أيدي عاملة من كل الفئات وبتكاليف مغرية، حيث يجد رجال الأعمال ضالتهم في هذه الدول خاصة في ظل التكاليف المرتفعة والأجور العالية في الدول المتقدمة مما يدفع بالمستثمرين إلى التوجه نحو هذه المناطق .

ثالثا: الموقع الإستراتيجي

يساعد الموقع المتميز والإستراتيجي للمناطق الحرة، في سهولة إيصال السلع والمنتجات المصنعة في الأوقات المناسبة، وبأقل التكاليف الممكنة، من خلال استخدامها كمستودعات تخزينية قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

رابعا: توفير المواد الأولية

التمتع بما يتوفر من مواد أولية أو أي سلع يحتاجها المشروع من السوق المحلى، خاصة في الدول التي تحوي على مواد خام متنوعة، حيث توفر على المستثمر عدة امتيازات منها تكاليف استيرادها من نقل وشحن وربح الوقت.

---

[1] _أنظر:

_حازم حسن جمعة، مرجع سابق، ص 42.

_عائشة سالم الحاجي: **المناطق الحرة أداة لرفع الكفاءة**، الملتقى العربي الأول حول "**الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة**"، الشارقة، الإمارات، 28-31 مارس، 2005، ص 47.

_محمد على عوض الحرازي، مرجع سابق، ص ص 41، 51.

_مراد محمودي، مرجع سابق، ص ص 75،73.

_زين صلاح الدين، مرجع سابق، ص ص 89-91.

الشكل رقم 03: معاملات المناطق الحرة مع العالم الخارجي

لا تخضع المنطقة الحرة في هذه المعاملات للضرائب على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب والرسوم طوال مدة الإعفاء الضريبي الذي تتمتع به المنطقة.	**بالنسبة لحركة البضائع يطبق في شأنها ما يلي:** - إجراءات جمركية عادية. - عدم الخضوع للقواعد والنظم الخاصة بالتجارة الخارجية للدول المضيفة. - الإعفاء من الضرائب الجمركية وكافة الرسوم طبقا لقواعد القانون المنظم لعمل المنطقة الحرة. - مراعاة عدم التعامل في البضائع الممنوعة تداولها طبقا لقانون الدولة المضيفة.

المصدر: منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)**، مرجع سابق، 103.

الشكل الثالث يوضح العلاقات بين المنطقة الحرة والعالم الخارجي (الواردات والصادرات) وكذا الأحكام والإجراءات المطبقة على حركة البضائع دخول البضائع من وإلى المنطقة الحرة من وإلى الخارج.

الشكل رقم 04: معاملة البضائع الوطنية المصدرة إلى المنطقة الحرة

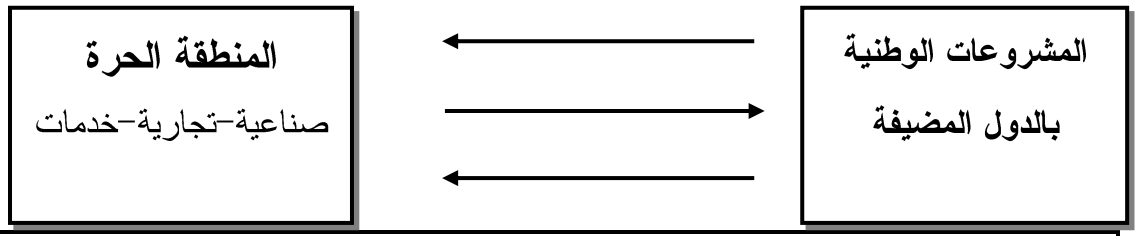

بالنسبة لحركة البضائع يطبق في شأنها ما يلي:
- إجراءات جمركية عادية.
- عدم الخضوع للقواعد والنظم الخاصة بالتجارة الخارجية للدول المضيفة.
- الإعفاء من الضرائب الجمركية وكافة الرسوم طبقا لقواعد القانون المنظم لعمل المنطقة الحرة.
- مراعاة عدم التعامل في البضائع الممنوعة تداولها طبقا لقانون الدولة المضيفة.

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 104.

الشكل الرابع يصور العلاقة بين المنطقة الحرة واقتصاد الدولة المضيفة، أي صادرات البضائع الوطنية للمنطقة الحرة والقواعد والإجراءات المطبقة، فيما يخص معاملة البضائع الوطنية المصدرة إلى المنطقة الحرة.

ومن خلال ما سبق تناولنا الأهداف المرجوة من إقامة المناطق الحرة، بالنسبة للدول المضيفة، وبالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحلين، ولكن السؤال المطروح هو كيف تقام هذه المناطق، وكيف يتم إنهائها، وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: الدورة الحياتية للمناطق الحرة

المنطقة الحرة ما هي إلا مشروع اقتصادي يتحمل التكاليف ويحقق إيرادات ويسير طبقا للأهداف الاقتصادية المرجوة، والواقع الزمني يعطي للمنطقة صورة (دورة حياة) في ظل أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، فهو يبدأ منذ بروز المنطقة الحرة كفكرة، ويواكب مختلف مراحل إنشائها إلى غاية مرحلة النشاط والتوسع وبلوغ العمليات الإنتاجية والتجارية مرحلة من النضج، وبالتالي نقل الأرباح من جراء المنافسة الحادة داخل المنطقة وبالتالي إعادة الاستثمار أو إلغائها نهائيا[1].

ومما سبق نجد أن المناطق الحرة الدورة الحياتية تمر بنقطتين أساسيتين هما:

أولا: الإنشاء القانوني والمادي للمناطق الحرة

من خلال العنوان يظهر لنا جليا أن إنشاء المناطق الحرة يمر عبر إجراءين الأول قانوني وتنظيمي، والثاني مادي وتجسيدي، وهما على التوالي[2]:

أ. **الإنشاء القانوني:** إن إنشاء المناطق الحرة يتطلب تدخل المشرع، حيث يقوم هذا الأخير بسن جملة من النصوص التشريعية، ليتم إدراجها ضمن تقنين الجمارك، الأمر الذي يجعلها نظاما خاصا قائما بذاته، وتقوم هذه النصوص بتنظيم العمل داخل هذه المناطق.

ب.الإنشاء المادي: وهو تحويل المنطقة من مجرد لوائح وتشريعات (حبر على ورق)، إلى واقع مادي ملموس، الذي يتحقق من خلال إنها الدراسة التقنية للمشروع، واختيار الموقع والمباني، والهياكل، وكافة التجهيزات الضرورية اللازمة لتمكين المنطقة من الانطلاق وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.

وقد حددها **لورو باسكال** و**تيري شووب** بثلاثة مراحل هي[3]:

1. **مرحلة التطور:** تتحقق عندما تقرر الدولة إنشاء منطقة حرة، بحيث تقوم بتحديد سياساتها وبيان مختلف إجراءات العمل داخلها، كما يشير إلى أن الهدف الأساسي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من

[1]_منور أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة ومصر**، مرجع سابق، ص 72.

[2]_مراد محمودي، مرجع سابق، ص 88.

[3]_Pascal LOROT et Thierry SCHWOB, Op.Cit. PP 29-31.

خلال هذه المرحلة الأولى، يكمن في جلب المستثمرين الأجانب، وأن النتيجة الأولى التي تسعى إلى تحقيقها من وراء ذلك، تتمثل في خلق اكبر عدد ممكن من مناصب العمل.

2. مرحلة النضوج: هي المرحلة التي نشهد فيها الانتقال التدريجي من الطلب على المؤسسات التي توفر أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، إلى الطلب على المؤسسات التي تتوفر على رؤوس أموال معتبرة، وتتميز بالاستغلال الكامل لمساحة المنطقة الذي يتناسب مع ثبات الاستثمارات الأجنبية، وفي هذه المرحلة فالاهتمام ينصب على التكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم على نقل المعرفة التكنولوجية، كتلك التي توفرها الصناعات الإلكترونية والكيماوية.

3. مرحلة الإندماج: هذه المرحلة لا تختلف كثيرا عن المرحلة السابقة، وأن الفرق الوحيد بينهما يكمن في تطور العلاقة، ما بين اقتصاد المنطقة الحرة والاقتصاد المحلي للدولة المضيفة.

وفي هذا الإطار فإن الاقتصاديين **أنطوان بازيل** و**ديمتري جرميديس** يحدد دورة حياة المنطقة الحرة بأربعة مراحل هي[1]:

- مرحلة تهيئة المنشآت؛
- مرحلة التوسع؛
- مرحلة النضج؛
- مرحلة إعادة الاستثمار.

ثانيا: الإنهاء القانوني والمادي للمناطق الحرة

من المعلوم أن إنهاء المنطقة الحرة يتحقق هو أيضا عن طريق الإنهاء القانوني والمادي[2]:

أ- **الإنهاء القانوني:** بمثل ما تحتاج المناطق الحرة لنصوص قانونية تشريعية تبعثها للوجود، فإن إنهاءها أيضا يتطلب سن وإصدار نص تشريعي يضع حدا لحياتها القانونية، وذلك امتثالا لقواعد وأصول العمل التشريعي القاضية بأن النص التشريعي لا يعدله ولا يلغيه إلا نص تشريعي يعلوه أو يساويه في الدرجة، وعندئذ تعود المنطقة الحرة للعمل وفق النظام الجمركي العام الجاري، ومن ثم للإقليم الجمركي العام القائم في الدولة.

---

[1] ـزوينة ريال، مرجع سابق، ص 70 نقلا عن:

Antoine BASILE et Dimitri GERMIDIS**: Investir dans les zones franches industrielles d'exportation**, Publications du Centre de développement de l'organisation de coopération et développement économique, OCDE, Paris, France, 1984, PP 25-43.

[2] ـمراد محمودي، مرجع سابق، ص 90.

ب- **الإنهاء المادي:** وقد يتم ذلك بإزالة كافة المباني والهياكل بما تحتويه من تجهيزات ومن تحويل المنطقة إلى أرض فضاء ريثما يقام عليها مشروع آخر، أو الإبقاء عليها لاستغلالها في مهام أخرى، ومهما يكن فإنه في جميع الأحوال تخرج عن نطاق المنطقة الحرة لتدخل نظام المنطقة العادية شأنها في ذلك شأن باقي المناطق التي تخضع للنظام الجمركي القائم والجاري به العمل في كافة مناطق البلاد.

خلاصة الفصل:

مما تقدم؛ يتضح أن المناطق الحرة مفهوم قديم جدا، وقد عرف بفعل تطور التجارة الدولية والأنشطة الاقتصادية، وقد باتت تشكل الآن، صناعة قائمة بحد ذاتها في ظل التقدم الاقتصادي العالمي الهائل، فالمناطق الحرة قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم، ورغم هذا فلا نجد تعريفا محددا لها لحد الآن، إلا أن جل هذه التعاريف تتفق في الخصائص والقواعد العامة لهذه المناطق.

كما رأينا أنه مع تعدد الأنشطة الاقتصادية فإن المناطق الحرة واكبت هذا التنوع، فتعددت أنواعها وأشكالها، وأيضا تسمياتها، تبعا لموقعها أو للنشاط الذي أوجدت من أجله، ثم تعرضنا لأهم المفاهيم والأنظمة المشابهة للمناطق الحرة محاولين إبراز أوجه الاختلاف بينها.

وفي الأخير، تطرقنا إلى الأهداف المرجوة من إقامة هذه المناطق، والفوائد التي تجنيها الدول المضيفة والمستثمرون من هذه المناطق، وأيضا تناولنا الدورة الحياتية لهذه المناطق من مرحلة الإنشاء حتى مرحلة إنهائها.

الفصل الثاني

محددات نجاح المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في البلدان العربية

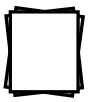

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للمناطق الحرة، سنحاول البحث في هذا الفصل عن المؤهلات (المقومات والعوامل) التي تجعل من المناطق الحرة من مجرد أفكار أو نصوص تشريعية، إلى حقيقة مادية مجسدة على الواقع، وذلك أن نجاح أي منطقة حرة متوقف على توفر مجموعة من المقومات، وتوفير جملة من العوامل تساعد هذه المناطق على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، كما يجب أن لا ننسى بأن وجود مقومات مرهون دائما بوجود معوقات، تحد وتشل من نجاح هذه المناطق في تحقيق أهدافها، ومن بين أهم أهداف قيام المناطق الحرة هو تنشيط التجارة الخارجية في الدول المضيفة، وبما أن الدول العربية من بين الدول التي سارعت لتبني فكرة المناطق الحرة، سنحاول معرفة تأثير هذه المناطق على تجارتها الخارجية.

المبحث الأول: محددات نجاح المناطق الحرة

المناطق الحرة لا تعدٌ أن تكون شكلا من أشكال الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، التي يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدول المضيفة، وهي جزء من إقليم دولة، لا تسرى عليه الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة، وهي تعمق بذلك مبدأ تحرير التجارة الدولية، وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي من أجل التصدير، ولكن لتحقيق كل ما سبق يجب توفير عدة مقومات، وتوفر جملة من العوامل التي تجعل من المناطق الحرة تحقق الأهداف المرجوة من إقامتها، دون أن نغفل بأن هناك معوقات، والتي على الدول تفاديها حيث يمكن أن تكون عائقا وحائلا أمام هذه المناطق للوصول إلى أهدافها، مما يؤدي بالضرورة إلى إنهائها أو إلغائها.

المطلب الأول: مقومات إنشاء المناطق الحرة

على الرغم من قدرة أي دولة على تخصيص منطقة ما من أراضيها وتسيجها وعزلها عن بقية أجزاء الدولة، وتوفير التسهيلات والمزايا الضريبية فيها، وإعلانها منطقة حرة غير خاضعة للقوانين وضوابط الاستثمار في الدولة، ولكن ليس لجميع الدول توفير شروط النجاح لها، إذ أن نجاحها يعود إلى مدى توفر مقومات الإنشاء الأساسية أهمها:

أولا: المقومات السياسية والأمنية

لا شك في أن استحداث منطقة حرة في بلد ما، هو قرار سياسي قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو قرارا تشريعيا، يتطلب التوافق في المصالح والسياسات أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات دولية النشاط مدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشائها؛ إذ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى الشركات المتعددة الجنسيات، وهو جزء من إستراتيجياتها للامتداد والاستحواذ على الأسواق، ومن ثم فإن عدم الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطرة وظروف اللايقين التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد، الأمر الذي يعد معرقل أساسي للاستثمار والتجارة بشتى أنواعها، حيث أن أهم عامل الذي يركز عليه المستثمر عند اتخاذه قرارا للاستثمار هو مدى توفر الأمان والطمأنينة والاستقرار السياسي، إلى جانب ذلك فإن السياسة الملائمة للاستثمار تتطلب سيادة الممارسات الديمقراطية (الحوكمة، الشفافية، استقلال القضاء، المسائلة)، باعتبارها إطارا ضروريا للتنمية الاقتصادية، إن الاستقرار في المجال الأمني في أي بلد يعتبر عنصرا أساسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية، فمن الطبيعي أن أي مستثمر لن يجازف بأمواله ليستثمرها في

بلد تكثر فيه الاختلالات الأمنية والحروب، فرأس المال كما يقال (جبان)، فالمستثمر يأخذ الجانب الأمني بعين الاعتبار عند اتخاذه لقراراته الاستثمارية، فالأمن بالنسبة للمستثمر يعتبر عنصر جذب يفوق الكثير من الحوافز والإعفاءات المختلفة التي تقدمها الدولة المضيفة للمستثمرين[1].

ثانيا: المقومات الاقتصادية

وتشمل توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة نسبيا، ومتحررة من التدخلات الحكومية، واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم، وتوافر ضوابط على عمل البنوك وأسواق المال والمؤسسات المالية الأخرى، إذ أن الشركات والمستثمرين الأجانب يفضلون الاستيطان في المناطق الحرة التي تنتمي إلى بلدان ذات أسواق كبيرة كالصين والهند وإندونيسيا والبرازيل، أو تواجد هذه المناطق في أسواق إقليمية ذات قدرات شرائية عالية (أسواق ديناميكية) كأسواق الخليج العربي، أو أنها في موقع إستراتيجي يطل على أسواق كبرى، كما هو الحال في المنطقة الحرة بجبل علي حيث تنفتح على أسواق إيران وشبه القارة الهندية بالإضافة إلى أسواق الخليج العربي، وأن تكون الدولة قادرة على توفير المخصصات الاقتصادية والمالية الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لإشهار المنطقة الحرة من جهة، ومن جهة ثانية ينبغي أن تكون هناك رؤية إستراتيجية مستقبلية واضحة، وتمثل هذه الرؤية الفلسفة والأهداف الكلية للاقتصاد والمسار التنموي الذي يسلكه حيث يعتمد ذلك على وضعية مجموعة من المتغيرات الاقتصادية (السياسات النقدية والسياسات والمالية، معدلات الفائدة على القروض البنكية، معدلات البطالة ومعدلات التضخم الاقتصادي، استقرار وتطور معدلات النمو الاقتصادي، حجم السوق المحلي وطبيعة وحجم المنافسة المحلية)[2]؛ وكذا الحوافز والتسهيلات الجبائية والجمركية الممنوحة، ودون أن نغفل وفرة المواد الخام، بالإضافة إلى موقع الدولة في التجارة الخارجية وتنوع صادراتها وواردتها، وتتيح للمستثمر الوطني والأجنبي التعامل في المنطقة الحرة بمرونة اقتصادية أكبر فوجود بيئة اقتصادية تتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار وجلبه، لأنها تعطى إشارات واضحة وسليمة لكل من المستثمر الأجنبي والمحلي[3].

---

[1] _أسعد حمود سلطان السعدون: **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الثاني "**لإدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي، 2006، ص 02.

[2] _زين صلاح الدين، مرجع سابق، ص 104.

[3] _محمد إدريس علي: **المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات وإنعاش تجارة إعادة التصدير**، المؤتمر الوطني الثاني حول "**مزاولة الأنشطة الاقتصادية**"، طرابلس، ليبيا، 07 أوت 2006، ص 07.

ثالثا: المقومات التشريعية

وتتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المناطق الحرة وإداراتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين، بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بتقديم ضمانات قانونية مختلفة، بما يطمئن المستثمرين المحليين والأجانب على استثماراتهم بعدم تعرضها للمصادرة، التأميم، التقاضي، التحكيم والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة العمل وأنظمة البنوك وشركات التامين؛ وكذلك نظم قضائية مستقلة وكفؤة تحمي سلطة القانون بما في ذلك حقوق الملكية الخاصة وقدسية العقود، بما يضمن عدم مجاملة المستثمر المحلي على حساب المستثمر الأجنبي، وفي الوقت نفسه ينبغي أن تتوافر الأطر التشريعية والتنظيمية التي تمنع وتحد من الفساد الإداري وتعزز أطر الحوكمة من خلال الالتزام القوي بالمساءلة ونظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية[1].

رابعا: المقومات البشرية

وتعد المقومات البشرية أحد المقومات الهامة عند إنشاء المناطق الحرة، فضرورة توفر الأيدي العاملة والماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبيا، وثمة عاملان متكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من وجهة نظر الشركات الدولية النشاط، وهما المهارات والمرونة؛ فالأولى تشكل موردا رئيسيا في عصر المعلوماتية، بينما تعني الثانية سرعة التحرك وحرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المناطق الحرة، وهذا يتطلب من المشروعات المقامة داخل الدولة أن يكون لها بدائل محلية لمواجهة هذا الانتقال، أو أنها قادرة على توفير حوافز تجعل من العاملين فيها لا يضحون بها، الأمر الذي يجعل الشركات العاملة داخل المناطق الحرة تبحث عن قوى العمل الجديدة من مخرجات المؤسسات التعليمية المنخرطة حديثا في سوق العمل، وهي كثيرة في البلدان النامية بسبب البطالة أما البلدان قليلة السكان فينبغي وجود حد أدنى من الضوابط ومرونة أكبر في استيراد العمالة وهذا ما حصل في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث سمحت باستيراد الأيدي العاملة الأجنبية وتهيئتها للعمل في المنطقة الحرة بجبل علي بدبي[2].

---

[1] _نادية حسان، مرجع سابق، ص 35.

[2] _محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 69.

خامسا: المقومات المكانية والجغرافية

يقوم الموقع الجغرافي المتميز الذي تقام عليه المناطق الحرة بدور كبير في تحفيز الدول لإنشائها على أقاليمها، ويسهم في كثير من الحالات في نجاح هذه المناطق وتطورها، وكذا تحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها؛ وتتمثل أهمية الموقع في كونه قريب من خطوط التجارة الخارجية، لذا نجد أن أغلب المناطق الحرة في العالم تتواجد في الموانئ البحرية أو الجوية، أو بالقرب منها مما يجعلها محطة ترانزيت عالمية، أو تكون في إحدى الممرات أو المضايق المائية التي ترتبط من خلالها بالعديد من الدول، أو تقع على الحدود قريبا من الأسواق الإقليمية أو الدولية، ذلك أن الموقع الجغرافي للمناطق الحرة القريب من ملتقى خطوط التجارة الدولية، وأيضا القريب من الأسواق الاستهلاكية الكبرى المنتجة للمواد الخام، يوفر أحد أهم العوامل التي تدفع الشركات والمستثمرين نحو المناطق الحرة ذات الموقع الإستراتيجي في البلدان النامية، وهو الانخفاض النسبي في تكاليف النقل والتأمين واختزال الوقت اللازم له، بخاصة وأنه يمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية[1].

المطلب الثاني: عوامل نجاح المناطق الحرة

لا تعد المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الحرة التي سبق ذكرها شرط كفاية لضمان نجاحها، إذ أن معظم المناطق الحرة التي لم يكتب لها النجاح كانت تمتلك غالبية تلك المقومات، وإنما لابد من توفير جملة من العوامل المترابطة والمتفاعلة مع بعضها، والنجاح هو محصلة لذلك التفاعل وفيما يلي بعض أهم العوامل المؤثرة في مدى نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها الاقتصادية:

أولا: اختيار الموقع المناسب

يلعب اختيار الموقع الجغرافي المناسب للمنطقة الحرة في الدولة المضيفة دورا حيويا في نجاحها، حيث أن جل دول العالم تبذل جهدا كبيرا وتعد دراسات وافية معللة قد يتم إنجازها محليا أو بالاعتماد على مخابر ومكاتب الخبرة الأجنبية، أو بالاعتماد على منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) أو البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، وتأتي الأهمية التي تحتلها دراسة اختيار الموقع من[2]:

[1] _خالد راجح شيخ: **المنطقة الحرة عدن**، مجلة أوراق يمانية، العدد 03، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، اليمن، أكتوبر 1998، ص 10.

[2] _محمد قاسم الخصاونة، مرجع سابق، ص ص 81،82.

أ. أثر موقع المنطقة الحرة على تكاليف الإنشاء للمنطقة الحرة من جانب وعلى تكاليف إنشاء المشروعات الاستثمارية داخلها من جانب آخر، وانعكاس ذلك على العوائد المتوقعة؛

ب. يؤثر موقع المنطقة الحرة على مجمل التكاليف التشغيلية (الإنتاج، الأجور، مصادر الطاقة، التسويق)، للمشروعات الاستثمارية التي تقام فيها؛

ج. إن الفشل في اختيار الموقع الملائم للمنطقة الحرة فشل يصعب تصحيح، إذ أن كثير من المناطق الحرة في العالم كان سبب فشلها وضياع تكاليف بنيتها الأساسية هدرا يعود إلى سوء اختيار موقعها.

الشكل رقم 05: مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة

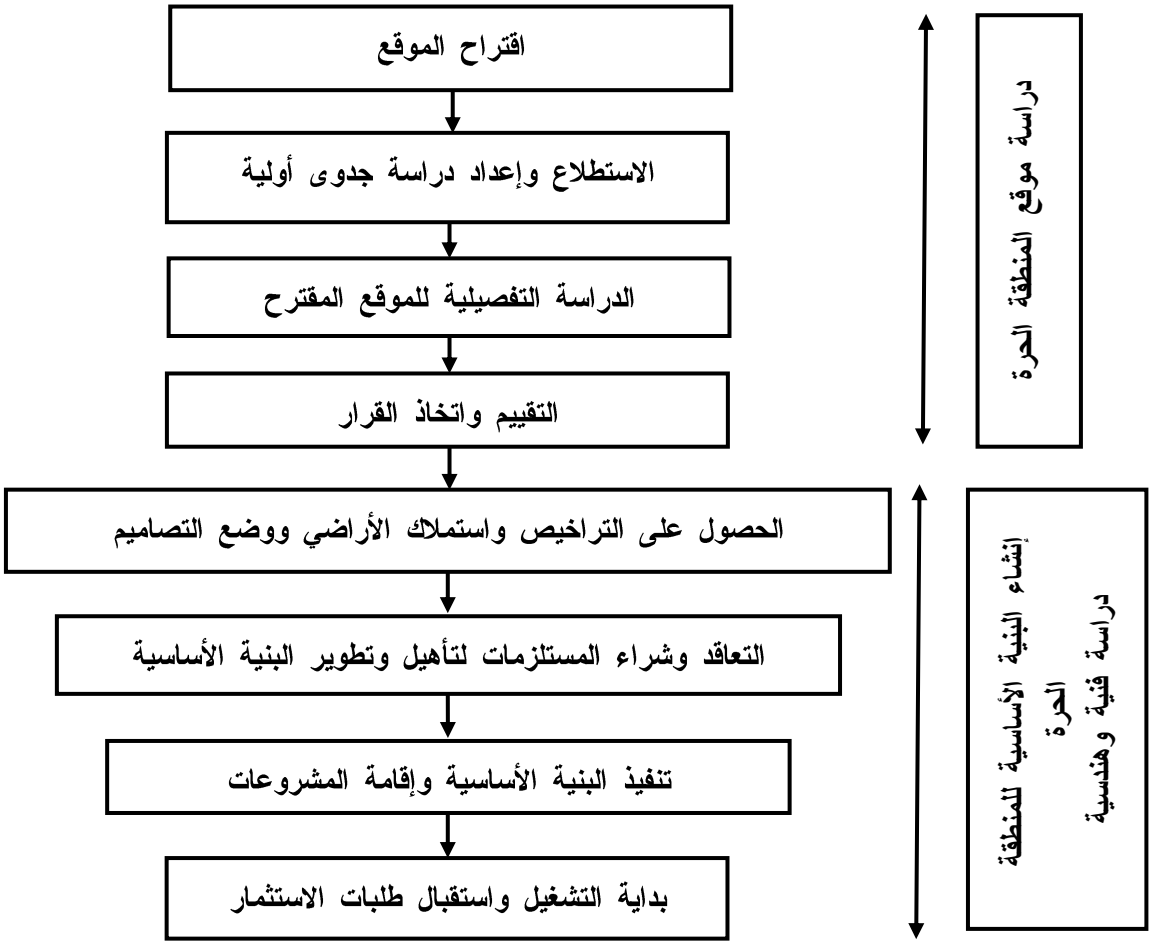

المصدر: أسعد حمود سلطان السعدون: **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، مرجع سابق، ص 04.

يمر اختيار موقع المنطقة الحرة في الدولة المضيفة بعدة مراحل كما تم عرضها في الشكل رقم (05)، حيث تشكل لجنة متكاملة (فنية، إدارية، اقتصادية) لاقتراح موقع معين، وعادة ما يكون الموقع المقترح أحد عدة بدائل وفقا للأهداف المطلوب تحقيقها من المنطقة الحرة، أو وفقا للموارد الطبيعية المتاحة للدولة والمطلوب استثمارها؛ وتتميز المراحل التي يمر اختيار موقع المنطقة الحرة من خلالها

بالتسلسل بدءا من اقتراح مواقع متعددة، حيث تبدأ اللجنة الفنية المشكلة لهذا الغرض باستطلاع المواقع المقترحة وإعداد دراسة جدوى أولية عن كل منها، بعدها يتم استبعاد المواقع التي لا تحقق الأهداف المطلوبة، ثم يصدر القرار على اختيار موقع معين، وفي الأخير تبدأ مرحلة التنفيذ من قبل الشركات المتعاقد معها، وعند اكتمال الأجزاء الرئيسية من البنية الأساسية تتخذ إدارة المنطقة الحرة قررها ببدء التشغيل واستقبال طلبات المستثمرين.

ويندرج ضمن الأهمية التي يجب أن تتوافر في الموقع الذي تقام عليه المناطق الحرة بعض المتطلبات الخاصة بالمشروعات التي ستعمل داخلها ومن بين أهم هذه المتطلبات[1]:

أ. **المساحة الكافية:** وتعد المساحة الكافية من بين أهم متطلبات نجاح المنطقة الحرة للمنشآت والمصانع والمخازن وأماكن الخدمات، بحيث يراعى عند تخطيط المنطقة التوسعات المستقبلية المتوقع تشيدها المنطقة حتى لا تحدث اختناقات بين الأحياء الحالية والمستقبلية لمشروعات المنطقة من حيث الأراضي أو المرافق العامة من كهرباء واتصالات وصرف، وبالإضافة إلى تحديد الأماكن الخاصة بالمنافذ الجمركية وإحاطة المنطقة بالأسوار أو سياج للتحكم في الرقابة والأمن؛

ب.القرب من المنافذ البحرية والجوية: يجب أن يراعى في الموقع قربه من المناطق الجمركية (موانئ، مطارات، منافذ برية) بل ومن الأفضل أن تقع المناطق الحرة داخل الموانئ البحرية أو المطارات أو مجاورة لها وذلك لأن معظم الخامات اللازمة للإنتاج يتم استيرادها من الخارج وفي حالة عدم وفرة الأماكن والأراضي المطلوبة للمناطق الحرة داخل الموانئ البحرية والمطارات، يفضل بل يستحسن أن تكون أقرب ما يكون لتلك الموانئ والمطارات، وفي هذه الحالة يجب أن تقع المناطق الحرة على وجود شبكة مواصلات سهلة من وإلى المنطقة الحرة وكلما تعددت وسائل النقل والمواصلات (جوي، بحري، بري) ذات كفاءة عالية من الخدمة لتستوعب حركة النقل الواردة لها والصادرة منها؛

ج.القرب من مصادر الثروة الطبيعية: أن يكون هذا الموقع قريبا من مناطق الطاقة والثروات الطبيعية وسهولة إيصالها إليه، خاصة في الدول التي تحتوي على المواد الخام الإستراتيجية، حيث توفر على المستثمرين انخفاض التكلفة واختزال الوقت، وهي أحد العوامل التي تساهم في نجاح المناطق الحرة في العالم.

[1]_أسعد حمود سلطان السعدون: **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، مرجع سابق، ص 06.

ثانيا: وضوح الأهداف المرسومة

لابد من تحديد الأهداف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة، ووضع الخطط والآليات للوصول إلى الغاية التي ينبغي أن تكون متناسبة مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياستها الاقتصادية، وجزء لا يتجزأ من استراتيجياتها الشاملة لتحقيق التنمية؛ فنجاح المنطقة الحرة يعتمد على نجاح الدولة في وضع أسس اختيار المشروعات التي تحقق أهداف الدولة وتتفق مع أذواق المستثمرين ورغباتهم، وتحقيق أهداف الدولة مرتبط بمجموعة الشروط التي يجب أن تتوافر في المشروع، وفي حالة تعدد المناطق الحرة في الدولة الواحدة، ينبغي عليها في هذه الحالة ضرورة تحقيق الانسجام في تحديد أهداف كل منطقة، وحصر التنافس فيما بينها إلى أدني حد ممكن، والعمل على خلق تكامل وتشابك بين أهدافها، مع الإشارة إلى أن تحديد أهداف المناطق الحرة عملية ديناميكية ومرنة قابلة للتغير وفقا لتغيرات السياسية والاقتصادية في الدولة، واستجابة للتغيرات التقنية والعلمية في العالم، إن أهم جزء في الأهداف هو كيفية وضع خطة لتنفيذها بالشكل المناسب، ووفق جدول زمني معد إعدادا جيدا بما يتناسب مع الظروف والإمكانيات والوسائل المتاحة للدولة المضيفة[1].

ثالثا: وضوح وانسجام تشريعات المناطق الحرة

ينبغي انسجام وتوافق القوانين المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل البحري وإدارة الموانئ مع تشريعات وأنظمة المناطق الحرة، وقد عالجت العديد من دول العالم ذلك من خلال حصر تنفيذ القوانين والتعليمات الأخرى (الجمارك، التجارة، النقل) داخل المناطق الحرة تحت الإشراف المباشر لإدارة المناطق الحرة منعا للتضارب والازدواجية؛ كما ينبغي أن يكون هناك تناسب وتناسق بين التشريعات المنظمة للاستثمار في المنطقة الحرة، وتلك المعتمدة في الدول المضيفة، لذا فقد قامت العديد من الدول النامية بتحرير التشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنح القطاع الخاص المحلي المزيد من المرونة والحوافز والتسهيلات[2].

رابعا: استقرار السياسات الاقتصادية الكلية في الدول المضيفة

على الرغم من أن المنطقة الحرة تعد منطقة اقتصادية وجمركية قائمة بذاتها إلا أنها لا تعمل في فراغ، فهي جزء من فلسفة إدارة الاقتصاد الوطني وعنصرا مهما من مجموعة سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنفتحة والمتكاملة، حيث أن المناطق الحرة تؤثر وتتأثر بمجمل السياسات

[1] _محجوب بدة: **مستقبل المناطق الحرة العربية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 24.
[2] _مراد محمودي، مرجع سابق، ص 97.

الاقتصادية للدولة، لذا لابد من توفير قدرا مهما من الاستقرار لتلك السياسات (المالية، النقدية والتجارية)، لأن ذلك يتيح للمشروعات القائمة رسم سياساتها وخططها المستقبلية بيقين أكبر كما ينبغي مراجعة السياسات الصناعية في البلاد، حيث نجد أن كل من السياسات الاقتصادية تؤثر على أداء المناطق الحرة بالإيجاب أو بالسلب وذلك من خلال أدواتها المختلفة، فالمستثمرون الأجانب لا يقدمون على توطين مشروع ما في أي موقع ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف يمكنه من المنافسة الدولية واختراق الأسواق، ولهذا نجد أن استقرار السياسات الاقتصادية في البلد الأم يساهم في إرساء نمو وتطور المناطق الحرة[1].

خامسا: الإعفاءات والحوافز في المناطق الحرة

تقوم المناطق الحرة بتقديم بعض الإعفاءات والحوافز بنوعيها للمستثمرين، من خلال إعفاء السلع الواردة من المناطق الحرة من الرسوم الجمركية والجبائية، وإعفاء السلع والمواد المصدرة إلى خارج البلد من الرسوم الجمركية، وكذلك إعفاء أرباح الشركات والمشاريع من الضريبة[2]، بالإضافة إلى الحوافز التالية[3]:

أ. إكمال مستلزمات البنية الأساسية الذكية؛

ب. توفير الخدمات المالية والمصرفية المتطورة؛

ج. توفير البيانات والمعلومات؛

د. الحصول على شهادة الجودة الشاملة الإيزو (9002).

سادسا: كفاءة وشفافية إدارة المناطق الحرة

تلعب الإدارة دورا هاما في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، لكنها في المناطق الحرة تلعب الدور الأهم، لذا لابد من اختيار الإدارة الكفؤة ومنحها الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها وبالشكل الذي يجنبها الوقوع في الإجراءات الروتينية المعقدة ويساهم في سرعة إنجاز المعاملات؛ فنجد أن أهم العوامل المنفرة والطاردة للاستثمار هي تعدد مصادر القرار وتشعب الأجهزة الإدارية التي ينبغي على المستثمر مراجعتها والحصول على موافقتها، الأمر الذي يتطلب التركيز في المناطق الحرة عمليا وإعلاميا على شعار التعامل مع إدارة واحدة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار وفي موقع

---

[1] _محجوب بدة، مرجع سابق، ص 24.

[2] _خبراء بالمنظمة العربية للعلوم الإدارية: **تطوير أداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختلفة**، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص ص 75، 76.

[3] _أسعد حمود سلطان السعدون: **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، مرجع سابق، ص ص 07-11.

واحد، ويستحسن استخدام نظام الشباك الواحد حيث يتم إجراء المعاملات من خلال شبكات التبادل الإلكتروني للبيانات واستعمال شبكة الإنترنت بما يوفر الجهد والزمن والتكلفة، لذا تعتبر إدارة المناطق الحرة العنصر الحاكم في توظيف كافة العوامل السابق التعرض لها لخدمة أهداف المناطق الحرة[1].

سابعا: عوامل أخرى

في دراسة لثلاثة عشر منطقة حرة في العالم أعدتها شركة اتحاد المهندسين العالمية (راثيون) لحساب الهيئة العامة للمناطق الحرة في اليمن سنة 1992 توصلت إلى تحديد جملة من العوامل للمناطق الحرة الناجحة هي[2]:

أ. الدعم الحكومي والمؤسسي؛

ب. توفير البني التحتية والخدمات الأساسية المناسبة؛

ج. تسهيل الإجراءات وتبسيطها وانسيابها وتطوير نظم المعلومات وتبادلها؛

د. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي المتميز؛

ه. إعداد الخطط المستقبلية لتنمية طويلة الأجل، مستمرة ومتواصلة؛

و. اختيار التخصصات المناسبة لنشاط المنطقة؛

ز. فهم الأسواق العالمية والمنظمات المانحة؛

ح. الاستعداد لتحمل المخاطر الأولية للتنمية والمخاطر المصاحبة لعملية النمو والتغير للمنطق؛

ط. توفير المناخ الاجتماعي الإيجابي والاستقرار السياسي.

وتجدر الإشارة بأن عوامل النجاح اللازمة للمنطقة الحرة قد تختلف من منطقة لأخرى، ومن نشاط لنشاط أخر، ومن فترة زمنية لفترة زمنية أخرى، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: "هل توفير هذه المقومات والعوامل يعني بالضرورة نجاح المناطق الحرة؟ وما هي العراقيل والمعوقات التي ينتج عنها في نهاية المطاف عدم نجاح المناطق الحرة؟؛ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: معوقات نجاح المناطق الحرة

قد يكون من السهولة أن تقرر دولة ما إنشاء منطقة حرة على إقليم من أقاليمها، وقد تتوفر على بعض المقومات وتوفر عدد من عوامل النجاح، ولكن يمكن أن تصادف المناطق الحرة العديد من

---

[1]_منور أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)**، مرجع سابق، ص 160.

[2]_محمد قاسم الخصاونة، مرجع سابق، ص 88.

العوائق، سواء تلك المتعلقة بفكرة إنشاء المناطق الحرة، أو تلك التي تعيقها أثناء التنفيذ، أو التي تنتج من التطبيقات الغير مدروسة أثناء التشغيل، وجميع تلك العوائق ينتج عنها في النهاية فشل المناطق الحرة في تحقيق أهدافها، وبالتالي لابد من اتخاذ أقصى التدابير في سبيل تذليل الصعاب التي سوف تعوق نشاطات المناطق الحرة. ومن ضمن العوائق المتداولة في معظم المناطق هي كالتالي:

أولا: المعوقات السياسية والأمنية

يؤدي عدم الاستقرار في السياسي وما يرافقه من اضطرابات وتوترات على زيادة حجم المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات في الدولة، والتسبب في حالة من القلق الدائم لدى المستثمرين، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة ويدفع بهم إلى الهروب إلى الخارج، كما يلعب التطرف الديني والنزاعات الطائفية أو العرقية إلى وجود مناخ سياسي متوتر وكل هذا يقود إلى انعكاسات سلبية على استقرار الاستثمارات؛ أما الأمن فهو يعتبر أهم معوقات الاستثمار سواء في المناطق الحرة أو غيرها، حيث تلقي الحوادث الأمنية بظلالها على الوضع الاقتصادي في الدولة المضيفة، فيقوم المستثمرون بالفرار خوفا على أموالهم واستثماراتهم إلى أماكن أكثر أمنا، حيث سبق وأسلفنا على أن الاستثمار جبان بطبعه[1].

ثانيا: المعوقات الاقتصادية

وكما توجد مقومات اقتصادية فهذا يعني وجود معوقات اقتصادية، ويندرج تحت هذا الإطار عدد من العقبات والعراقيل يمكن أن يؤثر بعضها على الاقتصاد العام للدولة وعلى المناطق الحرة التي تستضيفها، ومن بين هذه المعوقات نذكر:

أ. عدم وضوح واستقرار سياسة وإستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين فيها إلى الحذر بشكل دائم لمواجهة أي إجراءات مفاجئة قد تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق؛

ب. عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة: ويظهر هذا من خلال تحليل بعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية منها[2]:

---

[1]_Jamil TAHIR: **An Assessment of Free Economic Zones in Arab Countries (Performance and Main Features)**, Journal of **Development and Economic Policies**, Volume 2-No.1, Arab Planning Institute, Kuwait, December 1999, P 08.

[2]_رزق الله مصبحي العوامي: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر ومناطق التجارة الحرة في تنمية الاقتصاد الوطني (الواقع والتحديات)**، المؤتمر الوطني الثاني حول "**مزاولة الأنشطة الاقتصادية**"، طرابلس، ليبيا، 07 أوت 2006، ص ص 08، 09.

1. عجز الموازنة (الميزانية) العامة للدولة: فبحسب ما تشير إليه معايير البنك الدولي فإن الحد المسموح به الذي يجب أن لا يتعداه عجز الميزانية العامة للدولة هو 3% من إجمالي الناتج المحلي، ويترتب عن الارتفاع في هذه النسبة مشاكل اقتصادية للدولة المضيفة كالتضخم، خاصة في حالة تمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي؛

2. التضخم: يتشكل التضخم* من الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار في الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى تدني القدرة الشرائية لعملتها، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة وتعد العملة مقياسا لمدى قوة هذا الاقتصاد أو ضعفه؛

3. سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف** مقياسا للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية، حيث يعد معيارا لقياس مدى استقرار اقتصاد الدولة المضيفة، كما أن عدم استقراره يمكن أن يولد صعوبات للاستثمارات القائمة داخل المناطق الحرة تتمثل في إرباك مستمر لحسابات المستثمرين؛

4. السياسات الاقتصادية: رغم أن الاستثمارات في المناطق الحرة محاطة بجملة من الحوافز والتسهيلات إلا أن هذا لا يعني عدم تأثرها بالسياسات الاقتصادية، فيمكن للسياسة المالية أن بشكل مباشر وبخاصة المشاريع التي تعتمد في إنتاجها على المواد المحلية التي يتم استيرادها من السوق المحلية وذلك من خلال رفع معدلات الضرائب على استهلاك هذه المواد، أو من خلال السياسة النقدية التي تؤثر على الاستثمار بواسطة أدواتها المباشرة وغير المباشرة وهذا من خلال سعر الفائدة وسقوف التمويل وغيرها.

ثالثا: المعوقات التشريعية والقضائية

يرتبط الاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا بالتشريعات القضائية التي تحدد الحوافز والضمانات والتسهيلات، وعلى ضوء هذه التشريعات التي تقرر وسائل حماية حقوق المستثمر، ووسائل فصل المنازعات الاستثمارية، ومن أهم المعوقات التشريعية التي يمكن أن تعرقل الاستثمارات في المناطق الحرة نحددها فيما يلي[1]:

---

*_**التضخم:** هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كمية السلع والخدمات. أنظر: عبد القادر السيد متولي: **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 207.

_سعر الصرف:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. أنظر: لحلو موسى بوخاري: **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 120.

[1]_محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص ص 193-195.

أ. تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة: أظهرت دراسة ميدانية قامت بإجرائها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار* بأن أهم المعوقات المؤثرة على الاستثمار في المناطق الحرة يتمثل في تعدد القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، وتضاربها، والغموض وعدم الوضوح الذي يشوب نصوصها، ورغم أن بعض الدول تفرد قانونا خاصا بالمناطق الحرة، إلا أن هذه القوانين في كثير من الحالات لا تحيط بجميع الجوانب المتعلقة بالاستثمار؛

ب. التغير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة: هذا الأمر يجعل المستثمرين في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة، حيث يشعر بأنه داخل بوتقة لتجارب مما يشعرهم بعدم الاستقرار والثقة، فيفضل الانتقال إلى مناطق أخرى يطمئن فيها على استثماراته ومشاريعه؛

ج.صياغة القوانين دون مراعاة للجوانب الاقتصادية: إن صياغة هذه التشريعات من قبل مختصين في مجال القانون دون مشاركة مختصين في علم الاقتصاد، وهذا ما يجعل هذا التشريع قاصرا ويشوبه بعض الغموض وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى نتائج سلبية على الاستثمار في المناطق الحرة؛ حيث أن المعالجة القانونية للظواهر الاقتصادية تختلف في كثير من الجوانب عن المعالجة الاقتصادية؛

د. آلية تسوية منازعات الاستثمار: إن التطويل الفصل في قضايا الاستثمار، والتهاون في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المختصة، ومحاباة المستثمر المحلي على حساب المستثمر الأجنبي، وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بتسوية النزاعات داخل المناطق الحرة، ستقوي من العوامل الطاردة والمنفرة الاستثمار والتأثير في قدرة المناطق الحرة على جذب الاستثمارات.

رابعا: معوقات الأيدي العاملة

إن اليد العاملة بنوعيها من أهم متطلبات إنشاء ونجاح المناطق الحرة وبالتالي فإن أي خلل أو رد فعل سلبي منها يعد من بين المعوقات التي تعرقل السير الحسن لها، ومن أهم هذه المعوقات:

أ. عدم توفر اليد العاملة: إن عدم توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة في الدول المستضيفة للمناطق الحرة، أو عزوفها عن العمل في المشاريع الخاصة المقامة في المناطق الحرة وتفضيل المؤسسات الحكومية سيؤدي بالمستثمرين إلى العدول عن قرار الاستثمار، مما يجعل الدول تستعين

---

*_**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** هيئة عربية إقليمية مشتركة تضم في عضويتها كافة الدول العربية، وهي أول مؤسسة دولية لضمان رؤوس أموال وعوائد المستثمرين ومستحقات المصدرين، تتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقرا لها، تهدف المؤسسة إلى تشجيع الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم. أنظر: موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت: www.iaigc.net .

باليد العاملة الأجنبية، وبالتالي تناقض مع بعض الأهداف التي أوجدت من أجلها المناطق الحرة وهو توفير فرص العمل لمواطني الدولة، ونقل وتوطين الخبرات والمهارات الفنية والتقنية[1]؛

ب. التأثيرات السلبية لبعض نقابات العمال: خاصة تلك العاملة في المناطق الحرة، حيث تتسبب في (الإضرابات، الاحتجاجات، المطالبات المستمرة والمغالاة فيها)، الأمر الذي يشغل المستثمرين في هذه المناطق عن عمليات الإنتاج والسعي لتطويرها إلى معالجة تلك الممارسات وتجنب الآثار الناجمة عنها، ومما يؤدي إما إلى مغادرة المستثمرين أو بدرجة اقل انخفاض نسب الإنتاج وبالتالي يؤثر سلبا على مدى نجاح هذه المناطق[2].

خامسا: المعوقات البنية التحتية والإدارية

وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

أ. المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية: يرتبط هذه المعوقات بافتقاد المناطق الحرة والدول المضيفة للبنية التحتية التي تلبي الحاجات المتزايدة للمشروعات الاستثمارية، فعدم توفر واستقرار لمصادر الطاقة (الكهرباء، الغاز)، وأيضا صعوبة الحصول على المياه النظيفة بكميات كافية، وكذا صعوبة التواصل مع الداخل والخارج بوسائل سلكية ولاسلكية متطورة وعصرية، بالإضافة لعدم قدرة الطرق داخل المناطق الحرة وخارجها على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار، وأيضا افتقار الموانئ والمطارات إلى التجهيزات والوسائل المطلوبة لنقل وتفريغ المنتجات والسلع على اختلاف أحجامها، كل ما سبق وغيره من عدم توفر أو عدم كفاءة البنية التحتية اللازمة في الدول المضيفة يلقي بضلاله على المنطقة الحرة في عدم قدرتها على المنافسة والتطور ويعزز إمكانية فشلها وعدم تحقيقها لأهدافها[3].

ب.المعوقات الإدارية: وتتمثل أهم هذه المعوقات في التالي[4]:

---

[1]_Jamil TAHIR, Op.Cit, P 08.

[2]_مراد محمودي، مرجع سابق، ص 141.

[3]_اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): **سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الإسكوا (تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن، البحرين واليمن)**، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص 77.

[4]_محمد الحمادي: **المنطقة الحرة عدن الواقع والطموح**، فعاليات يوم دراسي بعنوان"**المنطقة الحرة عدن وتعثر دورها في التنمية الاقتصادية**"، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، اليمن، 22 جوان 2008 ص 05.

1. تعدد الجهات المشرفة على المناطق الحرة وازدواجية الاختصاصات فيما بينها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمرين وإلى التضارب في القرارات الصادرة عنها؛

2. البيروقراطية الحكومية المعقدة التي يتم التعامل بها مع المستثمرين سواء عند ترخيص مشروعه الاستثماري أو في باقية الإجراءات الأخرى، مما يؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت والجهد؛

3. الفساد الإداري وإخلال العاملين في المؤسسات المشرفة على المناطق الحرة من خلال المجاملات والمحسوبية في تعيين القيادات الإدارية والمراقبين وغيرها من الإجراءات الغير مدروسة التي تتسبب في إصدار قرارات غير عملية، تؤدي إلى تنفير المستثمرين.

بعد توضيح لأهم المؤهلات ومعوقات قيام المناطق الحرة، نأتي الآن لتحديد العلاقة بينها وبين أهم هدف أوجدها وتطور بتطورها وهي التجارة الخارجية حيث أن نشأة وتطور المناطق الحرة كان دائم الارتباط بالتجارة الخارجية، ولكن قبل لإيجاد العلاقة نقف أولا عند ماهية هذا القطاع الحساس والأهمية منه وأهم النظريات والمدارس الفكرية التي قام عليها من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية ونظرياتها

تعتبر التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها فهي المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها واستيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات، ومن أجل تبيان ذلك فإننا سنتطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية ومدى كما سنتعرض إلى أسس قيام التجارة الخارجية ومختلف تأثيراتها على الاقتصاد.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

وصفت التجارة الخارجية لأهميتها بأنها قاطرة ميزان المدفوعات، لما لها من تأثير، بالسلب أو الإيجاب على الفائض أو العجز الذي يحدث في هذا الأخير، وقد أرجع المحللون العجز شبه الدائم في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، إلى العجز في الميزان التجاري بسبب السياسة الزراعية المشتركة التي اتبعتها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية[1].

[1]_محمد عمر حامد أبو دوح: **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 27.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

تقع حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام من العلاقات التبادلية الدولية التي تشمل حركات تبادلية للسلع والخدمات وحركة تبادلية لرؤوس الأموال والاستثمارات[1]، ولهذا فقد اختلف الكثير من علماء الاقتصاد حول تعريف التجارة الخارجية، وذلك للتباين الحاصل في مضمونها والصور التي تتألف منها، فتنوعت التعاريف المرتبطة بها انطلاقا من وجهة نظر الدارس والهدف من الدراسة، فلقد عرفت تاريخيا بأنها "أهم صور العلاقات التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"[2].

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا "بأنها عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة"[3].

واستعمل مصطلح التجارة الخارجية مع بدايات نظريات الحرية التجارية التي تبنتها الدول الصناعية في بحثها عن منافذ لإنتاجها وبحثها عن تموين بالمواد الأولية من مستعمراتها أو دول أخرى، لتصل معظم الدول إلى البحث عن موافقة إنتاجها لشروط السوق الدولية، ويخضع مصطلح التجارة الخارجية شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها حتى يكون جامعا مانعا، وعموما يمكن التفرقة بين المعنى الضيق لمصطلح التجارة الخارجية والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (الخدمات)، والمعنى الواسع لمصطلح التجارة الخارجية والذي يضم كلا من[4]:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)؛
- الهجرة الدولية؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك العديد من السلع لا تستطيع الدولة إنتاجها لعدة أسباب، في حين هناك سلع تنتجها الدولة بكمية كبيرة زائدة عن الاستهلاك المحلي وبجودة عالية وتكلفة أقل، وهذا ما يعرف بالتخصص الدولي

---

[1] _محمد جاسم: **التجارة الدولية**، دار زهران، عمان، الأردن، 2006، ص 08.

[2] _حسام علي داود وآخرون: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص 13.

[3] _رشاد العصار وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص 12.

[4] _سامي عفيفي حاتم: **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص ص 87-89.

وتقسيم العمل، حيث هما أصل التجارة الخارجية ولذلك تتم المبادلة بين الدول، ويمكن إرجاع أسباب هذا التخصص أو قيام التبادل الدولي إلى العوامل التالية:

أ. **الظروف المناخية:** إن الظروف المناخية والطبيعية تؤثر تأثيرا كبيرا على كميات إنتاج السلع في أي دولة من دول العالم المختلفة، وقد تؤدي هذه الظروف إلى تخصص دولة ما في إنتاج المواد الأولية أو بعض النشطات الزراعية أو الصناعية، بالإضافة لما لها من الدور الكبير في قيام المبادلات الدولية، وذلك لاختلاف مناخ المناطق من مناخ حار ومناخ بارد وأخر استوائي، حيث يؤثر هذا المناخ على طبيعة النشاط ونوع الإنتاج في كل منطقة مناخية، وذلك لأن لكل إنتاج مناخ خاص لا يمكن إنتاجه في غير ذلك المناخ، وبالتالي تتخصص كل دولة في إنتاج المنتج حسب المناخ السائد وتبادله بإنتاج آخر لا يمكن إنتاجه في ذلك المناخ ومنه قيام التجارة الخارجية، إلا أن الملاحظ على هذا العامل أنه قد ضعف تأثيره، نظرا لمدى التطور التكنولوجي الذي أصبح استعماله يمكن من التغلب على الظروف المناخية السائدة مثل استعمال البيوت البلاستيكية، ولهذا نرى العديد من السلع التي كانت لا تظهر إلا في مواسم معينة، موجودة طوال العام[1]؛

ب. **اختلاف في الموارد الطبيعية:** إن التباين في توزيع الموارد الأولية بين دول العالم المختلفة، ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا، فهناك دول تتوفر فيها الموارد الطبيعية بغزارة في حين تفتقر إليها الكثير من الدول، حيث أن هناك دول لديها ما يزيد عن حاجتها ودول في أمس الحاجة لتلك الموارد، وهكذا تقوم الدولة التي لا يتوفر لديها مثل هذه الموارد بشرائها من الدول الغنية بها أي قيام تبادل دولي بينهما، وكذلك بالنسبة للأراضي الزراعية الخصبة حيث لا يمكن أن تتوفر لدى جميع الدول، لذلك نجد دول لديها وفرة في منتجات التربة الخصبة في نفس الوقت تكون تلك المنتجات نادرة في دول أخرى، فتتم عملتي الشراء والبيع أي أن الندرة الناتجة عن التفاوت في التربة الخصبة، كانت سببا في قيام التجارة الخارجية، ولهذا يختلف التخصص الدولي من دولة إلى أخرى وفقا لاختلافهما في الموارد الطبيعية، وبالتالي يتم التبادل والتجارة الخارجية على هذا التخصص[2]؛

ج. **الاختلاف في الموارد البشرية:** هناك اختلاف شاسع في حجم الموارد البشرية المتوفرة في كل دولة، حيث أن الدول النامية تعاني من زيادة في عنصر الموارد البشرية في سوق العمل، في حين تعاني الدول المتقدمة من نقص في الموارد البشرية، حيث أن هذا الاختلاف يؤثر على نوعية التخصص في كل

[1] _رضا عبد السلام: **العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 29.

[2] _ محمد جاسم، مرجع سابق، ص 10.

دولة من دول العالم، فنجد أن ندرة الموارد البشرية بتلك الدول أدت إلى ارتفاع أجور العمال، وزيادة الحاجة إلى استقطاب قوى بشرية من دول أخرى، ومنه يختلف العنصر البشري من حيث غزارته والأجر المنخفض إلى حيث الندرة الأجر المرتفع، وهذا ما يعرف بالهجرة الدولية، ويمكن أن تتعدى مسألة ندرة العنصر البشري إلى ندرة العنصر البشري الماهر والقادر على الابتكار، فهناك صناعات وأنشطة تحتاج إلى مهارات قد لا تتوفر في الدول الكائن بها المصنع، ومن هنا تظهر الحاجة إلى استقطاب عناصر بشرية ماهرة من دول الأخرى، ويمكن لبعض الدول ذات العناصر البشرية الوفيرة أن تتخصص في الصناعات كثيفة العمالة مثل النسيج أو الصناعات الزراعية[1]؛

د. **الاختلاف في حجم رؤوس الأموال:** إن من أهم أسباب التفاوت في الإنتاج هي وفرة أو ندرة رؤوس الأموال، فبعض الدول تتوفر على رصيد كبير من رأس المال مثل الدول المتقدمة، وهو ما يساعدها على القيام بالتحسينات صناعية كبيرة ومناسبة لظروف وطبيعة الدولة، والتخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال وتصدير الفائض من الأموال للخارج للاستفادة منه في إقامة المشاريع، في حين نجد دولا أخرى تعاني ندرة نسبية من رأس المال، الأمر الذي يعيق عملية التنمية والتقدم الصناعي لأنه يحتاج إلى رأس مال كبير، لذلك تلجأ هذه الدول إلى سبل عدة للاستقدام رؤوس الأموال، ولكن هناك مشكلة يمكن أن تظهر من هذه الحركة، وهي تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة المقرضة والتي تتحكم في سياساتها وأسواقها[2]؛

ه. **الاختلاف في مستويات الأسعار:** لو طبقنا قوانين العرض والطلب على المستوى الدولي، لوجدنا أن المستهلك يبحث عن السعر المنخفض في المقابل يبحث المنتج على أعلا الأسعار، فمثلا حين تكون السلعة متوفرة في دولة ما سوف يكون بالطبع سعرها منخفضا وبالمقابل تكن نادرة في دولة أخرى ويكون سعرها مرتفعا، وهذا يؤدي إلى انتقال السلعة من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية حيث السعر المرتفع، وبالتالي يحقق المستهلك أقصى إشباع بأقل تضحية، في حين يحقق المنتج ربحا أعلى من لو أنه اقتصر على السوق المحلية، ومن خلال النقاط السابقة نجد أن تفاوت الدول في وفرة وندرة عناصر الإنتاج المختلفة، أمر لابد منه وعلى أساسه تتباين تكاليف الإنتاج والأسعار، وبالتالي فإن قيام التجارة

[1] _رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 31.

[2] _محمد زكي شافعي: **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، بدون سنة نشر، 07

الدولية قد ينحصر في اختلاف وفروق الأسعار بين السلع المختلفة المنتجة محليا والمستوردة من الخارج[1]؛

و. **الاختلاف في تكاليف النقل:** إن تكاليف النقل تؤثر وبشكل كبير على مدى اتساع سوق هذه السلعة، حيث أنها من تكاليف إنتاج السلعة أي من سعر السلعة، حيث أن الدولة التي تستطيع أن تقيم مصانعها بقرب من الشواطئ والمرافئ، تستطيع أن توسع نطاق تصريف منتجاتها، في حين أن الدولة الأخرى والتي مصانعها بعيدة عن مناطق التصريف يصعب تصريف هذه المنتجات، إن المنتجين يحاولون التخصص والتوجه إلى المنتجات التي يسهل نقلها إلى الأسواق، ومن هذا المنطلق نجد أن تكاليف النقل تؤثر على القدرة الكلية التي تتمتع بها الدولة في التخصص، حين قيام التخصص بين دول العالم المختلفة، بحيث تتخصص بعض دول في إنتاج سلعة معينة، إلا أن ارتفاع تكاليف نقل هذه السلعة قد يفقدها ميزة التخصص هذه[2].

ثالثا: الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

على الرغم من أن تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الاقتصاديات القومية، إنما يتشابه مع تبادلها في داخل الاقتصاد القومي الواحد وعلى الأخص من حيث الأثر المشترك في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة إشباع الحاجات وذلك بسبب تقسيم العمل والتخصص ما بين الأفراد وما بين المناطق الجغرافية، إلا أنه يوجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني وتتمثل فيما يلي:

أ. **تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول:** تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونها وتقاليدها ونضمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود أفراد المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها عبر قرون طويلة، بحيث أصبحت تمثل هذه القواعد عرفا له قوة ترفعه إلى مرتبة قد تعلو على مرتبة القانون[3]؛

---

[1] ـ رضا عبد السلام، مرجع سابق، 32.

[2] ـ رعد حسن الصرن: **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا، القاهرة، مصر، 2000، ص 41.

[3] ـ إيمان عطية منصف ومحمد هشام عمارة: **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 08،09.

ب. تنوع في السياسات الوطنية: تقوم التجارة الخارجية بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية، والتعامل بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يتطلب بعض أنواع الترتيبات القانونية والتنظيمية التي قد لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية، وهذا من شأنه أن يجعل التبادل الخارجي ذو طبيعة تختلف عن طبيعة التبادل التجاري الداخلي، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها، وهي لا محالة تختلف من مجتمع لآخر حيث قال الاقتصادي الألماني "**فريديريك ليست**" (1789- 1846): "التجارة الداخلية تتم فيما بيننا في حين أن التجارة الخارجية بيننا وبينهم"، فعادة لا تعطي الحكومات لعوامل الربح والخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تمنحه لتلك الناشئة عن التجارة الخارجية، فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع ولكنها لا تغير من المركز النسبي للمجتمع ككل، في حين أن الثانية تنشأ عن فقدان لجزء من الثروة الوطنية أو إضافة جديدة إلى هذه الثروة، وبالتالي لابد وأن يكون لها تأثير على الوضع الاقتصادي للمجتمع سواء من حيث مستوى معيشته، أو من حيث دائنيته ومديونيته[1]؛

ج. الاختلاف في العملات: من المعروف أن إدخال النقود كوسيط في عملية التبادل يؤدي إلى تقسيمها إلى عمليتين منفصلتين، في العملية الأولى يتم تبادل السلع التي تزيد عن حاجة الفرد بالنقود، وهي عملية البيع، والثانية عملية تبادل النقود بالسلع التي يحتاجه الفرد، وهي عملية الشراء، أما في التجارة الخارجية فنجد أن عملية التبادل تنقسم إلى ثلاثة عمليات:

- في العملية الأولى يتم تبادل السلع بالنقود الأجنبية؛
- في العملية الثانية يتم تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية؛
- في العملية الثالثة يتم تبادل النقود الوطنية بالسلع.

ولا تنشأ المشكلة من مجرد تجزئة عملية التبادل إلى ثلاث أجزاء، ولكنها تنشأ أساسا من أن لكل بلد من البلدان عملتها الخاصة بها، والتي تختلف عن غيرها بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتبادل الداخلي[2]؛

[1]_عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

[2]_عبد الرحمان يسري وأحمد وإيمان محمد زكي: **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 14، 15.

د. قدرة عوامل الإنتاج على التنقل: إن إمكانية تنقل عوامل الإنتاج من نشاط إلى آخر من شأنه أن يحقق التوازن في السوق، ويجعل من أسعار السلع المختلفة متناسبة مع احتياجات المستهلكين من ناحية، ومع ندرة عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثم لا نتوقع أن ينشأ داخل البلد الواحد اختلاف في أسعار السلع لا تبرره حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج أما إذا انتقلنا من المستوى المحلي إلى المستولى الدولي، فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي، من حيث قابليتها للتنقل، وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى، ويعزى هذا الاختلاف بصفة أساسية إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل به من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، حيث أن القيود الجمركية واختلاف اللغة والعادات والتقاليد من العقبات التي تحد من قدرة العمل على التنقل ما بين الدول كما أن رأس المال يتعرض لضرائب مرتفعة في الدول الأجنبية[1]؛

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الخارجية

إن لقيام التجارة أهمية بالغة حيث أن من أهم مميزاتها أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، وتعتبر أهم مميزات وفوائد قيام التجارة الخارجية في:

أولا: أهمية التجارة الخارجية

يعبر اعتماد النشاط الاقتصادي على التجارة الخارجية عن خضوعه لتغيرات العوامل الخارجية، وتأثره بالتغيرات التي تحدث لدى الأطراف الداخلة في عملية التبادل التي تتم عن طريق عمليات التصدير والاستيراد بتدخل مختلف هيئات والمؤسسات الاقتصادية على مستويات مختلفة، وكل الأعمال المرتبطة بتنفيذ هذه العمليات تسمح بخلق تدفقات اقتصادية لا تحصى التجارة الخارجية تكون مهمة لسبب واحد أساسي أنها توسع إمكانيات استهلاك الدولة[2]، ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية في كونها تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، فالتجارة الخارجية تربط الدول مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستثمار والاستهلاك، كما أنها تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وانعكاس ذلك كله

[1] _رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص41.

[2] _كامل بكري: **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، ط1، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2001، ص 08.

على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري[1]، وما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم[2].

كما تبرز أهميته كذلك من خلال ارتباطها بالتنمية الاقتصادية، حيث تشارك مشاركة فعالة في النمو الاقتصادي في البلدان الآخذة في النمو، فالصادرات عامل إضافة للدخل والواردات تساهم من المواد الأولية والمعدات والخبرات الفنية في البناء الإنتاجي، مما يحقق فرص عمل إضافية، كذلك توفر بعض السلع الاستهلاكية الضرورية وهذا ما ينتج عنه ارتفاع الدخل الوطني، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي

الدول	الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)			حجم التجارة الخارجية (% من PIB)		
	1970	1990	2001	1970	1990	2001
و.م.أ*	1026	5751	10056	11	21	18
ألمانيا	-	1689	1846	39	54	68
اليابان	206	3052	4141	20	20	20
فرنسا	147	1216	1310	30	43	54
المملكة المتحدة	124	990	1424	44	51	56
إيطاليا	108	1102	1089	32	39	55
كندا	85	574	694	43	52	82
الصين	92	355	1159	4	32	49
إندونيسيا	10	114	141	2	49	77
سنغافورة	2	37	85	-	43.9	31.6
البرازيل	42	465	509	14	15	27
المكسيك	36	263	624	17	38	57
تونس	1	12	20	47	64	69

Source: Jean Louis MUCCHIELLI et Thierry MAYER**: Economie Internationale**, Editions Dalloz, Paris, France, 2005, P 15.

ومن خلال الجدول نجد أن هناك تطور أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي حيث نجد ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في PIB خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إذا جاوز في بعض الدول نسبة 50%، بالنسبة للدول المتقدمة، ونجد أيضا بعض الدول النامية مثل الصين، تونس وإندونيسيا استطاعت تحقيق نسب فاقت 50% خلال العقد الأخير.

[1] ـ رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

[2] ـ موسى سعيد وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2001، ص 16.

* ـ **و.م.أ:** اختصار لبلد الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية

يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية في ما يلي[1]:

أ. تصريف الفائض من الإنتاج والاستفادة منه، حيث أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني وتحسين مستوي المعيشة للأفراد وتوفير السلع الضرورية والأساسية، في حين أن ضعف التصدير يقوم بعكس ذلك من عجز في الناتج الوطني وزيادة البطالة وتخفيض مساهمة الدولة؛

ب.تحقيق الإشباع من السلع الضرورية غير منتجة محليا وذلك باستيرادها، حيث أنه ولسبب من الأسباب لا يمكن إنتاج هذه السلع محليا، كاستيراد الآلات لإنشاء المصانع بالتالي خلق فرص عمل جديدة، وزيادة تصدير وتحقيق مداخيل جديدة للناتج الوطني؛

ج.نقل تقنيات التكنولوجية الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البنية التحتية للدولة وتغيير سياستها العامة؛ والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، حيث إنه لا سبيل أمام الدول النامية غير هذه تكنولوجية لتخطي هذه الفجوة القائمة بين دول العالم اليوم، ومنه تهدف التجارة الدولية إلى تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية والاتجاه نحو مجتمع عالمي للمعلومات، وهذا الاتجاه سوف يكون مكلفا جدا إلا أن عدم الدخول فيه سوف يكلف أكثر.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية على وجود الفروق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية والظروف الجغرافية بين الدول، مثل هذه الظروف أدت إلى قيام التجارة منذ القدم، ولقد حاولت بذلك النظريات المختلفة عبر العصور تفسيرها، ومن أهم هذه النظريات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية نجد:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، إذ لم يكن للمذهب التجاري الذي ساد قبلها (من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر) نظرية مفصلة في هذا الموضوع، حيث تتلخص آراء التجاريين في أن ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد بما لديها من ذهب وفضة، والوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسة للدول التي لا تمتلك مناجم لها هي التجارة الخارجية، فنموذج التجارة الخارجية حسبهم يكون بالصيغة التالية[2]: $C_{ex} = F(G.S)$

حيث أن: C_{ex}: يرمز للتجارة الخارجية. G: يرمز للذهب. S: يرمز للفضة.

[1] _نداء محمد الصوص: **التجارة الخارجية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008، ص ص 11، 12.

[2] _دومنيك سلفادور: **سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي**، ط4، الدار الدولية للنشر، القاهرة، مصر،1997، ص 05.

وكرد على نظرية التجاريين جاءت النظرية التقليدية (الكلاسيكية) في أواخر القرن الثامن عشر والتي تعتمد على حرية المبادلات، وبينت أن قوة الدولة لا تقاس بما تملكه هذه الدولة من ذهب وفضة فقط، كما تعرضت إلى كيفية تحقيق التوازن الدولي إذا ما طرأ ما يخل به، حيث أن هذا المشكل لم يثر لدى الفكر التجاري طالما أن التبادل الخارجي حسبهم يجب أن يكون غير متوازن مع ضرورة أن يكون اختلاله لصالح الدولة[1]؛ ويمكننا ذكر أهم النظريات الكلاسيكية فيما يلي:

أ. **نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث:** إن آدم سميث يعتبر من أكبر المنادين بضرورة تقسيم العمل في إطار التجارة الخارجية، ويكون هذا حسب نظريته على أساس تباين التكاليف المطلقة (لها ميزة مطلقة)، حيث أنه من مصلحة أي دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس المميزات المطلقة، وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، والتجارة الخارجية في رأي سميث تقوم لوظيفتين هامتين: فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلدان المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[2]؛ ولكن ما لم يجب عليه آدم سميث هو كيف يكون وضع الدولة التي لا تملك ميزة مطلقة؟

ب. نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو: طبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية لا المطلقة لإنتاج هذه السلع من دولة لأخرى، حيث من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بتكلفة نسبية أقل، أي بميزة نسبية أكبر، وذلك بالمقارنة مع الدولة الأخرى، ولكن حتى هذه النظرية لم تسلم من النقد، فهي تهمل إهمالا تاما دور باقي عناصر الإنتاج الأخرى، كرأس المال والأرض والتنظيم ذلك أنها ترى أن قيمة أي سلعة تتحدد بالعمل فقط، كما أنها تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج هذه بين الدول مع أنها تنتقل وخاصة رأس المال[3].

---

[1]_علي عبد الفتاح أبو شرار: **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 09.

[2]_محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 18.

[3]_محمد أحمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 33، 34.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

وندرج أهمها والمتمثلة في أعمال السويديان **هكشر وأولين**

أ. نظرية ندرة أو وفرة عوامل الإنتاج: لقد انتقد **هكشر وأولين** نظريتي **آدم سميث** و**ريكاردو** في تفسير ووضع الأسس التي تقام عليها التجارة الخارجية، وحسب نظريتهما فإن التخصص في الإنتاج الدولي الذي هو أساس التبادل الدولي يكون حسب وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، الأرض) بمعنى التعامل يكون على أساس تبادل سلع ذات عامل متوفر، مقابل سلع ذات عامل نادر، فمثلا استراليا لديها عنصر الأرض متوفر أكثر من إنجلترا وهذه الأخيرة متوفرة على عنصري رأس المال واليد العاملة أكثر من أستراليا، وعليه فإن التبادل يتم على أساس أن أستراليا تبيع القمح لإنجلترا وتتخصص فيه نظرا لأن القمح يحتاج لوفرة عنصر الأرض، وإنجلترا تبيع منتج صناعي لأستراليا وتتخصص فيه نظرا لتوفرها على العناصر المطلوبة له، إضافة إلى ما سبق يقر **هكشر وأولين** أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، وعليه فإنهما يريان أن تماثل أذواق المستهلكين شرط أساسي لهذه النظرية[1].

هذا ونجد أن أبرز الانتقادات الموجهة لهذه النظرية تمحورت في اقتصر التحليل على الاختلاف الكمي لعناصر الإنتاج وتم تجاهل الاختلاف النوعي كخصوبة التربة، كفاءة اليد العاملة؛ كما تميزت كسابقاتها بطابع السكون ولم تتطرق لحالة تطور أو تغير المزايا؛ وأيضا وضعت النظرية كل الدول في نفس المستوى إلا أنه هناك دول متخلفة وأخرى متطورة[2].

ثالثا: النظريات الحديثة:

لقد جاءت نظريات حديثة تخالف النظريات السابقة في شرح الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية، وقد أدخلت عناصر جديدة والتي تعتبر حسب رأي أصحابها أساس قيام التجارة الخارجية.

أ. لغز ليونتيف: حاول **ليونتيف** إثبات صحة الدراسات وأفكار المدرسة السويدية من خلال دراساته التطبيقية على الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتميز هذه الأخيرة بوفرة في عنصر رأس المال، ولهذا كانت التوقعات الأولية للباحث وغيره من المؤيدين لنموذج **هكشر- أولين** تقوم على ان الولايات المتحدة الأمريكية تنتج وتصدر السلع كثيفة عنصر رأس المال وتستورد السلع الكثيفة بعنصر العمل، غير أنه قد توصل إلى عكس ما أشارت إليه توقعاته، حيث وجد أن السلع المصدرة من الولايات

[1] _مجدي محمود شهاب: **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 58-60.

[2] _ محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، 89-92.

المتحدة هي سلع كثيفة العمل والسلع المستوردة كثيفة بعنصر رأس المال، وهذا ما عرف في التجارة الخارجية بلغز **ليونيتيف**[1].

ب.نظرية دورة حياة المنتج لبوسنر ولفرنون: أوضح المفكر **بوسنر** سنة 1961 في نظريته (الفارق التكنولوجي) أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، ولكنه لم يبحث عن تفسير الكيفية التي بها سيتحقق التجديد في هذه الدولة أو تلك، ولقد استطاع **فرنون** أن يجيب عن هذا التساؤل في مقال له نشر سنة 1966، واسترشد في سبيل ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها أصحاب الدخول المرتفعة أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل، ويوضح في نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية والذي سماه بدورة حياة المنتج، أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك، فالتوسع في إنتاج السيارات في الدول النامية مثل آسيا وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال (والتي كان إنتاجها مقتصرا على الدول المتقدمة فقط) هو أمر يدعو إلى التفكير في أن السيارات هي منتوج على وشك أن يصبح نمطيا[2].

المبحث الثالث: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في البلدان العربية

بما أن دراستنا تتمحور حول المناطق الحرة في البلدان العربية ودورها في التجارة الخارجية، فإننا نقف عند أهم المناطق التي تم إنشائها، وأيضا الدول التي أولت اهتماما كبيرا بهذه المناطق خاصة دول الشرق الأوسط، والتي نالت حصة الأسد من إجمالي المناطق المقامة في الوطن العربي، والبحث في تأثير هذه المناطق على حجم تجارتها الخارجية.

المطلب الأول: المناطق الحرة في الدول العربية

إن الدول العربية كغيرها من البلدان النامية سعت إلى تبني فكرة المناطق الحرة وذلك بالنظر إلى التجارب الناجحة لبعض المناطق في الدول النامية، ولكن رغم هذا الدراسات الدولية عن المناطق الحرة تشير إلى أن البلاد العربية والإفريقية منها سجلت أدنى مستويات النشاط، في مجال استراتيجيات التطور والتنمية المعتمدة على المناطق الحرة، فإن المناطق الحرة أصبحت منتشرة بشكل كبير في

[1]_سامي حاتم عفيف، مرجع سابق، ص ص 169، 170.

[2]_محمود يونس: **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 81-84.

العديد من الدول العربية، وفي طريقها إلى التزايد والتوسع، ومن أهم الدول العربية التي سارعت إلى تبني هذه المناطق نجد:

أولا: المناطق الحرة في مصر

تتمتع مصر بموقع متوسط، جعلها تستطيع تعزيز الروابط التجارية وفرص الاستثمار والأعمال، مع عدد من الأسواق العربية، الإفريقية والأوروبية، مما جعلها تعتبر من الدول العربية السباقة لتطبيق نظام المناطق الحرة، حيث أقيمت أول منطقة حرة في مصر عام 1902 حين عقد اتفاق خاص بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس، ويقضي هذا الاتفاق بإنشاء منطقة حرة برية بحرية لتوسيع وصيانة ميناء بور سعيد طبقا لاحتياجات التجارة. وتوجد الآن في مصر ثلاثة أشكال رئيسة هي: المناطق الحرة العامة، المناطق الحرة الخاصة، المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة[1].

وتعتبر أهم المناطق الحرة العامة القائمة في مصر المجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشاريع هي:

أ. المنطقة الحرة بالإسكندرية: تعتبر الإسكندرية المدينة الثانية والميناء الأول لمصر على البحر المتوسط، وتمتاز بشهرة تاريخية وعالمية عريقة، تبلغ مساحة المنطقة الحرة 1353 فدان* أي حوالي 5.7 مليون م^2، وتوجد المنطقة حرة بمدينة العامرية وتبعد عن المدينة الإسكندرية بـــ 29 كلم وعن الميناء الجوي بـــ 20 كلم وميناء الدخيلة بـــ7 كلم ومطار الإسكندرية بـــ25 كلم أما مطار برج العرب بـــ20 كلم، تتصل الإسكندرية بمعظم مدن مصر بخطوط سكك حديدية، كما تتصل بأنحاء البلاد بعدة طرق برية مثل القاهرة الزراعي والصحراوي ومرسى مطروح غربا، كما توجد شبكة طرق برية تربط الإسكندرية بالدلتا، وهذا كل يساهم على دفع وتنشيط حركة نقل البضائع من وإلى المنطقة بشكل جيد، وقد بدأ العمل في إنشائها المنطقة الحرة العامة سنة 1976[2].

ب.المنطقة الحرة بمدينة نصر القاهرة: تقع هذه المنطقة بمدينة نصر شرق مدينة القاهرة، وتبعد حوالي 15كلم عن ميناء القاهرة الجوي حيث يسهل الاتصال بالأسواق الخارجية وتتميز بتوافر مصادر قريبة للقوى العاملة ووسائل النقل الأخرى، وبدأ العمل في إنشائها سنة 1975، وتبلغ مساحتها الإجمالية 705600م^2، وقد خطط لها أن تكون منطقة للصناعات الخفيفة التي تعتمد على النقل الجوي

---

[1]_نبيل الجداوي: **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر)**، مرجع سابق، ص 07.

*_**الفدان:** وحدة مساحة غير مترية، 01 فدان= 4200 م^2.

[2]_عبد السلام أبوقحف: **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص231.

في التصدير، وقد تم إنشاء أماكن خدمية بالمنطقة لتقديم وتوفير خدمات متميزة للمستثمرين والمشاريع المقامة داخل المنطقة مثل مكاتب لشركات التأمين المتخصصة، مكتب الهيئة القومية للبريد[1].

ج. المنطقة الحرة العامة ببورسعيد*: تقع مدينة بورسعيد في الشمال الشرقي لجمهورية مصر العربية، على مدخل قناة السويس الشمالي بضفتيه بورسعيد على الضفة الغربية في قارة إفريقيا وبورفؤاد على الضفة الشرقية في قارة آسيا، والذي يجعلها مركز اتصال بين الشرق والغرب في ملتقى طرق المواصلات الداخلية والخارجية، بعد تحويلها إلى مدينة حرة أضحت تربط حركة التجارة بين دول الشرق الأوسط وأوروبا والشرق الأقصى، فمحافظة بورسعيد عبارة عن شبه جزيرة يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب بحيرة المنزلة ومن الشرق يحدها محافظة شمال سيناء ومن الجنوب حدود محافظات دمياط والشرقية والدقهلية[2].

د. المنطقة الحرة في السويس: مدينة السويس ذات موقع إستراتيجي كميناء بحري وتجاري يطل على البحر الحمر عن التقائه بقناة السويس جنوبا، وتعتبر حلقة وصل بين مصر وكل الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويرجع تاريخ إنشاء المناطق الحرة في السويس إلى 1975 حيث تم إنشاء منطقة حرة تجارية بميناء بورتوفيق بالسويس، وقد خصص لإعداد عمليات صناعية خفيفة على مساحة قدرها 10000م^2 قابلة للتوسع في المنطقة المجاورة التي تقع خارج السور الجمركي، التي تبلغ مساحتها أكثر من ثلاثين 30000م^2، إلا أن الظروف مع إسرائيل حال دون نشاط المنطقة رغم وقوعها في ملتقى تجارة الشرقين الأوسط والأقصى، وتوجد منطقتين حرتين بالسويس وهما[3]:

1. المنطقة الحرة العامة ببورتوفيق: تقع على خليج السويس وملاصقة لميناء السويس على المدخل الجنوبي لقناة السويس وتبلغ مساحتها 75660م^2، وبدأ العمل لإنشائها سنة 1975 وتضم العديد من المشاريع التي يمارس معظمها تموين وخدمة البواخر بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية وخاصة مع التعلق بالبترول.

---

[1]_الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على الموقع: www.gafinet.org/FreeZones.aspx، تاريخ الإطلاع: 11-03-2011.

*_سنعود بشيء من التفصيل عن هذه المنطقة في الفصل الثالث.

[2]_أمل مصطفى عصفور: **تقييم تجربة المنطقة الحرة ببورسعيد من منظور إستراتيجي**، الملتقى العربي الثاني "**إدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006، ص ص 01، 02.

[3]_أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر (النشأة التطور الأهمية)**، مرجع سابق، ص 31.

2. المنطقة الحرة العامة بالأدبية: تقع على مساحة خليج السويس مباشرة في المنطقة الواقعة بين معهد علوم البحار وميناء الصيد على هيئة شريط ساحلي، وتقدر مساحتها 03 أضعاف منطقة بورتوفيق حوالي 247208م^2، وتم إنشائها سنة 1996، وهي متعددة الأنشطة من تصنيع وتخزين وخدمات، وترتبط السويس بكل من الإسماعيلية والقاهرة وسفاجا بطريق برية حديثة وكذا بالسكك الجديدة مع القاهرة والإسماعيلية.

ه. المنطقة الحرة بالإسماعيلية: تتوافر بها مقومات التوطن الصناعي وتقع على أهم مجرى ملاحي عالمي وهو قناة السويس، كما تقع المدينة في موقع متوسط بين بورسعيد في شمال قناة السويس على البحر المتوسط وميناء السويس جنوب قناة السويس على خليج السويس والبحر الأحمر، وترتبط بشبكة مواصلات برية بمنطقة وسط الدلتا النيل والقاهرة ومدن قناة السويس وسيناء، تقع المنطقة الحرة العامة خارج مدينة الإسماعيلية على الطريق الرئيسي (القاهرة- بورسعيد) غرب مدينة الإسماعيلية، وتبلغ مساحتها 775 فدان أي ما يقارب 3.25 كلم^2، وقد تم تجهيزها بالمرافق اللازمة لاستقبال المشاريع وهذا في سنة 1993، وهي من أحدث المناطق ونشير أن تهيئة المنطقة الحرة استغرقت أزيد من 10 سنوات (1979)، وتنفرد المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية بتخفيض القيمة الإيجارية بنسبة 50% عن باقي المناطق الحرة (98-2002)، ثم أعيد تثبيته لمدة خمس سنوات أخرى (2003-2007)[1].

و. المنطقة الحرة العامة بدمياط: تتميز المنطقة الحرة العامة بدمياط بعدة مزايا تضعها في مصاف أولى المناطق الحرة مستقبلا من حيث الأهمية الاقتصادية والتنمية، وفيما يلي إنجاز للملامح الرئيسية لها، وتم الموافقة على إقامة منطقتين حرتين بدمياط وهما[2]:

1. المنطقة الصناعية: تقع في موقع جغرافي متميز على البحر المتوسط ملاصقا تماما لميناء دمياط وقريبة من فرع دمياط لنهر النيل، ومتوسط الحدود الشمالية بشرق الدلتا، كما يبعد مسافة 45 كلم غرب ميناء بور سعيد والمدخل الشمالي لقناة السويس، وتبلغ مساحة المنطقة 0.8 كلم^2 (190 فدان) تم تخصيص 20% لاستقبال مشاريع التخزين.

2. المنطقة التخزينية: تبلغ مساحتها 1.72كلم^2 (445 فدان)، وجاري تجهيزها بالبنية الأساسية لاستقبال المشاريع، وترتبط بالقاهرة والإسكندرية بالخطوط البرية وخطوط السكك الحديدية بالإضافة إلى الطريق الدولي الساحلي الذي يربط المشرق العربي بالمغرب العربي عبر سيناء بمحاذاة شاطئ

[1]_الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مرجع سابق.

[2]_نفس المرجع السابق.

البحر الأبيض المتوسط مارا بدمياط شمال غرب المنطقة بـــ03 كلم، وهي أحدث منطقة حرة بمصر بدأت في العمل في نهاية التسعينيات رغم أن تهيئتها انطلقت في سنة 1987.

ز. المنطقة الحرة العامة الإعلامية: تتميز مدينة السادس من أكتوبر بقربها من الجيزة والقاهرة والإسكندرية، فضلا عن وجود شبكة من الطرق والمواصلات التي تربط بينها وبين المدن المحيطة بها، وارتفاعها عن سطح البحر منحها مناخا لطيفا صيفا وشتاءا وكذا تصميمها المعماري المتميز، فالمنطقة الحرة العامة الإعلامية (بمدينة الإنتاج الإعلامي) رأت النور بتاريخ 2000/2/24 حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (411) لسنة 2000 بالموافقة على إنشاء منطقة حرة عامة ذات طبيعة خاصة بمدينة السادس من أكتوبر، تخصص لنشاط الإنتاج الفني والإعلامي والأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة به على مساحة حوالي 3كلم^2، وتعامل معاملة الخارج وهي الأولى في جمهورية مصر العربية[1].

ثانيا: المناطق الحرة في الإمارات

لقد شهد منتصف الثمانينات من القرن العشرين، إقامة مناطق حرة عديدة في الإمارات، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي تنفرد حاليا بتجربة متميزة في مجال إقامتها ومن أهم هذه المناطق نذكر:

أ. منطقة جبل علي بدبي*: تعتبر المنطقة الحرة في جبل علي أول المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أصدر صاحب السمو راشد بن سعيد آل مكتوم في ماي 1980 مرسوما بإنشائها[2]؛ وقد تم إنشاء سلطة المنطقة الحرة، كهيئة حكومية مسؤولة عن الإشراف على المنطقة الحرة في جبل علي، بموجب مرسوم صادر عن حكومة دبي بتاريخ 09 فيفيري1985، وتضمنت مسؤوليات السلطة إصدار التراخيص للشركات التي ترغب في مزاولة العمل وتقديم المساعدة والخبرة الفنية، كالمساعدة في التزويد بمصادر الطاقة والقوى العاملة المتضمنة توظيف العمالة، وإعداد تأشيرات الإقامة وتوفير السكن والمواصلات، والمرافق والخدمات الطبية، بالإضافة إلى خدمات التأمين والرد على استفسارات وطلبات المستثمرين، ولتحديد النظم القانونية التي تحكم المنطقة، صدرت اللائحة التنفيذية رقم 99/1 وفقا للقانون 02 لسنة 1986، وقد منحت المنطقة الحرة امتيازات كثيرة لجذب رؤوس الأموال واستثمارها كالإعفاء من الضرائب والقيود التجارية، وتوفير العمالة ذات الخبرة المطلوبة من سوق العمل بسهولة ويسر،

---

[1] _أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر (النشأة التطور الأهمية)**، مرجع سابق، ص 33.

* _سنأتي لذكرها بتفصيل أكبر في الفصل الثالث.

[2] _أحمد الكواز: **هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطـــيط، الكويـــت، 2010، ص 25.

والإعفاء من وجود الشريك المواطن وذلك بموجب القانون الذي ينص على أن المنطقة الحرة لها كيانها القانوني بتوفير البنية الأساسية من مرافق وإنشاءات، في تجهيز المكاتب والمصانع والمستودعات الجاهزة للإيجار[1].

ب. المنطقة الحرة في الفجيرة: والتي تم إنشائها في سنة 1987 في إمارة الفجيرة التي تقع خارج مضيق هرمز بوابة شرقية لدولة الإمارات العربية المتحدة تربط بين أسواق دول الخليج العربية وشبه القارة الهندية والشرق الأوسط وأوروبا ومركزا لإعادة تصدير البضائع بين الشرق والغرب بعد أن نجحت السياسات التي وضعتها لجذب الاستثمارات الخارجية وإقامة شراكه اقتصادية تجارية مع العديد من المؤسسات الاستثمارية العالمية مما حول إمارة الفجيرة إلى أحد المراكز الاقتصادية المهمة في منطقة الخليج، وقد ساعد هذا في إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية في ميادين الصناعة ولخدمات والسياحة والترويج التجاري[2].

ج. المنطقة الحرة في عجمان: تأسست منطقة عجمان الحرة بموجب مرسوم أميري رقم 06 لعام 1988 وتعديله بمرسوم أميري رقم 03 لعام 1996، حيث تقع المنطقة الحرة بعجمان بالقرب من الخليج العربي عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض وتسويق السلع والمنتجات المصنعة فيها، وقد نجحت منطقة عجمان الحرة في استقطاب العديد من المؤسسات والشركات والمصانع للمنطقة الحرة، ويعاد التصنيع، التجميع، المعالجة، التخزين، التعبئة، التوزيع والتجارة العامة من أهم النشاطات التي تتوافر في منطقة عجمان الحرة، وتشمل مشاريع تخزين وتوزيع المواد البترولية، تجميع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والحاسب الآلي، ومواد البناء وصناعة الألبسة والمواد الغذائية، والتجارة ومشاريع أخرى كثيرة[3].

د. المنطقة الحرة بالحمرية الشارقة: التي تم إنشاؤها في 1995 وتغطي مساحة قدرها 10 ملايين متر مربع، ويعتبر هدف جذب الصناعات الثقيلة من أولويات الإستراتيجية للمنطقة ولكنها تعمل في مجالات الأغذية والملابس والنسيج والألياف الحديدية ومواد البناء والأصباغ والسيارات[4].

ه. المنطقة الحرة بأبوظبي: أنشأت بمقتضى القانون رقم 06 لسنة 1996 القاضي بإعلان جزيـــرة السعديات بأبوظبي كمنطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية.

و. المنطقة الحرة الإلكترونية بدبي: صدرا المرسوم الحكومي بإنشاء المنطقة الحرة بدبي بتاريخ 31 جانفي 2000، بهدف إنشاء منطقة حرة تعرف باسم منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية

---

[1]_عبد الرحمان تيشوري: **المنطقة الحرة في جبل علي**، على الموقع muhalab.com/en/?p=43، تاريخ الإطلاع: 17-03-2011.

[2]_سلطة المنطقة الحرة بإمارة الفجيرة على الموقع: www.fujairahfreezone.com، تاريخ الإطلاع: 17-03-2011.

[3]_سلطة المنطقة الحرة بعجمان على الموقع: www.afza.gov.ae، تاريخ الإطلاع: 17-03-2011.

[4]_سلطة المنطقة الحرة بإمارة الشارقة على الموقع: www.hfza.ae، تاريخ الإطلاع: 17-03-2011.

والإعلام، وهي هيئة اعتبارية لها استقلالها المالي والإداري، وموقعها في المنطقة الحرة الواقعة في جبل علي، ويدير هذه الهيئة سلطة المنطقة الحرة[1].

ثالثا: المناطق الحرة في الجزائر

جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر، والتي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5، الذي خصص الفصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17، والمتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة، حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيه مختلف عمليات الاستيراد والتصدير، والتخزين والتحويل وإعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة، بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية، وفي إطار المشروع الوطني لإقامة المناطق الحرة، أوكلت مهمة اختيار موقع المنطقة الحرة الأولى المنطقة الحرة ببلارة ولاية جيجل إلى الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات بعد اقتراح 16 منطقة في الولاية وتم رسميا إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في05 أفريل1997، وتعتبر منطقة حرة صناعية للتصدير، وتم اختيار بلارة بحكم الموقع، والإمكانيات والهياكل والبينة القاعدية المتوفرة بولاية جيجل[2].

رابعا: المناطق الحرة في الأردن:

تعتبر المناطق الحرة الأردنية واجهة استثمارية هامة ومركز ارياديا في تقديم الخدمات الاستثمارية، والتزاما بهذا الدور، فإن المؤسسة تعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية الهادفة إلى تحقيق رؤيتها المتمثلة بمناطق حرة جاذبة للاستثمارات محليا وإقليميا وعالميا، حيث بدأت فكرة المناطق الحرة الأردنية عام 1973 بإنشاء أول منطقة حرة في مدينة العقبة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت، ونظرا للنجاح الذي حققته هذه المنطقة، فقد تم الشروع بإنشاء مؤسسة المناطق الحرة كمؤسسة مستقلة ماليا وإداريا عام 1976، ومن مهامها إنشاء وإدارة واستثمار المناطق الحرة[3]؛ وقد تم تطوير وإنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة على النحو التالي:

---

[1] _قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام رقم (1) لسنة2000، ديوان سمو الحاكم، حكومة دبي.

[2] _محمد بوشنافة وأحمد تميزار، مرجع سابق، ص 06.

[3] _حيدر عبيسات: **تطور جودة الخدمات المقدمة في مؤسسة المناطق الحرة وأثرها على رضا متلقي الخدمات**، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، أفريل2005، ص 04.

أ. **المناطق الحرة العامة:** وهي المناطق التي تشرف مؤسسة المناطق الحرة على إدارتها والاستثمار فيها وتشمل ما يلي[1]:

1. المنطقة الحرة بالزرقاء: أنشئت هذه المنطقة عام 1983 على شبكة طرق دولية تربط الأردن بالدول المجاورة، وقد خصص لها 5.2 ألف دونم*، أي ما يعادل تقريبا 5217 ألف متر مربع، تم تأهيل وتطوير حوالي أربعة ألاف دونم وهي مشغلة بنسبة 100%، ومن أهم الأنشطة التي يتم مزاولتها في المنطقة هي الأنشطة الصناعية، التجارية والخدمية وتتمثل أساسا في تخزين بضائع وسيارات؛

2. المنطقة الحرة بالسحاب: تم افتتاحها عام 1997 بمساحة 70 دونما أي حوالي 67 ألف متر مربع في مدينة الملك عبد الله الثاني لخدمة المستثمرين الصناعيين فيها وهي مشغله بنسبة 100%، وتعد النشاطات الصناعية والتجارية (تخزين بضائع) هي السائدة في المنطقة؛

3. المنطقة الحرة بمطار الملكة علياء الدولي: تم افتتاحها عام 1998 بمساحة 20 دونما وقد تم توسيعها لتبلغ 30 دونم في سنة 2003 أي ما يقارب 30 ألف متر مربع، وذلك لتخزين البضائع المارة عبر المطار وهي مشغله بنسبة 100%، تقوم هذه المنطقة بتنظيم ورقابة أنشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدنية، وتعرف بأنها ذات طابع تجاري حيث يعد تخزين بضائع النشاط الغالب في المنطقة؛

4. المنطقة الحرة بالكرك: أنشئت عام 2001 بمساحة 143 دونما بما تقدربـــ 138 ألف متر مربع، وتقع داخل مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، وقد باشرت العمل في الربع الأخير من عام 2003 ونسبة الإشغال فيها 15%، تقوم هذه المنطقة بتنظيم ورقابة أنشطة المناطق الحرة الخاصة الواقعة في إقليم الجنوب، وبلغت نسبة الأشغال فيها 47%، وهي منطقة حرة صناعية وتجارية وتخزين؛

5. المنطقة الحرة بالكرامة: تم افتتاح المرحلة الأولى من المنطقة الحرة الكرامة التي تقع على الحدود الأردنية العراقية في نهاية عام 2004 بمساحة 320 دونم لتكون ميناء بريا لكافة النشاطات الاقتصادية محاذيا للمركز الجمركي الجديد على البوابة الأردنية العراقية، ونسبه الأشغال في المرحلة الأولى 10%، تم تطورت الأشغال فيها لتتجاوز 60% نهاية 2009، لتصبح تتربع على مساحة قدرها 2 مليون متر مربع، وتعد هذه المنطقة بكونها منطقة ذات نشاط صناعي وتجاري؛

ب. المناطق الحرة الخاصة: جاءت فكرة المناطق الحرة الخاصة تنفيذا لتوجه الحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وإسهامه في عملية التنمية والتي تستدعي رؤوس أموال كبيرة تساهم

---

[1] _مديرية التخطيط والتطوير: **التقرير السنوي لعام 2009**، مؤسسة المناطق الحرة، وزارة المالية، عمان، الأردن، ص ص 09-11.

* _**الدونم:** وحدة مساحة غير مترية، ويعادل الدونم الواحد 1000 م^2.

في استيعاب جزء من العمالة الوطنية واستغلال الموارد الأولية المحلية، ويعمل تحت مظلة قانون المؤسسة الحرة 34 منطقة حرة خاصة حتى نهاية عام2009، منها منطقتان لا تزال قيد الإنشاء، وتمارس نشاطات اقتصادية متنوعة وتستفيد من الميزة النسبية للمنطقة المقامة فيها وتستفيد من الإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها المناطق الحرة العامة[1].

خامسا: المناطق الحرة في سوريا

تعود تجربة المناطق الحرة السورية إلى عام 1952 عندما أنشئت أول منطقة حرة في مدينة دمشق، وتتوزع المناطق الحرة القائمة في الجمهورية العربية السورية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفي مطار دمشق الدولي، وفي مواقع هامة داخل القطر بشكل يجعل لهذه المناطق أهمية إستراتيجية خاصة، والمناطق الحرة القائمة في القطر حاليا هي: دمشق، مطار دمشق الدولي، عدرا، حلب، اللاذقية، اللاذقية المرفئية، طرطوس؛ أما المناطق الحرة المحدثة فهي: الحسكة، دير الزور، طرطوس المرفئية، حمص؛ ويمارس ضمن هذه المناطق النشاط (الصناعي، التجاري، الخدمي، المصرفي، التأمين) وذلك استنادا إلى نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم 40 لعام 2003 ويعتبر هذا النظام نقله نوعية في مجال عمل المناطق الحرة السورية لما إضافة من أنشطة جديدة لم تكن موجودة في السابق حيث سمح بممارسة الأنشطة الخدمية بمختلف أنواعها وإقامة النقاط والمناطق الحرة الخاصة، وتم الترخيص لإقامة أول منطقة حرة خاصة في سوريا في منطقة الكسوة إضافة إلى ذلك هنالك العديد من المشاريع الرائدة، مثل مشروع المدينة الصينية في المنطقة الحرة بعدرا[2].

سادسا: المناطق الحرة في باقي الدول العربية

وهناك العديد من الدول التي قامت بإنشاء المناطق الحرة ومن أهمها هي:

أ.المناطق الحرة في اليمن: بعد قيام الوحدة اليمنية في 1990، تم تعيين مدينة عدن كعاصمة اقتصادية وتجارية لليمن، ووضعت الحكومة ضمن أولويات مهامها الاقتصادية الاستفادة القصوى من إمكانية عدن (الجغرافية، الاقتصادية والبشرية) وتطويرها وتأهيلها لإقامة منطقة حرة متكاملة، تجعل من مدينة عدن مركزا للتجارة الدولية وقاعدة ينهض عليها الاقتصاد الوطني، وفي عام 1991 تم إعلان المنطقة حرة في عدن، وتضمن القرار رقم 65 لعام 1993 تحديد 15 موقعا في مدينة عدن لإقامة مشاريع المنطقة الحرة، ويبلغ إجمالي مساحة هذه المواقع حوالي 323480 م^2، وتعمل المنطقة

[1]_حيدر عبيسات، مرجع سابق، ص 05.

[2]_عدنان سليمان، مرجع سابق، ص 12.

الحرة بعدن وفق القانون رقم 40 لعام 1993، وهو من القوانين النموذجية التي تقدم ضمانات وحوافز كافية ومغرية للاستثمار بالمناطق الحرة، وتتنوع مجالات الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن بين الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية الخاصة، والتي تشمل على المشاريع (الصناعية، التخزين، التبريد، التجارة، السياحة، الخدمات العامة، المهن والحرف)[1].

ب. المناطق الحرة في العراق: يوجد في العراق ثلاث مناطق حرة عاملة وهي جميعها تابعة للهيئة العامة للمناطق الحرة وتعمل وفقا لقانون المناطق الحرة رقم 3 لسنة 1998 والتوجيهات الصادرة عن إدارة المناطق الحرة وتعليمات تنظيم عمل المستثمر رقم 4 لسنة 1999[2]:

1. المنطقة الحرة في خور الزوبير: تقع المنطقة إلى الجنوب الغربي من مدينة البصرة وعلى بعد 40 كلم منها وبمساحة 400 دونم قابلة للتوسع وتتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على الخليج العربي، كما أنها تمتلك عمقا سوقيا وتجاريا نحو السوق العراقية والخليجية، كما أنها قريبة من ميناء خور الزبير ذي البنية الإرتكازية الأساسية المتكاملة كالأرصفة وخدمات الموانئ إضافة لقربها من مواقع الخامات والمواد الأولية والسلع المصنعة؛

2. المنطقة الحرة في نينوى: تقع هذه المنطقة في شمال القطر في محافظة نينوى على طريق الموصل وزاخو، ويبعد حوالي 20 كلم شمال الموصل وبمساحة 160 دونم قابلة للتوسع، وتتميز هذه المنطقة بموقع جغرافي وسيط، فهي تقع على مفترق الطرق البرية والسكك الحديدية في اتجاهات مختلفة إلى تركيا وسوريا والأردن وموانئ البصرة، كما أنها قريبة من مصادر الطاقة والمواد الأولية والأيدي العاملة الماهرة.

3. المنطقة الحرة في القائم: تقع المنطقة في الشمال الغربي من الوطن في محافظة الأنبار وعلى الحدود العراقية–السورية وتبعد بحدود 400 كلم عن بغداد وبمساحة 28 دونم قابلة للتوسع، وترتبط بمحافظة نينوى بالطريق البري (راوه–موصل) بطول 270 كلم وصولا إلى الحدود التركية وترتبط بالطريق البري (القائم–بغداد–البصرة) بطول 900 كلم تقريبا وصولا إلى الخليج العربي.

ج. المناطق الحرة في السودان: تأسست الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة في سبتمبر عام 1993 بموجب مرسوم تشريعي من المجلس الوطني ومصادقة رئيس الجمهورية وفقا لقانون الشركات لعام 1925، قامت الشركة بإنشاء المناطق الحرة في كل من[3]:

---

[1] ـ محمد الحمادي، مرجع سابق، ص 02.

[2] ـ إكرام عبد العزيز عبد الوهاب وباسم عبد الهادي حسن، مرجع سابق، ص ص 09–11.

[3] ـ مبارك عبده صالح وأحمد محمد عبد الرحمان: **تجربة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المحدودة**، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة**، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 27-31 مارس، 2005، ص ص 58-60.

1. منطقة البحر الأحمر الحرة: تحتل منطقة البحر الأحمر الحرة موقعا متميزا علي ساحل البحر الأحمر علي بعد 38 كلم جنوب بورتسودان و20 كلم شمالي مرفأ سواكن و17 كلم جنوب مطار بورتسودان كما إنها ترتبط بالطريق القومي البري الممتد من ميناء بور تسودان إلي الخرطوم، وتبلغ المساحة الكلية لمنطقة البحر الأحمر الحرة وفق قانون المناطق والأسواق الحرة لعام 1994 حوالي 600 كلم^2، وتم تخطيط مساحة 26 كلم^2 لكي تكون منطقة حرة متعددة الأغراض تضم استثمارات في المجالات التجارية، الصناعية والخدمية وقد تم افتتاح المنطقة وإشهارها رسميا في فبراير 2000؛

2. منطقة قري الحرة (الجيلي): تقع هذه المنطقة علي بعد 70 كلم شمال الخرطوم وتغطي مساحة 26 كلم مربع وتتميز بكونها تهتم بهوية البنية الاقتصادية للمنطقة باعتبارها مؤهلة لطفرة تنموية اقتصادية وفق موجهات الخطة الهيكلية الشاملة والتي صممت لتنفيذها في خمس مراحل متعاقبة تمتد إلي 17 عاما، إبتداءا من سنة 2005.

د. المناطق الحرة في المغرب: يعود وجود منطقة تجارية حرة بطنجة إلى يناير 1962 حيث كانت منطقة ضيقة داخل الميناء وتتمتع بالإعفاءات من القيود فيما يخص دخول وخروج المنتجات، في حين يعود التشريع القانوني المحدث للمنطقة الحرة للتصدير بطنجة، كأول منطقة من الجيل الجديد، إلى سنة 1995 وقد دخل شطرها الأول للعمل سنة 2001 وشطرها الثاني 2005، وقد أعلنت وزارة التجارة الخارجية المغربية أنه توجد مناطق حرة للتصدير قيد الإنشاء وهي: منطقة حرة بالعيون– الداخلة ومنطقة حرة بالناظور– كبدانة[1].

المطلب الثاني: تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية في الدول العربية

بعد التعرف على أهم المناطق الحرة العربية، نأتي الآن لنحاول معرفة دور هذه المناطق في تنشيط التجارة الخارجية، ومساهمة هذه المناطق في زيادة التبادل التجاري في الدول العربية من خلال استعراض لحركة التجارة في هذه المناطق، ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية الكلية للبلد.

أولا: في مصر

ويمكن توضيح أداء هذه المناطق وتأثيرها على التجارة الخارجية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2002–2007 من خلال الجدول الموالي:

[1]_يدون مؤلف: **المناطق الحرة للتصدير: أية آفاق؟**، جريدة المناضلة المغربية، العدد 24، الصادر بتاريخ 10 فيفري 2010، أغادير، المغرب.

الجدول رقم 09: أداء المناطق الحرة بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية السلعية للسنوات 2002-2007

الوحدة: مليون دولار

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات السلعية	4678	6161	7676	10652	13720	15876
إجمالي الواردات السلعية	12496	10878	20509	19815	20614	26546
إجمالي التجارة الخارجية السلعية	17174	17039	28185	30467	34334	42422
صادرات المناطق الحرة	432	385	454	1189	1604	2594
واردات المناطق الحرة	1232	1519	1463	2515	2927	4044
إجمالي تجارة المناطق الحرة	1664	1976	1917	3704	4531	6638
نسبة صادرات المناطق الحرة الصادرات الكلية	%9.25	%6.25	%6	%11.15	%11.20	%16.35
نسبة الواردات المناطق الحرة للواردات الكلية	%9.85	%14	%7.20	%12.70	%14.20	%15.25
نسبة التجارة المناطق الحرة لإجمالي للتجارة	%9.7	%11.6	%6.8	%12.15	%13.20	%15.65

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات نقطة التجارة الدولية المصرية 2008.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن، النسبة المئوية لصادرات المناطق الحرة إلى إجمالي الصادرات في البلد قد عرفت تطورا ملحوظا حيث ارتفعت من 9.25% سنة 2002 إلى 16.35% في سنة 2007، ولكنها عرفت تراجعا ملحوظا في السنتين 2003، 2004 حيث نجد أن نسبة صادرات المناطق الحرة المصرية إلى إجمالي الصادرات قد انحصر في 6% وهذا راجع إلى قانون إلغاء المنطقة الحرة ببورسعيد، أما فيما يخص الواردات فقد عرفت تطورا ونمو هي الأخرى من 9.85% في سنة 2002 ليصل إلى 15.25% سنة 2007، وهذا ما انعكس عموما على تطور مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخارجية السلعية في حيث نجد أنها سجلت من 2002 وحتى 2007 قفزة نوعية من 9.7% إلى 15.65%، وهذا راجع إلى مكانة المناطق الحرة في مصر حيث وصلت نسبة مساهمة المناطق الحرة في إجمالي التجارة الخارجية إلى حدود 6.6 مليار دولار في سنة 2007.

ثانيا: في الأردن

تلعب المناطق الحرة دورا هاما في التجارة الخارجية الأردنية، حيث تعد أهم الركائز التي تقوم عليها الصادرات في هذا البلد، والجدول الموالي يبين أداء هذه المناطق وانعكاسها على القطاع ككل.

الجدول رقم 10: صادرات المناطق الحرة بنسبة لإجمالي الصادرات الكلية لسنوات 2002-2008

الوحدة: مليون دينار أردني

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات	1963.9	2184.95	2753.5	3049.7	3689.9	3784.7	5180.4
إجمالي الواردات	3191	3600.2	5148.1	6606	7274.6	99106.6	12176.1
صادرات المناطق الحرة	1140	1655	2421	2170.6	2343.7	2662.1	3332.9
نسبة صادرات المناطق الصادرات الكلية	%58.04	%75.75	%87.93	%71.17	%63.51	%70.33	%64.35

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني 2002-2008 والتقارير السنوية الصادرة عن مؤسسة المناطق الحرة لسنوات 2003-2009.

من خلال الجدول نجد بأن نسبة صادرات المناطق الحرة الأردنية قد تطورت من 58% في عام 2002، لتصل إلى حوالي 64% خلال عام 2008، كما نجد أن النسب المئوية لصادرات المناطق الحرة الأردنية قد شهدت انتعاشا في الفترة 2003 وحتى 2007، حيث وصلت في عام 2004 إلى نسبة تقارب 88% وهذا راجع إلى فترة رفع الحصار الاقتصادي على العراق مما أدى إلى انفتاح السوق العراقية على الأسواق الخارجية ومن أهمها السوق الأردنية، ومن خلال النسب نجد أن المناطق الحرة الأردنية تحتل مكانة هامة في الصادرات حيث تشكل ما يربوا عن نصف إجمالي الصادرات بل تعداه في بعض السنوات حيث بلغت ما يقارب الثلثين خاصة بعد سنة 2003، غير أننا سجلنا تراجعا محسوسا في سنة 2008، وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية نظرا لكون بعض الشركات والمؤسسات العاملة في المناطق الحرة الأردنية هي فروع لشركات الأم التي اهتزت وتضررت بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ثالثا: الإمارات

بلغ إجمالي تجارة المناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث القيمة لعام 2009 حوالي 286.634 مليار درهم، منها 167.897 مليار درهم قيمة الواردات، 118.737 مليارا قيمة الصادرات، وبذلك يبلغ إجمالي حجم التجارة العام (تجارة خارجية غير نفطية) لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث القيمة لعام 2009 حوالي 974 مليار درهم، منها 615.3 مليار درهم قيمة الواردات، 331.7 مليارا قيمة الصادرات. وتشكل نسبة تجارة المناطق الحرة من إجمالي التجارة الخارجية للدولة ما يقارب 30%. حيث كانت نسبة صادرات المناطق الحرة لإجمالي الصادرات 35.80%، في حين

سجلت نسبة واردات المناطق الحرة لإجمالي الواردات ما يقارب 27.30%، وهذا ما يوضح المكانة الهامة التي تحتلها المناطق الحرة في دولة الإمارات[1].

رابعا: سوريا

سجلت المناطق الحرة السورية تطورا ملحوظا في تطور أداء مناطقها الحرة وما يتبع ذلك من حركية أكبر على التبادل التجاري وهذا ما سنراه في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: أداء المناطق الحرة السورية وانعكاسه على التجارة الخارجية

الوحدة: مليون ليرة سورية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات	216190	243179	315919	265039	260145
الواردات	187535	220744	235754	236768	327019
إجمالي التجارة الخارجية	403725	463923	551673	501807	587164
إجمالي تجارة المناطق الحرة	43814.234	69818.286	88231.776	66593.198	125385.848
نسبة تجارة المناطق الحرة إلى التجارة الخارجية الكلية	%10.85	%15.05	%16	%13.27	%21.35

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات تقارير المكتب المركزي للإحصاء السوري من 2000-2005.

من خلال الجدول يظهر لنا أن مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخارجية ارتفع من 11% سنة 2000 ليصل إلى حدود 21.5% في سنة 2004، وهذا راجع للمكانة المرموقة التي تحتلها المناطق الحرة السورية، حيث ساهمت قرارات إنشاء مناطق حرة جديدة مثل الحسكة، دير الزور، حمص وإلى الحوافز والتسهيلات، وأيضا تطوير نظام داخلي جديد وفق بنى وهياكل إدارية جديدة بالنسبة لإدارة المناطق الحرة، في جعلها من أهم منافذ للتبادل التجاري في الدولة.

خامسا: اليمن

تعد اليمن من الدول السباقة في تطبيق فكرة المناطق الحرة ولكن ونظرا لبعض المعوقات لم ترقى المنطقة الحرة بعدن إلى الأهداف التي سطرت لها ولكن رغم هذا تلعب المنطقة دورا هاما في التبادل التجاري للدولة باعتبارها منفذا هاما على البحر الأحمر والجدول الموالي يظهر أداء هذه المنطقة وانعكاسه على التجارة الخارجية.

[1]_الهيئة الإتحادية للجمارك: **النشرة الإحصائية الجمركية لدولة الإمارات**، العدد الثالث، الإمارات، أفريل 2010.

الجدول رقم 12: صادرات وواردات المنطقة الحرة بعدن لإجمالي التجارة الخارجية في اليمن في السنوات 2005-2009

الوحدة: مليون ريال يمني

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الواردات	1029881.771	1196811.419	1693895.000	2087876.318	1861664.076
إجمالي الصادرات	1074549.468	1316197.658	1256416.738	1519162.487	1270134.432
إجمالي التجارة الخارجية	2104431.239	2513009.077	2950311.738	3607038.805	3131798.508
صادرات المنطقة الحرة	6115.464	11520.994	14710.495	19057.649	14620.867
واردات المنطقة الحرة	64483.266	92789.630	149642.392	191809.891	222848.597
إجمالي تجارة المنطقة الحرة	70598.730	104310.624	164352.887	210867.540	237469.464
نسبة صادرات المنطقة الحرة للصادرات الكلية	%0.60	%0.87	%1.14	%1.25	%1.15
نسبة واردات المنطقة الحرة للواردات الكلية	%6.26	%7.75	%8.83	%9.19	%11.97
نسبة تجارة المنطقة الحرة للتجارة الكلية	%3.35	%4.15	%5.57	%5.85	%7.58

المصدر: من إعداد الطالب بالرجوع إلى التقارير الصادرة من الجهاز المركزي اليمني 2005- 2010.

من خلال قراءة أولية للجدول يظهر جليا أن نسبة صادرات المناطق الحرة إلى الصادرات الكلية لا تشكل سوى 1.15% وهذا راجع إلى بنية المنطقة ونوعها حيث تعد منطقة عدن منطقة حرة تجارية أكثر منها صناعية ولهذا نجد أن حجم وارداتها أكبر بكثير من حجم صادراتها، حتى أن نسبة الواردات قاربت 12% في سنة 2009 من إجمالي الواردات الكلية وهذا ما رده الكثير من الخبراء إلى المعوقات الأمنية والاقتصادية والإدارية التي أدت إلى هروب المستثمرين وبالتالي أصبحت الواردات السمة الغالبة على نشاط المنطقة الحرة، ويظهر من خلال الجدول كذلك تطور نسبة إجمالي التجارة في المنطقة الحرة لإجمالي التجارة الخارجية من 3.35% في سنة 2005 ليصل إلى 7.58% في سنة 2009 وهذا راجع كما أسلفنا إلى تطور حجم الواردات باعتبار أن صادرات اليمن تعتمد أساسا على الثروات الطبيعية.

ومن خلال المعطيات السابقة، نجد أن المناطق الحرة تساهم بشكل عملي ودور فاعل في التجارة الخارجية للبلدان العربية، خاصة في كل من الأردن وسوريا والإمارات ومصر ولكن بنسب متمايزة وهذا ناجم عن المقومات التي تحظى بها هذه المناطق في كل بلد، غير أننا نجد بأن دورها عرفت انتعاشا عمليا مع بداية الألفية الجديدة حيث وجدنا بأنها سجلت نموا وتطورا في نسبة مساهمتها

في إجمالي التبادل التجاري في الدول المضيفة لها وهذا ما لمسناه خاصة في دولة الأردن والتي فاقت نسبة مساهمة الصادرات المنطقة الحرة إلى إجمالي الصادرات 70%، أما فيما يخص بيانات المناطق الحرة في الدول العربية الأخرى، فلم نتمكن من الحصول عليها وهذا بسبب عدم توفرها، لا في مواقعها الرسمية ولا حتى في مواقع الهيئات الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: علاقة المناطق الحرة بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

قبل الحديث عن العلاقة بين المناطق الحرة ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، سنحاول أن نقدم التطور الذي عاشه تشكل وتطور منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، ثم نحاول إبراز تأثير وتأثر المناطق الحرة باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة.

أولا: منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

بدأ العمل بمنطقة التجارة العربية الحرة أو ما يعرف اختصارا بـــ(GAFTA)، منذ أوائل سنة 1998 وبعد مرور ست سنوات على البدء في تنفيذها فقد بلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل بتاريخ 01-01-2004؛ 80% من تلك التي كانت مطبقة في نهاية عام 1997، وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى المنطقة بتاريخ 01-01-2005 إلى 17 دولة عربية هي :الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، وبقيت خمس دول لم تنضم بعد إلى المنطقة وهي: جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا، الجزائر، ووصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في01-01-2005، من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب، ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على السلع والمنتجات ذات المنشأ المحلي، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دول عربية اقل نموا، للوصول إلى إعفاء كامل مع نهاية العام 2010[1]، وهو ما لم يتحقق لحد الآن.

ثانيا: تأثر منتجات المناطق الحرة باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

إن المناطق الحرة العربية قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي، وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم، فإن هذه المناطق أصبحت تمثل تحديا للعمل العربي المشترك، وخاصة على صعيد تحرير المبادلات التجارية (في إطار GAFTA)، وذلك لأن الدول العربية في سعيها

[1] _حسين مصطفى هلالي: **حول قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الملتقى العربي الثاني "**إدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006، ص ص 01-03.

لتحرير التجارة على المستوى العربي الشامل، قامت باستبعاد السلع المنتجة في هذه المناطق من قائمة السلع التي تحصل على مزايا هذه الاتفاقيات من إعفاء الرسوم الجمركية والقيود غير التعريفية حيث اعتبرت أن المناطق الحرة تقع خارج الإقليم الجمركي للبلد وبالتالي فإن منتجاتها لا تحمل صفة المنشأ المحلي، وذلك لتخوف الدول العربية من استخدام البعض لهذه الناطق كمعبر للسلع والمنتجات غير العربية إلى الأسواق العربية حيث أن هذه المناطق ونظرا للمزايا التي تتمتع بها السلع والمنتجات الأجنبية خاصة من حوافز جمركية وتسهيلات إدارية، فإنها تشكل نوعا من المنافسة غير المتكافئة مع السلع والمنتجات المحلية داخل بقية الدول العربية، وهو ما يعني منع استفادة أطراف غير عربية من مزايا الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية، كما ركزت عدة دراسات من بينها الدراسة التي قام بها **ناطق السكوتي** عن غرفة التجارة والصناعة بالكويت، بعنوان "**منطقة التجارة الحرة العربية (الإمكانيات والآثار)**"، والتي تشير إلى دور المناطق الحرة العربية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتورد أنه ليس هناك إجماع حول ما إذا كانت منتجات هذه المناطق تستحق المعاملة التفضيلية أم لا، مع العلم أن اتفاقية منطقة التجارة العربية ترفض مثل هذه المعاملة، في حين أن لإمارة دبي وجهة نظر مختلفة، وفي هذا السياق قامت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتمويل دراستين استشاريتين لتحديد كيفية معاملة هذه المنتجات، وفي الوقت الذي أشارت نتائج الدراسة الأولى، التي أنجزها مكتب أجنبي، إلى أنه يجب معاملة منتجات المنطقة الحرة، جبل علي على وجه التحديد، باعتبارها منتجات محلية وبالتالي تخضع لمعاملة تفضيلية، رأت الدراسة الثانية، التي أنجزها صندوق النقد الدولي من دون دراسة ميدانية، أن منتجات جبل علي يجب أن تعامل كمنتجات أجنبية وبالتالي لا تخضع لأي معاملة تفضيلية، مع العلم أن هناك عدد من الأقطار العربية الأعضاء في المنطقة ممن تعتمد على معيار ومكان تواجد المنطقة الحرة كأساس لتحديد المنشأ وبالتالي المعاملة التفضيلية، ويرى الخبراء أنه لا بد من المرونة في هذا المجال بهدف جذب الاستثمار الأجنبي تنشيط أمثل لتجارة الخارجية[1].

وفي دراسة أخرى قام بها الباحث **جميل طاهر** من المعهد العربي للتخطيط بعنوان "**المناطق الاقتصادية الحرة في الأقطار العربية في ظل ترتيبات المناطق التجارية الحرة، واتفاقية منظمة التجارة العالمية (الاتجاهات والمستقبل)**"، حيث تطرق الباحث لمستقبل المناطق الاقتصادية الحرة في ظل المنطقة، وهنا أشار إلى المشكلة المحورية المتمثلة في ما إذا كان للمصانع الواقعة في المناطق

[1]_أحمد الكواز: **وقائع المؤتمر الدولي حول التطورات الاقتصادية الحديثة وآثارها على الاقتصاديات العربية بتونس 03-05 جوان 1998**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1998، ص 08.

الاقتصادية الحرة المزايا التي تتمتع بها مصانع الأسواق المحلية للأقطار العربية الأعضاء في المنطقة، حيث لازالت هذه المشكلة محل نظر المعنيين، ويترتب على هذه المشكلة ما إذا كان يجوز إعفاء المواد الأولية المستوردة من خارج المنطقة من الرسوم الجمركية إذا كانت هذه المواد ستستخدم في إنتاج سلع محلية تتجه إلى أعضاء آخرين في المنطقة، والنقطة الأهم هنا كما تشير الدراسة، هي ما إذا كان بإمكان شركة متمتعة بالإعفاء من دفع الرسوم أن تبيع منتجاتها للسوق المحلي في داخل المنطقة من دون دفع جمارك، وليس ما إذا كانت الشركة متوطنة في داخل أو خارج المنطقة الحرة، وبعد أن يستشهد الباحث بتجارب الدول الأخرى، الآسيوية والأوروبية، في معالجة المشاكل المشار إليها أعلاه تستخلص بديلين للمعالجة هما:

أ. معالجة المناطق الاقتصادية الحرة وكأنها تقع خارج منطقة التجارة الحرة، وفي هذه الحالة يتم فرض جمارك على منتجاتها عندما تباع في الأسواق المحلية؛

ب. أن يتم دفع الجمارك على واردات مصانع المناطق الحرة من المواد الأولية من الخارج، وليس على منتجاتها النهائية كما هو الحال في **(أ)**؛ أي أنه سيتم دفع الرسوم على مبيعات الشركات على أساس القيم المضافة المتوفرة في المناطق الحرة ودرجة التصنيع، وفي هذه الحالة يتم استبعاد المواد غير المستوردة (ذات المنشأ المحلي) من الجمارك؛

ويحبذ الباحث البديل **(ب)** لوجود معاملة تفضيلية للشركات المتوطنة داخل المناطق الحرة على تلك المتوطنة خارجها، كما يمكن للشركات الأولى أن تصدر جزء من إنتاجها للسوق المحلي والإقليمي بعد دفع الجمارك، مع العلم أن الجامعة العربية اشترطت أن تتولد نسبة لا تقل عن 40%من القيم المضافة في المناطق الحرة لمعاملة منتجاتها كمنتجات ذات منشأ محلي، وختاما يرى أن المجال الذي تقترحه الدراسة لإثبات القدرة التنافسية هو في في نوعية الخدمات المقدمة لهذه المناطق[1].

ورغم أن هذا التخوف العربي له ما يبرره، إلا أن القيود المفروضة على شهادات المنشأ للسلع المنتجة في المناطق الحرة تقف كحجرة عثرة في طريق نمو وتطور هذه المناطق والحد من دورها في تنمية التجارة العربية البينية، ولهذا فإن هذه المناطق تساهم وبطريقة غير مباشرة في الحد من نموها، قياسا بنمو إجمالي التجارة العربية للخارج، فالملاحظ أن صادرات هذه المناطق في تزايد مستمر، وأصبحت تشكل نسبا لا يستهان بها في صادرات بعض الدول العربية، وهذا يعني استبعاد هذه النسب

[1]_نفس المرجع السابق، ص 10.

(والتي تحسب ضمن بند الصادرات العربية للعالم)، من الدخول في التجارة العربية البينية، وهذا يؤثر على فرص زيادة هذه التجارة البينية كلما نمت نسب صادرات المناطق للخارج.

وفي الأخير نجد بأن المناطق الحرة يمكن أن تكون سلاح ذو حدين، حيث يمكن أن تساهم في زيادة التجارة البينية، في حين يمكن أن تكون بوابة للشركات متعددة الجنسيات للدخول في المنطقة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على أهم محددات نجاح المناطق الحرة، من خلال استعراض لجملة من المؤهلات، سواء التي تتوفر قبل إنشاء المناطق والعوامل التي يجب توفيرها أثناء عمل هذه المناطق حتى تقوم بدورها على أكمل وجه، ولكن رغم توفير هذه المؤهلات إلا أن هناك دائما معوقات قد تؤدي إلى فشل هذه المناطق، وبالتالي على الدول التي تقوم بإنشاء هذه المناطق أخذ بعين الاعتبار هذه المعوقات ومحاولة تجنبها.

ولأن من بين أهم الأهداف التي أنشأت من أجلها المناطق الحرة هو تنشيط التجارة الخارجية، فإن هذا القطاع والذي يعود له الفضل في ظهور هذه المناطق وتطورها، حيث تناولنا أهمية وأهداف التجارة الخارجية، ثم استعرضنا أهم المدارس التي تناولت موضوع التجارة الخارجية وأفكار روادها كل حسب نظريته.

وكما سبقت الإشارة إليه، فقد بينا أهمية هذه المناطق وتأثيرها في التجارة الخارجية في البلدان العربية، وبخاصة الدول التي أولت الاهتمام الكافي ووفرت المقومات والعوامل لنجاحها، إلا أن هذه الدول فشلت في معالجة وضع منتجات المناطق الحرة في اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى، ولذلك فإن الدول العربية مطالبة بصورة ملحة بالتوصل فيما بينها إلى صيغة لمعالجة وضع السلع المنتجة في هذه المناطق، كما يجب الاستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في هذا المجال.

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة بين المناطق الحرة في جبل علي وبورسعيد وبلارة

تمهيد:

بعد الإطلاع على مكانة المناطق الحرة ودورها الفعال في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، سنخصص هذا الفصل لدراسة مقارنة لدور هذه المناطق في التنشيط التجارة الخارجية في كل من الإمارات، مصر والجزائر، حيث وقع اختيارنا على كل من منطقة جبل علي بدبي، ومنطقة الحرة ببورسعيد، ومنطقة بلارة بجيجل.

وللإحاطة بالجوانب المختلفة للمناطق الحرة بالدول محل الدراسة، سيتم في المبحث الأول من هذا الفصل التعرض إلى التعريف بالمناطق محل المقارنة، من خلال التطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها هذه المناطق، ثم إجراء مقارنة بين مؤهلات نجاحها، والحوافز والتسهيلات المقدمة فيها، وفي المبحث الثاني سنحاول عرض ومقارنة لأداء هذه المناطق ودورها في السوق المحلية والأجنبية، ثم يتم بعد ذلك في المبحث الثالث مقارنة انعكاس دور هذا الأداء على مجمل التجارة الخارجية في البلدان محل المقارنة.

المبحث الأول: التعريف بالمناطق الحرة محل المقارنة

تبنت البلدان العربية كغيرها من الدول النامية فكرة المناطق الحرة، محاولة الاستفادة من الأهداف التي ستجنيها من جراء إقامتها، ولهذا سنحاول التعرض لنشأة وتطور كل منطقة على حدة، ثم المقارنة بين المقومات والمعوقات وكذا الحوافز والتسهيلات الممنوحة في المناطق محل المقارنة.

المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة محل المقارنة

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أهم المحطات التي مرت بها المناطق الحرة محل المقارنة، من فكرة ثم تطورها إلى واقع وأيضا التحسينات والتعديلات التي تمت عليها.

أولا: نشأة وتطور منطقة جبل علي بالإمارات

قبل الحديث عن منطقة جبل علي بدبي، سنحاول إلقاء نظرة سريعة على إمارة دبي التي تحتضن هذه المنطقة التي تعد أهم منطقة حرة في دولة الإمارات.

أ. **إمارة دبي:** كانت إمارة دبي ولا تزال تشتهر بالتجارة، حيث تمثل محطة ترانزيت هامة، ويتركز بها النشاط الاقتصادي، حيث تعد من أكبر المدن الإماراتية تطورا، وتبلغ مساحة دبي 3.900 كم^2 ولإمارة دبي ميزات خاصة تنفرد بها عن باقي الإمارات العربية، فهي تعد مركزا تجاريا هاما حتى قبل اكتشاف النفط بها، ومن الحقائق البارزة أن نسبة الدخل من عائدات النفط لا تتعدى 10% من إجمالي الدخل، وإمارة دبي لها طبيعة خاصة من حيث التركيبة السكانية إذ أن 80% من السكان من الوافدين ومن جنسيات مختلفة، وتستقبل دبي حوالي 1.3 مليون سائح سنويا، يأتون لغرض السياحة والشراء حيث تتميز بوجود المراكز التجارية الحديثة، وعلى سبيل المثال يحتوي مركز دبي التجاري العالمي الذي افتتح عام 1997، على أكثر من مائة شركة ومؤسسة كبيرة، وتعد دبي سوقا عالمية لتجارة الكثير من المنتجات خاصة الذهب، والأجهزة الإلكترونية، وخاصة أجهزة الحاسوب، والسيارات، كما أنها تحتوي على سلسلة كبيرة من أفخم الفنادق العالمية، وهي من أهم المراكز التجارية والسياحية في منطقة الخليج، ومن أبرز الموانئ في دبي ميناء جبل علي الذي يبعد عن المدينة بحوالي 35 كم، وبدأ العمل فيه منذ عام 1976 ويضم 67 رصيفا، مهيأة لاستقبال كافة أنواع السفن مثل حاملات الغاز الطبيعي، وناقلات النفط العملاقة، مما هيأ المناخ لإنشاء منطقة حرة بجبل علي[1].

[1] ـجاسم محمد جرجيس ومجدي زيادة، مرجع سابق، ص 08.

ب. منطقة جبل علي بدبي: لقد مرت المنطقة الحرة بمراحل تطور تدريجية جعلتها مؤهلة لما وصلت إليه الآن، حيث أنشأت بمقتضى المرسوم رقم 1 لسنة 1980، في منطقة كانت عبارة عن صحراء قاحلة، كما صدر في شهر ماي 1983 المرسوم الذي يحدد التعليمات المتعلقة بتحديد هذه المنطقة حيث تربعت على مساحة إجمالية فاقت 100 كم^2 مسورة بالكامل مما جعلها إحدى اكبر المناطق الحرة على مستوى العالم، تلا ذلك المرسوم رقم 1 لسنة 1985، والذي نص على إنشاء سلة المنطقة الحرة بميناء جبل علي ومهمتها إدارة المنطقة الحرة، وفي العام نفسه بدأت تستقطب الشركات إليها، وفي عام 1986 صدر القانون رقم 2 الذي يحدد الأعمال التي تقام في هذه المنطقة، وصدر كذلك القانون رقم 2 لسنة 1993 بشان المصانع المملوكة لمواطني دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة الحرة، وبفضل مناخ الاستثمار المتميز الذي تتمتع به المنطقة الحرة بجبل علي والإجراءات المتعددة التي اتخذتها حكومة دبي من أجل توفير أكبر قدر من النجاح للمنطقة الحرة بجبل علي، والسمعة الطيبة التي تمتعت بها هذه المنطقة على الصعيد الإقليمي والعالمي، كل هذا خولها بأن تحتل المرتبة الأولى كأفضل منطقة حرة في الشرق الأوسط، كما تم تصنيفها من قبل الإتحاد الدولي للمناطق الحرة كأفضل منطقة حرة متطورة في العالم لسنة 2004، وذلك لدورها الريادي على مستوى التجارة والصناعة، وللنمو الكبير الذي تحققه، وأيضا لالتزامها بالقوانين والمعايير الدولية، ولتعزيز بنيتها التحتية وتطويرها باستمرار، كل هذا يمثل انعكاسا كبيرا للحركة التجارية المتوسعة في إمارة دبي التي أطلق عليها بسبب التسهيلات والحرية التجارية فيها لقب "**جنة المناطق الحرة في العالم**"، وهو الأمر الذي تحولت معه الإمارة إلى مركز تجاري هام يتم التصدير منه إلى أكثر من 120 دولة موزعة على قارات الدنيا الخمس[1].

ثانيا: نشأة وتطور المنطقة الحرة بورسعيد بمصر

قبل التطرق إلى تطور المنطقة الحرة ببورسعيد، سنقدم لمحة بسيطة عن محافظة بورسعيد بمصر.

أ. لمحة عن محافظة بورسعيد: تقع مدينة بورسعيد في قلب التقاطع الطرق التاريخية بين الشرق والغرب، وبالتحديد في الشمال الشرقي لجمهورية مصر العربية على مدخل قناة السويس الشمالي بضفتيه، بورسعيد على الضفة الغربية في قارة إفريقيا وبور فؤاد على الضفة الشرقية في قارة آسيا، واسمها مشتق من اسم الخديوي سعيد باشا الذي أعطى ديلسبس امتياز حفر القناة، وقد عرفت

[1] ـمحمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 14-16.

المدينة النور مع بداية حفر قناة السويس في سنة 1859، وقد أنشأت لخدمت الملاحة وحركة النقل والوصل بين البحر البيض المتوسط والبحر الأحمر، مما جعلها مركز اتصال بين الشرق والغرب في ملتقى طرق المواصلات الداخلية والخارجية وهي تتسم بسمات المجتمع الأوروبي في نظامها العمراني، نتيجة وجود روابط دائمة مع العالم الخارجي، وتعتبر من المدن التجارية الكبرى في مصر خاصة بعد تحويلها إلى مدينة حرة، وهي تربط حركة التجارة بين دول الشرق الأوسط وأوروبا والشرق الأقصى، فمحافظة بورسعيد عبارة عن شبه جزيرة يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب بحيرة تنيس المنزلة ومن الشرق تحدها مدينة الفرما ومن الجنوب حدود محافظة دمياط، وتقدر المساحة الكلية لمحافظة بورسعيد 1351.138 كلم^2، وبلغ عدد سكان محافظة بورسعيد في سنة 2007 حوالي 52918 نسمة تقريبا[1].

ب. المنطقة الحرة ببورسعيد: تعود الجذور التاريخية للمنطقة الحرة ببورسعيد إلى الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في سنة 1902، حيث نص الاتفاق على إنشاء منطقة حرة برية وبحرية وتوسيع ميناء بورسعيد، لكن حدود هذه المنطقة اقتصرت على الحدود الخاصة بالميناء، ثم في سنة 1952 صدر القانون رقم 306، والذي ينظم إقامة المناطق الحرة في مصر، وبعد تأميم القناة في سنة 1956، عرفت المنطقة الحرة تراجعا ملحوظا في نشاطها بسبب الاضطرابات التي شهدتها مصر، من بينها العدوان الثلاثي على مصر، كما صدر في عام 1966 القانون رقم 51 المتعلق بتنظيم المنطقة الحرة ببورسعيد لكنه توقف بسبب الحرب العربية الإسرائيلية في سنة 1967، وفي بداية السبعينات سعت الحكومة المصرية خطوات جادة لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث صدر في سنة 1971 القانون رقم 65 والمسمى بقانون استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة المتعلق بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وقد وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار في اجتماعه 188 بتاريخ 1975/06/28 على إنشاء المنطقة الحرة العامة ببورسعيد، كما وافق مجلس الوزراء بجلسته في 1975/07/12 على إنشاء المنطقة الحرة ببورسعيد، وقد تحولت بورسعيد بالكامل إلى منطقة حرة بموجب القانون رقم 12 لسنة 1976 والقاضي بتحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة، وتبلغ مساحة المنطقة الحرة حوالي 730000 م^2، وبسبب عدم تحقيقها لأهدافها التي وجدت من أجلها فقد تم الإلغاء التدريجي للمنطقة بمقتضى القانون صدور القانون رقم 5 لسنة 2002 الصادر في بداية العام بشأن الإلغاء التدريجي للمنطقة الحرة حيث نص القانون على إلغاء القانون رقم 12 لسنة

[1]_أمل مصطفى عصفور، مرجع سابق، ص ص 01-03.

1976، وكذا إلغاء القانون رقم 24 الصادر في سنة 1976 والذي نص على العمل بنظام المنطقة الحرة في بورسعيد[1]، ولكن المنطقة لتزال تشتغل لحد الآن.

ثالثا: منطقة بلارة بالجزائر

عقب الأزمة الاقتصادية والمالية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 بسبب انهيار أسعار البترول، ثم التغير الجذري في النظام الاقتصادي من النظام الاشتراكي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، كل هذه الإفرازات دفعت الجزائر بذل جهود كبيرة لتبني إصلاحات اقتصادية لمواكبة التطورات العالمية المعاصرة، من خلال تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي، من هذا المنطلق جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة، وقبل الحديث عن المنطقة الحرة ببلارة نقف عند ولاية جيجل التي احتضنت هذه المنطقة.

أ. تقديم لولاية جيجل: تقع ولاية جيجل في الشمال الشرقي للجزائر حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق ولاية سكيكدة وقسنطينة ومن الغرب ولاية بجاية ومن الجنوب ولاية ميلة، وتبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 320 كلم، ويمتد فيها شريط ساحلي بطول 120 كلم وتتوفر الولاية على ميناء جن جن البحري، وكذا مطار فرحات عباس الدولي، وتتوفر الولاية على شبكة هامة من الطرق، بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية حيث تتوفر على إمدادات للطاقة (الكهربائية، الغاز والمياه)، وتتربع الولاية على مساحة قدرها 2400 كلم^2، تتوفر الولاية على ثروة غابية تقدر مساحتها 48% من مساحة الولاية منها أشجار البلوط، أشجار الزان، وأشجار الفلين بإنتاج سنوي بـــ 50000 قنطار من الفلين و115000 متر مكعب من الخشب، وأيضا توجد في الولاية حديقة وطنية في تازة، منطقة مائية في بني بلعيد، ومناطق للاستثمار السياحي. ويسكنها حوالي 602.4ألف نسمة[2].

ب.نشأة المنطقة الحرة ببلارة: حاولت الجزائر كغيرها من الدول العربية تطبيق فكرة المناطق الحرة، وهذا ما تجسد فعلا بعد صدور المرسوم التنفيذي 94-320 المؤرخ في 17-10-1994 المتعلق بالمناطق الحرة، لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة، حيث أجاز التشريع إنشاء مناطق حرة على التراب الوطني، تتم فيها مختلف عمليات الاستيراد، التصدير، التخزين، التحويل وإعادة التصدير، وفق إجراءات مبسطة وبعملات قابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي الجزائري، بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة للتصدير، مع سماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل

[1] _نفس المرجع السابق، ص ص 3،4.

[2] _موسوعة المعرفة: **ولاية جيجل**، على موقع الانترنت: ولاية جيجل/www.marefa.org/index.php، تاريخ الإطلاع 31-03-2011.

وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية، ومن أجل تحديد مكان المنطقة الحرة قامت بإيجاد الهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة في الجزائر وهي ثلاثة:

1. اللجنة الوطنية للمناطق الحرة: طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 95-439 المؤرخ في ديسمبر 1995 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 12 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة، وهذا بغية التسيير الحسن للمناطق الحرة وتظهر أهمية اللجنة في تكوينها والمهام التي وكلت لها، وتقوم الوكالة بدراسة واقتراح وتعين المناطق وضبط حدودها، وتخصص أية مسألة تتعلق بتطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالمناطق الحرة، وأيضا تبادر بأي تدبير يسمح بتحسين تسيير المناطق، وجعل النشاط فيها ذي مردودية أحسن، تجتمع اللجنة بناءا على طلب من رئيسها أو بمبادرة من ثلثي (2/3) أعضائها[1].

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تابعة لرئيس الحكومة ومقرها في مدينة الجزائر، وللوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلي، ويمكنها إنشاء مكتب تمثيل في الخارج[2].

3. المستغل: يمنح امتياز استغلال المنطقة الحرة، وتسيرها شخصا معنويا عموميا أو خاص يسمى المستغل عن طريق مزايدة وطنية مفتوحة ودولية أو محددة عن طريق التراضي، ويترتب على منح الامتياز إعداد اتفاقية بين المستغل والوزير المكلف بالمالية[3].

وبعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، وهذا بطلب من وكالة ترقية الاستثمار ودعمه، حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى، وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار بعد الدراسة وتم اعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة، ونشير أن ولاية الجزائر العاصمة تم إقصاءها خلال عملية الانتقاء، وهذا بسبب خصوصية المدنية ومن أجل اعتبارات أخرى[4]، والجدول التالي يوضح ترتيب الولايات المرشحة لاحتضان المنطقة الحرة:

الجدول رقم 13: النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة

عدد النقاط	المعايير الإقتصادية	المعايير المرتبطة	مجموع	الترتيب

[1]_المادة رقم 24 من المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17-10-1994، الجريدة الرسمية العدد 67.

[2]_المادة رقم 02 من المرسوم التشريعي رقم 93/12 الصادر في بتاريخ 05-10-1993، الجريدة الرسمية العدد 80.

[3]_المواد من 01 إلى 18 من المرسوم التنفيذي 94-320 المؤرخ 17-10-1994، الجريدة الرسمية العدد 67.

[4]_الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية: **دراسة تقديم المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة**، ماي 1996، ص 52.

الولايات	المعايير أ	المعيار ب	المعيار ج	المعيار د	المجموع	بالتهيئة العمرانية	النقاط	
بجاية	9000	1800	558	1984	13342	2500	15842	01
جيجل	7900	1750	281	1226	11157	4000	15157	02
عنابة	350	1700	970	2252	11272	2500	13772	03
تلمسان	6450	1700	659	1117	10726	2500	13226	04
وهران	6550	1300	1164	4110	13124	-	13124	05
مستغانم	4950	1550	304	1237	8041	2500	10541	06
سكيكدة	4050	1200	497	1488	7835	-	7835	07
الشلف	3180	1300	530	1175	6105	1000	7105	08
تبسة	3650	1650	391	10333	6724	1500	6724	09
تمنراست	3350	1200	85	818	5453	1000	6453	10
إليزي	3350	1200	93	248	4891	1000	5891	11
الأغواط	400	1700	240	885	3225	1500	9725	12
سوق أهراس	600	1550	118	609	2877	1500	4377	13
البويرة	800	1550	371	918	3739	-	3739	14
الطارف	300	1350	255	631	2536	-	2536	15

المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية: **دراسة تقديم المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة**، ماي 1996، ص 51.

ويقصد بالمعايير الاقتصادية ما يلي:

- **المعيار أ:** الهياكل القاعدية للنقل والمرافق المتعلقة بها (المطار، الميناء، الطرق البرية، السكك الحديدية)؛
- **المعيار ب:** نوعية وإمكانيات الخدمات العامة (الغاز، الوقود، الكهرباء، الماء والمواصلات)؛
- **المعيار ج:** توفر اليد العاملة المؤهلة والمهارات المحلية؛
- **المعيار د:** الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث (المؤسسات البنكية والتأمين قطاع الصحة والسياحة، المؤسسات الإدارية).

ويمكن أن نلاحظ من الجدول أن ولاية بجاية كانت في الترتيب الأول، وتم اختيار ولاية جيجل رغم احتلالها الصف الثاني، وهذا بسبب تبرير من الوكالة بأن المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية تحظى بمعامل أكبر، من أجل إعطاء أهمية أكبر للتنمية الجهوية، وعقب هذا الاختيار، أصدرت الحكومة الجزائرية القرار القاضي بتعيين منطقة بلارة كأول منطقة حرة في الجزائر، وذلك لما تتمتع به من موقع إستراتيجي هام، وهياكل قاعدية معتبرة، وتم رسميا إنشاء المنطقة الحرة بمقتضى المرسوم

التنفيذي رقم 67-106 المؤرخ في 05 أفريل 1997 المتضمن قيام المنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل[1].

وتقع منطقة بلارة على بعد 2 كلم من مقر بلدية الميلية، وعلى بعد 50 كلم إلى الشرق عن مدينة جيجل، و45 كلم من مطار فرحات عباس الدولي، و40 كلم من ميناء جن جن، و40 كلم من المحطة الكهربائية، و70 كلم من القطب الاقتصادي للمنطقة الصناعية لقسنطينة وكانت المنطقة سابقا موجهة لإنشاء مركب لصناعة الحديد، ومنطقة بلارة تتربع على مساحة قدرها 523 هكتار ومهيأة بسياج طوله 13000 متر، كما تتواجد بقرب من سد مائي كبير[2].

وقد قامت وكالة ترقية الاستثمار ودعمه بإعلان مناقصة دولية في25-06- 1998 للبحث عن مسير أو مستغل عن طريق الامتياز، وكانت النتيجة سلبية، مما دفع سلطات ولاية جيجل إلى تقديم اقتراح خاص بإنشاء مجمع في إطار الشراكة، يضم متعاملين اقتصاديين وطنيين وأجانب لاستغلال المنطقة الحرة وهو ما سعت إليه الجزائر، كما نشير أن الزيارات العديدة التي قامت بها مختلف الوفود الجزائرية والأجنبية كثيرا ما أعادت ملف المنطقة الحرة ببلارة إلى نقطة البداية، بسبب التضارب في الآراء والمقترحات، وكذا غياب الإجراءات الفاعلة للدفع بهذا المشروع للتحقيق في أرض الواقع.

وبسبب الإهمال وعدم التوصل إلى المستغل الذي يستطيع قيادة المنطقة إلى سبل النجاح، اتخذت الحكومة قرارا يقضي بإلغاء مشروع منطقة بلارة الحرة، القرار إتخذ من طرف المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، عقب اجتماع خصص لهذا الملف يومي 12-13 أوت 2004، وذلك بعد الفشل في إيجاد مسير للمنطقة الحرة، رغم مرور سبع سنوات عن صدور المرسوم التنفيذي رقم 67-106 المؤرخ في 05-04-1997 المتضمن قيام المنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل، وبعد ذلك تم إلغاء المنطقة الحرة ببلارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-01 المؤرخ في 03-01-2005، يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 97-106 المؤرخ في 05-04-1997، والمتضمن إنشاء المنطقة الحرة لبلارة[3].

إن فشل المنطقة الحرة التي أقرها المشرع الجزائري بمنطقة بلارة بولاية جيجل، لا يعني عدم جدوى وفعالية هذه المناطق في جذب الاستثمار، بل أن هناك العديد من العوامل التي حالت دون نجاح هذه التجربة، من بينها نذكر حداثة التجربة وعدم إعطائها العناية والتوجيه اللازمين.

---

[1] ـ المرسوم التنفيذي 97-106 المتعلق بإنشاء المنطقة الحرة لبلارة بجيجل، الصادر في05-04-1997، الجريدة الرسمية، العدد20 .

[2] ـ راجع الملحق رقم 01 المتعلق بالبطاقة الفنية لمنطقة بلارة بجيجل.

[3] ـ المرسوم التنفيذي رقم 05-01 المؤرخ في 03-01-2005، الجريدة الرسمية عدد 04 لـ 09 جانفي 2005.

المطلب الثاني: مقومات ومعوقات المناطق الحرة محل المقارنة

سنحاول إجراء مقارنة بين مقومات ومعوقات المناطق الحرة محل المقارنة، من خلال عرض عدد من المقومات التي تتوفر عليها المناطق الحرة محل المقارنة، وكذا المعوقات والتحديات التي تواجهها هذه المناطق، والتي من أبرزها:

أولا: مقومات المناطق الحرة محل المقارنة

أ. الموقع الجغرافي: سبق وأن أشرنا في الفصل الثاني إلى أن من أهم مقومات وعوامل نجاح المناطق الحرة هو توفرها على الموقع الجغرافي المتميز، الذي تقام عليه وإلى المكانة الاقتصادية لهذا الموقع، من حيث قربه من الأسواق العالمية والإقليمية، وكذا خطوط التجارة الخارجية، وفي هذا الصدد نجد أن المناطق الحرة محل المقارنة تتميز بمواقع جغرافية ومكانية مهمة، حيث نجد أن الموقع الاستراتيجي لمنطقة جبل علي بدبي القريب من خطوط التجارة الخارجية بين الشرق الذي يتميز بتوفر المواد الخام والأسواق الاستهلاكية الكبرى، والغرب المتميز بتقدمه التكنولوجي، وموقع إمارة دبي الاستراتيجي القريب من مضيق هرمز مدخل الخليج، وسهولة الوصول إلى شبه الجزيرة العربية، وهذا بدوره أدى إلى استخدام الشركات المتعددة الجنسيات المنطقة الحرة كمركز إقليمي خاص بها لتوزيع منتجاتها إلى الأسواق الخليجية)، يضاف لذلك المكانة التجارية المتميزة للإمارة في حركة التجارة الدولية، وتتوسط المنطقة الأسواق العالمية الدولية الأسيوية والإفريقية وكذا الأوروبية، ويبين الجدول رقم (14) المسافات البحرية بين جبل علي وبعض الدول والمناطق:

الجدول رقم 14: المسافة بين المنطقة الحرة بجبل علي وأهم الأسواق العالمية

الدولة	المسافة بالأميال
اليابان، كوريا	8500
الصين	7500
سنغافورة	5000
الهند، باكستان	750
أمريكا	10500
وسط أوروبا	7500
شرق إفريقيا	3500
الكويت، السعودية، قطر	250
إيران	100

المصدر: دائرة التسويق بسلطة المنطقة الحرة بجبل علي.

أما فيما يخص المنطقة الحرة ببورسعيد، فهي تتمركز في موقع إستراتيجي ممتاز، كونها تقع على ضفاف قناة السويس أحد أهم المعابر التجارية في العالم، مما أهلها لتكون من أنجح المناطق الحرة في العالم، حيث يحتل موقع مصر المتميز المتوسط للعالم، ويربط بين القارتين الإفريقية والأسيوية، ويتوسط الوطن العربي، مما جعلها تحظى بمكانة مرموقة على خارطة التجارة الخارجية منذ القدم، حيث شهدت فترات ذهبية في تجارة الترانزيت، وحركة الحجاج مما جعل مصر تحتل مكانة مرموقة في التجارة الخارجية، باعتبارها واحد من أكبر الأسواق العربية وأيضا قربها من الأسواق العالمية مثل السوق الإفريقية والسوق الخليجية، وأيضا الأسواق الأسيوية والأوروبية، حيث يتيح لها موقعها الإستراتيجي المتميز القريب من مصادر الطاقة والثروات الطبيعية خاصة الزراعية منها، إلا أن اقتصار منطقة بورسعيد على المجال الصناعي قلص من أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة.

وعن المنطقة الحرة في بلارة فلا يقل موقعها أهمية عن سابقتيها، حيث تحتل مكانة جغرافية ومكانية مهمة، وتستمد أهميتها من أهمية الموقع الإستراتيجي للجزائر، وخاصة الموقع الجغرافي الممتاز، حيث تعد بوابة إفريقيا، وقريبة من الأسواق الأوروبية وكذا المغاربية، وتبعد عن أهم العواصم الأوروبية مسيرة ساعة أو ساعتين بالطائرة، وكذا توفرها على المقومات الاقتصادية من مواد أولية بنوعيها الخام والزراعية، وأيضا موقع المنطقة القريب من المنافذ البحرية والجوية.

ومن خلال عرض للمواقع الجغرافية للمناطق الحرة محل المقارنة، نجد بأن كل منطقة تحتل موقع إستراتيجي مهم، وقريب من الأسواق العالمية والإقليمية، ورغم إنفراد كل منطقة بخصوصيات مواقعها الإستراتيجي، ولكن نجد أن الموقع الذي تحتله منطقة جبل علي من بين أحسن المواقع في ظل توسطه للأسواق العالمية وأيضا قربه من الأسواق الاستهلاكية الكبرى بنوعيها (الخليج،الصين والهند).

ب. استكمال البنية التحتية: تعد البنية التحتية القادرة على خدمة الحركة التجارية والصناعية، وتلبية المتطلبات المختلفة للمشروعات الاستثمارية من أهم مقومات الاستثمار في المناطق الحرة، ومن هنا نجد بأن المناطق الحرة محل المقارنة تمتلك هذه البني ولكنها تختلف باختلاف إمكانياتها، حيث نجد أن منطقة جبل علي تتوفر على أهم البنى التحتية في المجال البحري، كما توفر خطوط المواصلات البحرية نقلا بحريا مبرمجا ومنظما إلى جميع الأقطار المذكورة أعلاه مباشرة من ميناء جبل علي، بالإضافة إلى شبه القارة الهندية واليمن وجنوب وشرق إفريقيا، وبما أن الوقت عامل جوهري، يعد مطار دبي الدولي المطار الثاني بعد مطار سياتل كمركز للشحن الدولي الجوي، تصل إليه وتقلع منه حوالي 300 رحلة طيران يوميا من 100 مدينة وإليها، وبما أن الجسور التجارية ممتدة بين استراليا

وكوريا واليابان وحتى الأمريكيتين، فإن أكثر من 125 خطا من خطوط شحن الحاويات العالمية الرئيسية تمر عبر ميناء جبل علي التابع لسلطة موانئ دبي الذي يتكون من 67 مرسى بطول 15 كلم من الأرصفة، وهو مزود بمحطة حاويات مجهزة بأحدث المعدات ومستودعات واسعة مكيفة، ذات أسقف وبوابات كبيرة.، ويعتبر ميناء راشد التابع لسلطة موانئ دبي أحد المراكز والموانئ العالمية، وهو يقع ضمن مدينة دبي وعلى بعد 35 كلم من المنطقة الحرة ويوفر35 مرسى آخر، وتتمتع المنطقة الحرة في جبل علي بشبكة مواصلات برية وبحرية تصلها بالأسواق الاستهلاكية على المستويين الإقليمي والعالمي[1].

وتتوفر المنطقة الحرة العامة ببورسعيد على ميناء بحري وتقع على بعد 3كم من مركز المدينة جنوبا، وتضم شبكة طرق رئيسية وفرعية مقدارها 110000م^2، وبها شبكة مواسير للمياه تبلغ طوالها 12887 متر، فالمنطقة مزودة بكافة مرافق البنية الأساسية من طرق داخلية بالإضافة إلى الغاز الطبيعي الذي يجري توصيله لمشروعات المنطقة، كما توجد مواسير للصرف الصحي تبلغ جملة أطوالها 12000متر، وتستمد مشاريع المنطقة حاجتها من الطاقة الكهربائية من محطة كهرباء الضغط العالي ويمكن بسهولة توفير احتياجات المصانع من الطاقة الكهربائية، كما توفر المنطقة لكل المشاريع احتياجاتها من خطوط التليفون المحلية والدولية والفاكس وفقا لأفضل مستويات الخدمة العالمية[2].

أما منطقة بلارة فقد وفرت لها الحكومة الجزائرية حزمة من البنى التحتية وذلك بهدف إنجاحها ومن بينها توفر ميناء جن جن الكبير بطاقة استيعاب قدرت بحوالي 05 مليون طن سنويا ويبعد عن المنطقة بحوالي 40 كلم، حيث يحوي هذا الميناء على رصيف إرسال وتفريغ البضاعة مساحته 15 هكتار بطول 796 م، وعرضه 200 م، وعمق 11 م، بقدرة استيعابية تفوق 11000 حاوية في السنة ورصيف مختلط طوله 250 م وعرضه 300 متر وعمقه حوالي 11 م، بمساحة معبدة قدرت بـ7.5 هكتار بطاقة استيعاب 6000 حاوية في السنة، والرصيف الغربي وهو أكبر الأرصفة، وقد كان مخصصا لنشاط المنطقة الحرة بطول 1060 متر وعرضه 300 متر وعمق من 11 إلى 18 متر يتربع على مساحة معبدة تقدر بـ300 هكتار، وكذا مطار فرحات عباس الدولي يقع في الطاهير وهو على بعد 45 كلم منها، وتوفر المنطقة كذلك على إمدادات المياه والطاقة (الغاز، الكهرباء)، حيث تبعد المنطقة عن محطة التوليد الكهربائي بـ40 كلم، وأنبوب الغاز سكيكدة-جيجل، وأيضا تربط المنطقة

[1]_عبد الرحمن تيشوري، مرجع سابق.

[2]_محافظة بورسعيد، البوابة الإلكترونية،على الموقع: http://www.portsaid.gov.eg تاريخ الإطلاع: 22-03-2011.

شبكة طرق مهمة منها الطريقان الوطنيان رقم 43 الرابط بين جيجل- قسنطينة، ورقم 27 الرابط بين جيجل-سكيكدة، دون أن نغفل خط السكة الحديدية جيجل- رمضان جمال[1].

أما فيما يخص البنية التحتية للمناطق الحرة محل المقارنة وبالرغم من توفرها في المناطق الثلاث، ولكن نجد بأن منطقة جبل علي تتفوق وبشكل كبير، حيث نجد أنها تمتلك بنية تحتية ذكية ومتطورة خاصة بفضل العناية الكبيرة التي توليها حكومة دبي بهذه المنطقة وذلك لأنها دائمة التطوير لبنيتها التحتية.

ثانيا: معوقات المناطق الحرة محل المقارنة

ولكن وجود مقومات رهين بوجود معوقات، ولذلك فإن المناطق الحرة الثلاثة كغيرها تعاني من بعض المعوقات والتي أدت إلى إلغاء اثنتين منها، واحدة منهما لم ترى الضوء، وأقصد في هذه الحالة منطقة بلارة بجيجل، التي كانت المعوقات السبب الرئيسي في إلغائها، ولهذا يمكن حصر أهم هذه المعوقات في:

أ. **المعوقات السياسية والأمنية:** إن أهم تحدي يمكن أن يؤدي إلى فشل أو إلغاء المنطقة الحرة هو عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما عجل بزوال العديد من المناطق عل أهمها منطقة بلارة، حيث أن السنوات الدموية التي عاشتها الجزائر، وخاصة منطقة جيجل بسبب تضاريسها والتي كانت منطقة حمراء ومركز للعمليات الإرهابية، ولكن منطقة بلارة لم تكن الوحيدة فمنطقة جبل علي مرت بفترة صعبة، ميزها عدم استقرار سياسي في المنطقة بسبب الحروب والإظطربات التي عرفتها دول الخليج أهمها حروب الخليج الثلاثة وأيضا التهديد الإيراني في المنطقة.

ب. **المعوقات التشريعية والعملية:** نجحت منطقة جبل علي في تخطي هذا العائق في حين اصطدمت به المنطقتين حيث كان من أسباب فشلهما، وذلك أن الحكومة الجزائرية لم تتمكن من التوفيق بين الأفكار والتشريعات، وبين التجسيد الفعلي رغم الجهود المادية والمعنوية، في حين كانت قلة الدراسات والتخطيط الإستراتيجي الكفؤ هو سبب فشل المنطقة الحرة ببورسعيد.

المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة في المناطق الحرة محل المقارنة

إن الحوافز والضمانات الممنوحة هدفها الأول والأخير هو نجاح المنطقة الحرة، ولهذا نجد أن الدول المضيفة للمناطق الحرة محل المقارنة قدمت جملة من التسهيلات والحوافز المالية، والضمانات القانونية والتي نوجزها فيما يلي:

[1]_ارجع الملحق رقم 01، **البطاقة الفنية لمنطقة بلارة**، مرجع سابق.

أولا: الحوافز والتسهيلات

قدمت منطقة جبل علي بدبي حزمة كبيرة من الحوافز والتسهيلات ومن أهمها[1]:

أ. في مجال التملك والقوى العاملة: أتاحت المنطقة الحرة للشركات أن تكون مساهمة أجنبية بنسبة 100%، كما تركت لها الحرية في استخدام وتوظيف أي موظف تختاره.

ب.في المجال المالي والضريبي: منحت المنطقة الحرّة الشركات الحق في تحويل 100% من الأرباح ورأس المال إلى الخارج، بالإضافة إلى إعفاء الشركات والدخل الفردي من الضرائب، مقابل وعد يستمر لمدة خمسين عاما، كما منحتها الإعفاء من دفع الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات في المنطقة الحرة في جبل علي.

وتقدم منطقة بورسعيد حوافز مهمة للاستثمار في منطقتها الحرة من أهمها[2]:

أ. تسهيلات في مجال الاستثمار: وتتمثل في حرية اختيار مجال الاستثمار، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذا حرية الاستيراد من السوق المحلي أو الخارجي ولا تخضع واردات مشاريع المنطقة الحرة للقواعد الاستيرادية العادية المعمول بها داخل البلاد، كما يمنح المستثمرون الأجانب تسهيلات في الإقامة، كما يمنح العاملون الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع.

ب.التسهيلات المالية: عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، حيث يمكن لرأس المال المصري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستثمارات في مشاريع المناطق الحرة، وأيضا عدم وجود حدود لحجم رأس المال مع ترك الحرية في تحديد حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المشروع في ضوء حجم وطبيعة المشروع وطاقته الإنتاجية المقدرة، وكذا حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره.

ج. الحوافز الجبائية والجمركية: إعفاء الأصول الرأسمالي ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع من الضرائب الجمركية، وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم طوال فترة حياة المشروع، وإعفاء الواردات والصادرات من وإلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم، وكذا عدم خضوع المشروعات وأرباحها لقوانين الضرائب والرسوم بمصر طوال حياة المشروع، إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من

[1] _القانون رقم 1 سنة 1980 لإنشاء المنطقة الحرة بجبل علي والقانون رقم 2 لسنة 1986 بشأن الأعمال في المنطقة والقانون رقم 2 لسنة 2001.

[2] _القانون رقم 8 لسنة 1997 المتعلق بالحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمار في المناطق الحرة المصرية.

ضريبة المبيعات، وكذلك إعفاء بضائع الترانزيت المحددة الوجهة من سداد الرسوم المقررة على السلع الداخلة أو الخارجة، مع إعفاء ما تؤديه مشروعات المناطق الحرة للعاملين الغير المصريين من مرتبات وأجور وحوافز من ضريبة الدخل، وأيضا إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشاريع المنطقة الحرة لدى احتساب الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلي.

أما منطقة بلارة فقد رصدت هي الأخرى مجموعة من التسهيلات والحوافز هي[1]:

أ. **الحوافز الجمركية والجبائية:** حيث تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه الجبائي، وكذا جميع الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير، يمكن وضع كل البضائع في المناطق الحرة مهما كانت طبيعتها، كميتها أصلها مصدرها أو اتجاهها وتكون مدة إقامتها غير محددة، ولا تطلب بأي ضمان مالي مقابل قبولها في المناطق الحرة، واستثنى من ذلك الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، وكذا المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى هذه الإعفاءات يسمح للمستثمرين بتصدير واستيراد الخدمات والبضائع التي ستلزمها إقامة المشروع.

ب. **الحوافز التجارية:** يسمح للمستثمرين داخل المنطقة الحرة بيع 20% من منتجاتهم في السوق الوطنية، ويمكن أن تبلغ هذه النسبة 50% بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج الموارد الطاقوية تعادل أو تفوق 50%، وتتم المعاملات التجارية داخل المنطقة الحرة بعملات قابلة للتحويل الحر، ومسعرة من البنك المركزي الجزائري، كما تمكن المستثمرين الأجانب الحصول على حقوقهم المالية بواسطة فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري القابل للتحويل لدى البنوك الوسيطة المعتمدة، وتسدد المدفوعات مقابل السلع والخدمات التي يستفيد منها هؤلاء المستثمرين من السوق المحلية، والتي هي ضرورية لقيام النشاط بالمنطقة الحرة بالعملة الصعبة القابلة للتحويل.

ج. **الحوافز اجتماعية في مجال العمل:** ويكون للمستثمرين في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين ومطرين من جنسية بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة، ويكون توظيف العمال الأجانب بمجرد تصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل إقليميا، وتكون علاقات العمل فيما يخص

---

[1] ـ ارجع إلى:

ـ المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بقانون الاستثمار، مرجع سابق.

ـ المرسوم التنفيذي رقم 94-320، المتعلق بالمناطق الحرة، مرجع سابق.

شروط التوظيف والأجور والتسريح بين الأجراء والمؤسسات الموجودة في المناطق الحرة الخاضعة لاتفاقيات تعاقدية تبرم بحرية بين الطرفين، وذلك بغض النظر عن أية أحكام قانونية أخرى مخالفة، كما يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة غير مقيم قبل توظيفهم أن يختاروا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

ثانيا: ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة

ويقصد بها مجموعة الضمانات المقدمة من الدولة أو الهيئة المشرفة على المناطق الحرة، ومن أهم هذه المخاطر، التأميم، المصادرة، الاستيلاء، وتجميد الأموال، ولهذا فقد وضعت المناطق الحرة محل المقارنة مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف ضمان وحماية المستثمرين وهي:

أ- الضمانات المقدمة في منطقة جبل علي

ورد في القانون رقم 2 لسنة 1986 بشأن الأعمال في المنطقة الحرة بجبل علي والمعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2001 مجموعة من الضمانات الممنوحة للمستثمرين في المنطقة الحرة أهمها[1]:

1. عدم تعرض أموال ونشاطات الأفراد أو الشركات طوال مدة عملها في المنطقة لأي إجراء تأميم أو تقيد للملكية الخاصة؛
2. حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور للخارج لمدة خمسين عاما قابلة للتجديد؛
3. عدم الخضوع للقوانين والأنظمة المتعلقة بالبلديات أو السلطات والصلاحيات الداخلة ضمن اختصاصاتها.

ب- الضمانات المقدمة في منطقة بورسعيد

وضعت الحكومة المصرية من خلال القانون رقم 8 لسنة 1997 المتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار، جملة من الضمانات للاستثمار في المنطقة الحرة بورسعيد هي[2]:

1. عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها؛
2. عدم جواز الحجز أو الاستيلاء على أحوال هذه المشروعات أو تجميدها أو التحفظ عليهـــا أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي؛
3. عدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات إلا للمنفعة العامة حيث اشترط:
   - أن يكون الغرض الأساسي لنزع الملكية هو المنفعة العامة؛

[1] _القانون رقم 2 لسنة 1986 المتعلق الأعمال في المنطقة الحرة، والقانون رقم 2 لسنة 2001 المعدل للقانون رقم 2 لسنة 1986.

[2] _القانون رقم 8 لسنة 1997 المتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار، مرجع سابق.

- أن يتم نزع ملكية العقار مقابل تعويض عادل يقدر على أساس القيمة السوقية.

ج- الضمانات المقدمة في المنطقة بلارة

قامت السلطات الجزائرية بإصدار المرسوم التشريعي رقم 12-93، وكذا القرار رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة، والذي يضمنان ما يلي[1]:

1. **الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:** تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها؛
2. **مبدأ إلغاء التمييز بين المستثمرين:** يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعادل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار؛
3. **ضمان حرية التحويل:** للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل، سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني، حيث تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر.

بالنظر إلى التسهيلات والحوافز المقدمة، نجد بأن الحكومات في الدول الثلاث لم تدخر جهدا في سبيل إنجاح المناطق الحرة المقامة والمقترحة، ولكن هناك فرق كبير بين التفكير والتشريع وبين التجسيد والتطبيق، حيث نجد أن هذه الامتيازات (الحوافز والتسهيلات) ليست كفيلة وحدها بنجاح المنطقة الحرة، ولكن الواقع شيء أخر وهو ما وقفنا عنده، حيث رغم المقومات والتسهيلات المقدمة في كل من بورسعيد وبلارة، لم تشفع لها في إثبات نفسها حيث نجد أن العوائق البسيطة والإهمال عجل بفشل مشروع منطقة بلارة قبل انطلاقه، ولهذا فسوف تكون دراستنا في المرحلة التالية مقتصرة على كل من منطقة الحرة جبل علي بالإمارات، ومنطقة الحرة بورسعيد بمصر، وهذا لمعرفة ومقارنة تأثير الدور التجاري المنطقتين الحرتين في تنشيط التجارة الخارجية في دولتي الإمارات ومصر، ولكن قبل أن نقوم بدراسة هذا الدور يجب علينا الوقوف عن الأداء التجاري في المنطقتين، وهذا ماسنقوم به في المبحث الموالي.

[1] _ المرسوم التشريعي رقم 12-93، وكذا القرار رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة، مرجع سابق.

المبحث الثاني: مقارنة الأداء التجاري للمناطق الحرة بجبل علي وبورسعيد

بما أن مشروع منطقة بلارة لم يرى الضوء ولم تشهد هذه الأخيرة أداء فعلي وعملي، لهذا فسوف تقتصر دراستنا في مقارنة أداء كل من منطقة جبل علي بالإمارات، ومنطقة بورسعيد بمصر في الفترة من 1990-2005*، حيث سنحاول إجراء مقارنة بين الأداء التصديري للمنطقتين، وأيضا مقارنة في حجم الواردات الداخلة إليهما، وأيضا مقارنة حجم التبادل التجاري في كل من المنطقتين.

المطلب الأول: دراسة مقارنة للأداء التصديري لمنطقتي جبل علي وبورسعيد

إن ترقية الصادرات من أهم الأهداف المنشودة لإنشاء المناطق الحرة، وبهذا الصدد سنحاول إجراء مقارنة بين الأداء التصديري للمنطقتين، من خلال التركيز على حجم هذه الصادرات وتطورها، وأيضا توجهات هذه الصادرات إما إلى السوق الوطنية (المحلية) أو إلى الخارج، ولدراسة هذا الأداء بشكل جيد نستعرض الأداء التصديري لكل منطقة على حدة ثم نقارن بينهما.

أولا: تطور صادرات منطقة جبل علي

سنحاول تسليط الضوء على تطور حصيلة الصادرات في هذه المنطقة من سنة 1990-2005، وهذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: تطور قيمة الصادرات في المنطقة الحرة بجبل علي في الفترة 1990-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات
1990	602.8	-
1991	690.2	%14.50
1992	1066.5	%54.52
1993	1310.7	%22.90
1994	1619.9	%23.59
1995	2383.6	%47.14
1996	3180	%33.41
1997	3990.6	%25.49
1998	4309	%7.98
1999	4367	%1.35
2000	4913.5	%12.51
2001	6058	%23.29
2002	7389	%21.97
2003	9299	%25.85
2004	11297	%21.49
2005	12675	%12.20
المتوسط السنوي	**4696.99**	**%23.21**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

*- نظرا لعدم توفر البيانات الحديثة لمنطقة بورسعيد وأيضا تضاربها وهذا بسبب قانون الإلغاء الصادر في سنة 2002.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة صادرات منطقة جبل علي كانت سنة 1990 حوالي 603 مليون دولار، وقد حققت ارتفاعا تدريجيا ومتواصلا بلغ في سنة 2005 إلى ما يزيد عن 12 مليار دولار، بمتوسط سنوي قدره 4697 مليون دولار، وهذا حجم كبير مقارنة بمنطقة حرة واحدة تلقى منافسة محلية وإقليمية وقارية شديدة خاصة في ظل فترة الدراسة، والتي شهدت عدم استقرار سياسي وأمني، حيث عرفت المنطقة في هذه السنوات حرب الخليج (2-3)، ولكن رغم هذا بقية محافظة على معدل نمو الصادرات بمتوسط جاوز 23% سنويا، حيث أن إعادة التصدير في المنطقة الحرة يمثل ميزة تنافسية لسهولة إعادة التصدير إلى دول شرق آسيا والقارة الإفريقية، نظرا للموقع المتميز للإمارة والتسهيلات العديدة التي توفرها الحكومة للمستثمرين مما يعزز من قدراتهم التنافسية في الدخول إلى أسواق جديدة وتوسيع نشاطاتهم التجارية.

ثانيا: تطور صادرات منطقة بورسعيد

وكسابقتها سنحاول معرفة تطور صادرات هاته المنطقة بالأرقام خلال الفترة 1990-2005، وهذا من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم 16: تطور قيمة صادرات المنطقة الحرة بورسعيد في الفترة1990-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات
1990	30.36	-
1991	34.94	%15.08
1992	107.20	%206.81
1993	267.88	%149.89
1994	232.30	-%13.28
1995	228.31	-%1.72
1996	253.37	%10.98
1997	263.71	%4.08
1998	276.90	%5.00
1999	297.02	%7.27
2000	292.21	-%1.62
2001	246.65	-%15.59
2002	230.35	-%6.61
2003	273.76	%18.84
2004	305.64	%11.65
2005	310.23	%1.50
المتوسط السنوي	**210.90**	**%26.15**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ومن خلال الجدول رقم يظهر جليا أن صادرات المنطقة الحرة ببورسعيد عرف نموا وتطورا متذبذبا، حيث كانت قيمة الصادرات في سنة 1990 حوالي30 مليون دولار ثم ارتفعت هذه الحصيلة إلى107 مليون دولار في سنة 1992، بمعدل نمو قدر بـــ207 %، ثم تطورت لتبلغ مليون دولار268 في سنة 1993، وبعدها سجلت تراجعا في السنوات الأربعة الموالية، وبعدها بقية تسجل معدلات موجبة تليها معدلات سالبة ولكن حالة من الاستقرار والنمو ميز السنوات الأخيرة من الدراسة.

ثالثا: توجهات الصادرات المناطق الحرة محل المقارنة

ونأتي الآن لنحاول معرفة اتجاهات هذه حصيلة هذه صادرات في كل من المنطقتين:

أ. منطقة جبل علي: سنستعرض تطور قيمة صادرات المنطقة الحرة بجبل علي إلى السوق المحلية وكذا صادراتها باتجاه الخارج وهذا خلال الفترة 1990-2005 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 17: توجهات صادرات المنطقة الحرة بجبل علي في الفترة 1990-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	إلى السوق المحلية	إلى الخارج	نسبة الصادرات إلى السوق المحلية	نسبة الصادرات إلى الخارج
1990	602.8	135	467.8	%22.40	%77.60
1991	690.2	192.2	498	%27.84	%72.16
1992	1066.5	433	633.5	%40.60	%59.40
1993	1310.7	492	818.7	%37.53	%62.47
1994	1619.9	758.3	861.6	%46.81	%53.19
1995	2383.6	894.5	1489.1	%37.52	%62.47
1996	3180	1137.2	2042.8	%35.76	%64.43
1997	3990.6	1297.7	2692.9	%32.52	%67.48
1998	4309	1686.5	2622.6	%39.14	%60.86
1999	4367	1708.7	2658.3	%39.13	%60.87
2000	4913.5	1711.5	3202	%34.83	%65.17
2001	6058	1834.3	4223.7	%30.28	%69.72
2002	7389	2274.2	5114.8	%30.78	%69.22
2003	9299	2987.3	6311.7	%32.12	%67.88
2004	11297	4359.4	6937.6	%38.59	%61.41
2005	12675	4576.2	8098.8	%36.10	%63.90
المتوسط السنوي	**4696.99**	**1654.88**	**3213.74**	**%35.12**	**%64.89**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

ومن خلال ما تم عرضه في الجدول السابق، نجد بأن صادرات المنطقة الحرة بجبل علي توجه عموما نحو السوق الخارجية، خاصة في السنوات(1990، 1991، 1997، 2001، 2002، 2003) حيث نجد أن معدل صادرات المنطقة إلى خارج البلاد قد فاقت 67%، وفي العموم نجد أن

المعدل السنوي لتطور الصادرات نحو الخارج قد تجاوز 64%، أما المعدل السنوي لصادرات المنطقة الحرة إلى السوق الداخلية (المحلية) فقد تراوح عند حدود 35%، مما يجعلنا نتأكد بأن منطقة جبل علي قد حققت واحد من أهم شروط إنشاء المناطق الحرة، وهو ترقية وتنشيط حركة الصادرات، وذلك أن المنطقة الحرة بجبل علي تقوم بالتصدير إلى عدد كبير من الدول، وخاصة في الأعوام الأخيرة حيث شهدت الصادرات زيادة مقدرة على خلفية وجود شبكة موسعة من التجارة الخارجية التي توفر للتجار مجموعة كبيرة من فرص التسويق العالمية لفئات متنوعة من السلع والبضائع.

منطقة بورسعيد: وهي الأخرى سنحاول إلقاء نظرة على اتجاهات صادراتها خلال الفترة الممتدة من 1990-2005، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 18: اتجاهات صادرات المنطقة الحرة بورسعيد في الفترة 1990-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	إلى السوق المحلية	إلى الخارج	نسبة الصادرات إلى السوق المحلية	نسبة الصادرات إلى الخارج
1990	30.36	20.41	9.95	%67.23	%32.77
1991	34.94	23.80	11.14	%68.12	%31.88
1992	107.20	72.39	34.81	%67.53	%32.47
1993	267.88	182.27	85.61	%68.04	%31.96
1994	232.30	161.54	70.76	%69.54	%30.46
1995	228.31	160.21	68.10	%70.17	%29.83
1996	253.32	176.18	77.14	%69.55	%30.45
1997	263.71	188.24	75.48	%71.38	%28.62
1998	276.90	190.26	86.64	%68.71	%31.29
1999	297.02	213.94	83.08	%72.03	%27.97
2000	292.21	207.06	85.15	%70.86	%29.14
2001	246.65	165.28	81.37	%67.01	%32.99
2002	230.35	167.76	62.59	%72.83	%27.17
2003	273.76	178.60	95.16	%65.24	%24.76
2004	305.64	195.37	110.27	%63.92	%36.08
2005	310.23	210	100.23	%67.69	%32.31
المتوسط السنوي	**210.90**	**157.08**	**71.09**	**%68.74**	**% 30.63**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

من خلال الجدول الماضي نلاحظ أن نسبة صادرات المناطق الحرة إلى السوق المحلي فاقت في مجملها 65%، في حين نجد أن صادراتها نحو الخارج انحصر في حدود 30%، وبالتالي فإن منطقة بورسعيد لم تنجه في تحقيق أحد أهداف قيام المناطق الحرة وهو ترقية الصادرات إلى الخارج، ولهذا نجد أن جل صادراتها توجه نحو السوق المحلي، وهذا لعدة أسباب من بينها أن السوق المصري

يعد من أكبر الأسواق العربية، ونجد المنافسة الخارجية الكبيرة من الدول الصناعية وكذا المنافسة من غيرها من المناطق الحرة العربية والعالمية، وإجمالا يمكن حصر أهم الأسباب التي تبرر الضعف النسبي لقدرة التصدير في المنطقة الحرة ببورسعيد إلى الأسواق العالمية في:

أ. ضعف القدرة التنافسية للمشاريع في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع التكاليف التسويقية والإنتاجية، وكذا التخوف من المخاطرة التصديرية لتلك الأسواق؛

ب.الانخفاض الكبير لتكاليف النقل والشحن للسوق المحلي؛

ج.الطلب الكبير على منتجات مشاريع المنطقة من قبل السوق الداخلي(المحلي)، بسبب عدم توفر البدائل فيه.

رابعا: مقارنة بين الأداء التصديري للمنطقتين

من خلال الجداول السابقة (15،16،17،18)، نجد أن الفرق شاسع وكبير بين الأداء التصديري لمنطقة جبل علي ومنطقة بورسعيد، حيث عن قيمة صادرات المنطقة الحرة في جبل علي بلغ في متوسط فترة الدراسة 4697 مليون دولار أي ما يساوي بالتقريب 22 مرة المتوسط السنوي المسجل في منطقة بورسعيد للفترة نفسها، حيث لم يتجاوز المتوسط السنوي في هذه الأخيرة 211 مليون دولار، هذا من حيث القيمة، أما من ناحية تطور ونمو حصيلة الصادرات فنجد أن منطقة جبل علي سجلت زيادة وارتفاع تدريجي ومتواصل بمعدلات موجبة حيث جاوز متوسط المعدل السنوي لنمو قيمة الصادرات في مرحلة الدراسة 23%، بعكس منطقة بورسعيد التي سجلت نموا مضطربا، حيث كانت المعدلات تتأرجح بين الموجبة والسالبة، وكان التذبذب السمة الغالبة على نمو صادراتها، ولكن الملاحظ أيضا أن متوسط معدل النمو السنوي للصادرات في منطقة بورسعيد أكبر من معدل نمو السنوي المسجل في منطقة جبل علي، وهذا راجع لطفرات التي سجلتها الصادرات في هذه المنطقة خاصة في السنتين1991 و1992، في حين نجد أن منطقة جبل علي استطاعت تحقيق واحد من أهم الأهداف التي تقام من أجلها المناطق الحرة وهو ترقية الصادرات وتوجيهها نحو الخارج، بتسجيل معدل سنوي قارب65% من إجمالي صادراتها، في حين شهدنا عكس ذلك تماما في منطقة بورسعيد والتي كانت جل صادراتها توجه نحو السوق المحلية بمتوسط سنوي قدر بـــ69%، رغم أن الأصل في ذلك أن يتم التصدير إلى الخارج ولا يسمح بالتصدير للسوق المحلي إلا بشروط محددة من أهمها:

أ. عدم وجود بدائل تنتج داخل السوق المحلي؛

ب. البيع بالعملات الحرة وليس بالعملة المحلية؛

ج. الحصول على رخصة تصديرية من الجهات المختصة.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين قيمة واردات منطقتي جبل علي وبورسعيد

وبما أن وجود الصادرات مرهون بوجود الواردات، لهذا سنحاول عرض قيمة هذه الواردات الخاصة بكل منطقة، ثم محاولة القيام بمقارنة حول أداء هذا النشاط المهم والذي يعد النصف الثاني والمتمم للنشاط الكلي للمنطقة الحرة.

أولا: واردات منطقة جبل علي:

سنعرض تطور قيمة واردات المنطقة الحرة بجبل علي، وهذا خلال الفترة 1990-2005 ومعرفة أهم المحطات والمراحل التي ميزت وواكبت هذا التطور، كل هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 19: تطور واردات المنطقة الحرة بجبل علي خلال الفترة 1990-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات	معدل نمو الواردات
1990	766.3	-
1991	978.2	%27.65
1992	1336.5	%36.63
1993	1653.1	%23.69
1994	2230.2	%34.91
1995	3189.1	%43.00
1996	4096.1	%28.44
1997	4741.1	%15.74
1998	5165.9	%8.96
1999	5190	%0.47
2000	6326	%21.89
2001	7397.2	%16.93
2002	8861.9	%19.80
2003	11657.6	%31.55
2004	15036.3	%28.98
2005	16894	%12.35
المتوسط السنوي	**5969.97**	**%23.40**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

بالعودة إلى معطيات الجدول رقم 19 يتضح لنا أن واردات المنطقة الحرة بجبل علي عرفت تطورا سريعا، حيث كانت قيمتها في سنة 1990 حوالي 766 مليون دولار، وقد وصلت إلى عتبة 16900 مليون دولار سنة 2005، بمتوسط سنوي بلغ 5970 مليون دولار أمريكي وبمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـــ23.40%، وهذا راجع لكونها أحد أهم المنافذ الجمركية لدخول الواردات بالنسبة لدولة الإمارات وكذا إمارة دبي، خاصة بعد صدور جملة من القرارات والقوانين المنظمة للأعمال القائمة في

المنطقة الحرة من أهمها القانون رقم 2 لسنة 1993 والقانون رقم 2 لسنة 2001 واللذان سبق الإشارة إليهما في المبحث الأول، حيث لمسنا التأثير الإيجابي لمضمون هذه القوانين على فاتورة الواردات في المنطقة الحرة، مما أدى إلى تسجيل الواردات في هذه المنطقة الحرة لمعدلات نمو موجبة، خاصة في السنوات (2003،1995،1994،1992) حيث فاقت نسبة النمو 30%، ونلاحظ أن سنة 1999 كانت قد سجلت أدنى معدل نمو والذي كان في حدود 0.5%.

ثانيا: واردات منطقة بورسعيد

لمعرفة قيمة الواردات ومعدل نموها، سنستعرض بالأرقام لتطورها في المنطقة الحرة ببورسعيد خلال الفترة الممتدة من 1990-2005، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 20: تطور واردات منطقة الحرة بورسعيد في الفترة 1990-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات	معدل نمو الواردات
1990	128.25	-
1991	132.72	%3.89
1992	108.12	-%18.54
1993	118.08	%9.21
1994	82.77	-%29.90
1995	77.53	-%6.33
1996	118.28	%52.56
1997	157.64	%33.28
1998	164.90	%4.61
1999	342.06	%107.43
2000	205.62	-%39.89
2001	216.09	%5.09
2002	219.97	%1.80
2003	260.51	%18.43
2004	287.03	%10.18
2005	304.37	%6.04
المتوسط السنوي	**222.85**	**%10.52**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ومما ورد في الجدول رقم 20 نلاحظ بأن واردات المنطقة الحرة لها نفس سمة الصادرات، حيث عرفت هي الأخرى نسبة نمو متذبذبة وأيضا بطيئة جدا، ولهذا نلمس تراجعا كبيرا في قيمة الواردات خاصة في السنوات (2000،1992،1994)، ولكنها عرفت استقرارا وتطورا في نمو صادراتها في الفترة من (2001-2005) بتسجيل معدلات موجبة، ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نجد بأن المنطقة الحرة قد سجلت تطورا ملموسا في وارداتها حيث لم تتجاوز وارداتها في سنة 1990 مبلغ

129 مليون دولار، وتخطت وارداتها في سنة 2005 مبلغ 304 مليون دولار، بمتوسط سنوي بلغ 223 مليون وبمعدل نمو سنوي قدر بـــ 10.52%، ونود أن نشير إلى أن الواردات لا تشكل مصدر قلق، خاصة إذا علمنا أن جزءا منها يستعمل في إعادة التصدير والجزء الثاني يستعمل في الصناعة، ثم يصدر إلى الداخل أو الخارج، والجزء المتبقي يستعمل لتلبية احتياجات ومتطلبات السوق المحلية من السلع الضرورية التي يتم استيرادها إلى داخل مصر.

ثالثا: مقارنة بين قيمة الواردات في المنطقتين

ومما جاء في الجدولين رقم (20،21) الآنفين نجد بأن الفرق واسع وكبير من حيث قيمة الواردات أيضا، إذ نجد أن المتوسط السنوي لواردات المنطقة الحرة بجبل علي فاق 5900 مليون دولار، في حين أن المتوسط السنوي في منطقة بورسعيد 223 مليون دولار، أي ما يعادل بالتقريب 26 مرة المتوسط السنوي المسجل في منطقة بورسعيد للفترة نفسها، هذا من حيث القيمة أما من ناحية تطور ونمو فاتورة الواردات فنجد أن منطقة جبل علي سجلت زيادة وارتفاع تدريجي ومتواصل بمعدلات موجبة، ولقد جاوز متوسط المعدل السنوي لنمو قيمة الواردات في مرحلة الدراسة 23%، بعكس منطقة بورسعيد التي سجلت نموا متباينا، حيث امتزجت وارداتها بين التطور خاصة في السنوات (1996،1997،1999،2003)، وبالتراجع وذلك في السنوات (1994،1992،2000)، ولكن الملاحظ أيضا أن متوسط معدل النمو السنوي للصادرات في منطقة بورسعيد أقل من معدل نمو السنوي المسجل في منطقة جبل علي، وهذا بسبب كون المنطقة أحد أهم المنافذ الجمركية لإمارة دبي ودولة الإمارات، إضافة إلى كون الموارد التكنولوجية وغيرها غير متوفرة بالمنطقة، مما يستدعي استيرادها من الخارج بالإضافة إلى لأحجار الكريمة والأدوات الثمينة والتي كانت كثيرة الطلب عليها خاصة بحكم موقع دبي كمنطقة سياحية رائدة.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة للتبادل التجاري في منطقتي جبل علي وبورسعيد

نأتي الآن لدارسة حجم التبادل التجاري في المنطقتين، من خلال مقارنة لقيمة تجارتهما الخارجية وكذا وضعية الميزان التجاري أثناء فترة الدراسة، ثم القيام بمقارنة بين المنطقتين، ولهذا سنقوم بدراسة بحجم التبادل التجاري في المنطقة الحرة على حدة، ثم نجري مقارنة بينهما.

أولا: دراسة حجم التبادل التجاري في المنطقة الحرة بجبل علي

سنحاول مناقشة تطور التجارة الخارجية في المنطقة الحرة خلال الفترة الممتدة 1990-2005، وذلك من خلال التطرق إلى حجم التبادل التجاري، وكذلك وضعية الميزان التجاري.

الجدول رقم 21: تطور التجارة الخارجية في منطقة جبل علي في الفترة 1990-2005.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	العجز في الميزان التجاري	إجمالي التبادل التجاري
1990	602.8	766.3	163.5	1369.1
1991	690.2	978.2	288	1668.4
1992	1066.5	1336.5	270	2403
1993	1310.7	1653.1	342.4	1784.8
1994	1619.9	2230.2	610	3850.1
1995	2383.6	3189.1	805.5	5572.7
1996	3180	4096.1	916.1	7276.1
1997	3990.6	4741.1	750.5	8731.7
1998	4309	5165.9	856.9	9474.9
1999	4367	5190	823	9557
2000	4913.5	6326	1412.5	11239.5
2001	6058	7397.2	1339.2	13455.2
2002	7389	8861.9	1472.9	16250.9
2003	9299	11657.6	2358.6	20956.6
2004	11297	15036.3	3739.3	26333.3
2005	12675	16894	4219	29569
المتوسط السنوي	**4696.99**	**5969.97**	**1272.96**	**10593.27**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

من خلال الجدول نلاحظ الواردات كانت دائما أكبر من الصادرات، وهذا ما انعكس على وضعية الميزان التجاري الذي عانى من عجز دائم طيلة فترة الدراسة الممتدة من 1990-2005، حيث سجل عجز مقداره 163 مليون دولار سنة 1990، ثم تناما هذا العجز ليصل إلى 4219 مليون دولار في سنة 2005، بمتوسط عجز سنوي وصل إلى 1273 مليون دولار، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها التعامل السلبي للدول العربية مع منتجات الشركات العاملة في جبل علي، في إطار منطقة التجارة العربية الحرة باعتبارها منتجات منطقة حرة وليست إماراتية المنشأ، ولهذا فهي لا تحظى بالامتيازات والإعفاءات التي تمنحها الاتفاقية، وذلك ما يقودنا إلى طرح السؤال حول مصير الفارق بين واردات وصادرات المنطقة الحرة، طالما لا يتم تصديره، والجواب الذي استنتجناه من خلال تحليلات المختصين والخبراء يكمن في كون المنطقة الحرة تشكل أداة لاستنزاف النقد الأجنبي بدلا من توفيره، وهو الأمر الذي يتعارض مع أهم أهداف إنشاء المنطقة الحرة والمتمثل في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي، ومن خلال بيانات الجدول نجد الحجم الهائل التبادل التجاري للمنطقة والذي كان في بداية فترة الدراسة 1369 مليون دولار، ثم ارتفع ليصل إلى 29569 مليون دولار في سنة

2005، محققا متوسط نمو سنوي جاوز10593 مليون دولار، وهو رقم كبير جدا خاصة في ظل المنافسة المحلية والإقليمية وأيضا بالنظر إلى الظروف السياسية المتوترة.

ثانيا: دراسة حجم التبادل التجاري في المنطقة الحرة بورسعيد

سوف نتطرق بشيء من التحليل لحجم التبادل التجاري، وكذا وضعية ميزان المدفوعات الخاص بمنطقة بورسعيد، وقبل ذلك نستعرض بالأرقام التطور الذي عرفته التجارة الخارجية في المنطقة وهذا خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990-2005، كل هذا يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم22 : تطور التجارة الخارجية في منطقة الحرة بورسعيد في الفترة 1990-2005.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	إجمالي التبادل التجاري
1990	30.36	128.25	-97.89	158.61
1991	34.94	132.72	-97.775	167.66
1992	107.2	108.12	-0.914	215.32
1993	267.88	118.08	149.8	385.97
1994	232.3	82.77	149.592	315.07
1995	228.31	77.53	150.78	305.83
1996	253.37	118.28	117.096	371.65
1997	263.71	157.64	106.066	421.35
1998	276.9	164.9	112	441.8
1999	297.02	342.06	-45.04	639.08
2000	292.21	205.62	86.582	497.83
2001	246.65	216.09	30.56	462.74
2002	230.35	219.97	10.38	450.32
2003	273.76	260.51	13.25	534.27
2004	305.64	287.03	18.61	592.67
2005	310.23	304.37	5.86	614.6
المعدل السنوي	**276.90**	**222.85**	**79.21**	**410.92**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

من خلال بيانات الجدول الماضي نستطيع القول بأن منطقة بورسعيد استطاعت أن تقدم قيمة مضافة لاقتصاد الوطني بصفة عامة وللتجارة الخارجية المصرية بصفة خاصة، وهذا راجع إلى تغطية الصادرات للواردات بنسبة تجاوزت 100% ابتدءا من سنة 1994 وبلغت ذروتها سنة 1995 بما يقارب ثلاثة أضعاف الواردات، أي تحقيق فائض تجاري، وهذا ما انعكس إيجابا على وضعية ميزان الميزان التجاري للمنطقة حيث سجل وطيلة فترة الدراسة فائضا تجاوز في بعض الأحيان قيمة الواردات بل وتعدت قيمته 100 مليون دولار، باستثناء بعض السنوات التي سجل فيها عجز، مما جعل المنطقة تحقق مكسبا مهما وهو تحقيق قيمة مضافة في التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني ككل

والذي يعد أحد الأهداف التي تقام من أجلها المناطق الحرة ولكنه لا يعدو قيمة مضافة محلية وهذا لأن جل الصادرات وكما سجلنا في الجدول رقم 18 تتجه نحو السوق المحلية وهذا ما تعارض مع أحد أهداف إنشاء المنطقة الحرة وهو توفير النقد الأجنبي، أما فيما يخص حجم التبادل فقد شهد تطورا متذبذبا هو الأخر، وهذا راجع كما سبق وأشرنا إلى تباين نمو الصادرات والواردات، ولكن رغم هذا يمكن أن نقول بأن هناك حلة من الاستقرار ميزت السنوات الأخيرة من الدراسة، حيث أنها أضحت تسجل معدلات نمو موجبة، وبالرجوع إلى معطيات الجدول نجد بأن حجم التبادل التجاري قد ارتفع من 158 مليون دولار في سنة 1990، ليصل إلى حدود 615 مليون دولار في سنة 2005، بمتوسط سنوي قدر بـــ410 مليون دولار.

ثالثا: المقارنة بين الحجم التبادل التجاري في منطقتي جبل علي وبورسعيد

بالعودة إلى الجدولين 21 و22 نجد بأن المنطقة الحرة ببورسعيد استطاعت التفوق على منطقة جبل علي، فيما يخص تقديم القيمة المضافة وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 وحتى سنة 2005، حيث سجلت المنطقة فائضا شبه دائم في ميزانها التجاري، بعكس منطقة جبل علي والتي سجلت عجز دائم في ميزانها التجاري وهذا يعود كما سبق وذكرنا إلى كون المنتجات والسلع والمواد الأولية لا تستوفي الطلب الخارجي سواء المحلي أو الأجنبي، وأيضا يرجع إلى الخسائر الرأسمالية المسجلة بفعل التطوير المستمر والدائم للمنطقة الحرة بجبل علي، أما فيما يخص حجم التبادل التجاري فنلاحظ أن هناك فرق شاسع بين المنطقتين، حيث نجد بأن متوسط حجم التبادل التجاري الخاص بمنطقة جبل علي في فترة الدراسة بلغ حوالي 10594 مليون دولار سنويا، في حين توقف متوسط حجم التبادل التجاري لمنطقة بورسعيد لنفس الفترة ما يعادل 411 مليون دولار، أي أن حجم التبادل التجاري في منطقة جبل علي يفوق حجم التبادل التجاري بما يقارب 26 ضعف، وهذا يمكن رده لاختصاص كل منطقة فمنطقة جبل علي منطقة حرة تجارية، أما منطقة بورسعيد في منطقة حرة صناعية ولهذا نلمس الفروق الكبيرة، وأيضا نعود ونذكر بأهمية الموقع الإستراتيجي حيث أشرنا سابقا لكون منطقة جبل علي قريبة من الأسواق الصناعية والاستهلاكية في نفس الوقت مما يجعلها تحقق أرقام وحجم تجارة ضخم مقارنة بمنطقة بورسعيد بمصر.

المبحث الثالث: دور المناطق الحرة محل المقارنة في التجارة الخارجية في الدول الأم

تعتبر المناطق الحرة إحدى الوسائل الهامة التي يتم عبرها تحقيق الأهداف العامة للتجارة الخارجية، وبالتالي نأتي لأهم نقطة في البحث، والتي سنعالج من خلالها دور المناطق الحرة محل

المقارنة في تنشيط التجارة الخارجية في دولها الأم، عبر إبراز ومقارنة انعكاس وتطور الأداء الذي سبق عرضه على حجم التجارة الخارجية في الدول المضيفة، حيث سنقارن انعكاس الأداء التجاري لمنطقتي جبل علي وبورسعيد على التجارة الخارجية في كل من الإمارات ومصر، وهذا من خلال معرفة تأثيرها على الصادرات، ثم الواردات، وأخيرا تأثيرها على مجمل التجارة الخارجية في الدول الأم خلال الفترة الممتدة بين 1990-2005.

المطلب الأول: دراسة مقارنة لانعكاس الأداء التصديري للمنطقتين على إجمالي الصادرات

لنتمكن من تحديد ومقارنة الدور الذي تسهم به منطقتي جبل علي وبورسعيد في الصادرات الوطنية، سنقوم بمعرفة انعكاس الأداء التصديري لكل منطقة على إجمالي الصادرات الوطنية، ثم القيام بمقارنة وتحليل حول هذا الدور الحساس الذي تلعبه.

أولا: انعكاس الأداء التصديري لمنطقة جبل علي الصادرات الإماراتية

حتى نستطيع معرفة تأثير المنطقة الحرة في جبل علي على إجمالي صادرات دولة الإمارات، نبرز بلغة الأرقام مدى مساهمة هذه المنطقة الحرة في إجمالي الصادرات، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 23: دور صادرات منطقة جبل علي في إجمالي الصادرات الإماراتية خلال الفترة 1990-2005.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	صادرات المنطقة الحرة	إجمالي الصادرات الإماراتية	نسبة الصادرات المنطقة الحرة إلى إجمالي الصادرات
1990	602.8	21917	%2.75
1991	690.2	32546	%2.12
1992	1066.5	24271	%4.39
1993	1310.7	23645	%5.54
1994	1619.9	27358	%5.92
1995	2383.6	28908	%8.25
1996	3180	33596	%9.47
1997	3990.6	34013	%11.73
1998	4309	31084	%13.86
1999	4367	35093	%12.44
2000	4913.5	43295	%11.35
2001	6058	42900	%14.12
2002	7389	52653	%14.03
2003	9299	67135	%13.85
2004	11297	83061	%13.60
2005	12675	84654	%14.97
المتوسط السنوي	**4696.99**	**41633.06**	**%9.90**

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على معطيات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (صندوق النقد العربي+ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار+ البنك العالمي+ مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة).

يتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق المساهمة الفعلية والعملية للدور التصديري لمنطقة جبل علي بالنسبة لإجمالي الصادرات الإماراتية خلال السنوات من 1990 وحتى 2005، إذ نجد أن نسبة المساهمة قد عرفت انطلاقة ضعيفة نوعان ما في بداية سنوات الدراسة ولكنها سرعان ما عرفت نموا كبيرا وسريعا حيث نجد أن النسبة قد فاقت11% وذلك من سنة 1997 وحتى نهاية سنة2005، وقد سجل نسبة المتوسط السنوي في حدود 10%، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتوسط السنوي في صادرات إمارة دبي وحدها ولنفس الفترة بلغت 57%، وهي نسبة معتبرة تظهر بجلاء الأهمية الاقتصادية والتجارية لهذه المنطقة بالنسبة لإمارة دبي أو للدولة الإمارات، مما جعل من إمارة دبي محطة ترانزيت للتجارة الإقليمية والدولية.

ثانيا: انعكاس الأداء التصديري لمنطقة بورسعيد الصادرات المصرية

حتى يتسنى لنا معرفة انعكاس الأداء التصديري لمنطقة بورسعيد على إجمالي الصادرات المصرية، سنعمل على عرض إسهامات هذه المنطقة في الصادرات المصرية بالبيانات والأرقام من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم 24: دور صادرات منطقة بورسعيد في إجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة 1990-2005.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	صادرات المنطقة الحرة	إجمالي الصادرات المصرية	نسبة الصادرات المنطقة الحرة إلى إجمالي الصادرات
1990	30.36	3924	%0.77
1991	34.94	4164	%0.84
1992	107.2	3670	%2.92
1993	267.88	3545	%7.56
1994	232.3	3473	%6.69
1995	228.31	4691	%4.87
1996	253.37	4967	%5.10
1997	263.71	5525	%4.77
1998	276.9	4403	%6.29
1999	297.02	5237	%5.67
2000	292.21	7061	%4.14
2001	246.65	7249	%3.40
2002	230.35	7250	%3.18
2003	273.76	8987	%3.05
2004	305.64	12247	%2.50
2005	310.23	16073	%1.93
المتوسط السنوي	**228.18**	**6404.13**	**%3.98**

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (الأمم المتحدة+ صندوق النقد العربي+ البنك العالمي+ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

نلمس من خلال معطيات المذكورة في الجدول الماضي بأن تأثير صادرات المنطقة الحرة ببورسعيد على إجمالي الصادرات المصرية كان ضئيلا جدا في العامين(1990، 1991)، حيث لم تتعدى النسبة 1%، ولكن الوضع عرف تحسنا ملحوظا حيث قفزة هذه النسبة من 2.92% في عام 1993 لتصل إلى 7.56%، وهي أعلى نسبة سجلتها طيلة فترة الدراسة، ثم عرفت تباينا وتذبذبا في السنوات التالية ولكنها عادت لتسجل تراجعا بعد سنة 2002 وبخاصة في سنة 2005 أين لم تتجاوز نسبة المساهمة 1.93%، وهذا ما أرجعناه إلى تداعيات قانون الإلغاء التدريجي الذي صدر بحق المنطقة في سنة 2002، وعموما نجد بأن صادرات المنطقة الحرة ببورسعيد تساهم وتأثر ولو بنسبة معتبرة في إجمالي الصادرات المصرية، حيث سجلت معدل نسبة سنوي قارب 4%، وهي نسبة تستحق الإحترام خاصة في ظل الظروف والأوضاع الصعبة التي عاشتها المنطقة خلال فترة الدراسة.

ثالثا: مقارنة انعكاسات الأداء التصديري في المنطقتين على إجمالي صادرات الدولتين

من الجدولين السابقين نستقي جملة من الملاحظات فيما يخص تأثير الأداء التصديري للمنطقتين على صادراتها الإجمالية للدولتين، حيث نجد بأن كل من منطقتي جبل علي وبورسعيد عرفتا انطلاقة ضعيفة في بداية التسعينات حيث لم تسجل المنطقتين تأثير كبير في قيمة وحجم صادرات الدولتين، ولكن بعد ذلك عرفت تطورا ملحوظا في نسبة مساهمة المنطقتين لكن مع تباين كبير، إذ نجد أن منطقة جبل علي بدبي تمكنت من فرض نفسها على إجمالي الصادرات لدولة الإمارات حيث نجد بأنها تساهم بنسبة وصلت إلى حدود 15% في سنة 2005 بمتوسط معدل سنوي قارب 10%، ولكن المنطقة الحرة ببورسعيد لم تتمكن من اكتساب المكانة التي تحتلها نظيرتها الإماراتية، حيث أن نسبة المساهمة في إجمالي الصادرات المصرية لم تتعدى 7.6% وكان ذلك في سنة 1993، ولكنها تراجعت بعد ذلك لتسجل في الأخير متوسط معدل سنوي قدر بـــ 4% في الفترة الممتدة من 1990-2005، وهي نسبة لا يستهان بها خاصة في ظل وجود ثمانية مناطق حرة أخرى، وعلى العموم يمكن القول أن المنطقتين تمكنتا من التأثير على إجمالي الصادرات في الدولتين ولكن كل منطقة حسب إمكانياتها وقدراتها.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة لانعكاس قيمة واردات المنطقتين على إجمالي الواردات في الدولتين

تعد الواردات الجزء الثاني والمتمم لعملية التبادل التجاري ولهذا سنجري مقارنة بين تأثير الأداء التوريدي للمنطقتين على إجمالي واردات الدولتين وكما درجنا عليه في هذا البحث سنقدم انعكاس أداء قيمة واردات المنطقة الحرة على فاتورة الواردات الإجمالية لكل بلد على حدة ثم نقوم بالمقارنة بينها.

أولا: انعكاس قيمة واردات المنطقة الحرة بجبل علي على الواردات الإجمالية لدولة الإمارات

تعتبر واردات المنطقة الحرة بجبل علي نقطة تستحق الاهتمام نظرا إلى الحجم الكبير لوارداتها وأرجعنا السبب وراء ذلك في كون المنطقة تعتبر أحد أهم المنافذ الجمركية في إمارة ودبي ودولة الإمارات ولهذا سنقوم بمعرفة تطور نسبة مساهمة المنطقة ومكانتها بالأرقام أثناء الفترة من 1990 وحتى سنة 2005 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 25: تطور تأثير واردات المنطقة الحرة في إجمالي الواردات الإماراتية خلال الفترة 1990-2005

الوحدة:مليون دولار أمريكي

السنوات	واردات المنطقة الحرة	إجمالي الواردات الإماراتية	نسبة واردات المنطقة الحرة إلى إجمالي الواردات
1990	766.3	11472	%6.98
1991	978.2	13675	%7.15
1992	1336.5	17141	%7.80
1993	1653.1	19520	%8.47
1994	2230.2	22689	%9.83
1995	3189.1	23481	%13.58
1996	4096.1	25832	%15.86
1997	4741.1	26603	%17.82
1998	5165.9	30524	%16.92
1999	5190	34613	%15
2000	6326	39584	%15.98
2001	7397.2	41700	%17.74
2002	8861.9	41819	%21.19
2003	11657.6	45850	%25.43
2004	15036.3	61820	%24.32
2005	16894	67650	%24.97
المتوسط السنوي	**5969.97**	**32748.31**	**%15.56**

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على معطيات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (صندوق النقد العربي+ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار+ البنك العالمي+ مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة).

عبر الجدول السابق نجد بأن المنطقة الحرة بجبل علي استطاعت تحقيق تأثير معتبر بل محسوسا على إجمالي الواردات الإماراتية، وهذا انطلاقا من بداية التسعينات حيث كانت نسبة المساهمة في الصادرات قاربت 10%، ثم تطورت هذه النسبة لتبلغ في منتصف التسعينات 15%، وقد واصلت نموها لتبلغ في بداية الألفية الحالية نسبة جاوزت 20% بمتوسط معدل نمو سنوي فاق 15.5% في الفترة الممتدة من 1990-2005، يعد متوسط المعدل السنوي لمساهمة المنطقة الحرة في إجمالي واردات إمارة دبي قد وصل لنسبة تعادل 28% في الفترة ذاتها، هذا ما يقودنا للقول بأن

المنطقة أسهمت وبشكل في تطور ونموا واردات إمارة دبي بشكل خاص وإجمالي واردات دولة الإمارات بصفة عامة، وهذا ما أهلها لتكون أحد أكبر المنافذ الجمركية في دولة الإمارات.

ثانيا: انعكاس قيمة واردات المنطقة الحرة بورسعيد على الواردات الإجمالية لدولة مصر

وحتى نتمكن من معرفة مدى تأثير واردات المنطقة الحرة ببورسعيد على إجمالي الواردات الكلية المصرية، سنقوم بعرض تطور مساهمتها في الفترة الممتدة من 1990-2005 وذلك من خلال الجدول الأتي الذي يبين تطور تأثير واردات المنطقة الحرة في إجمالي الواردات المصرية خلال الفترة 1990-2005:

الجدول رقم 26: تطور تأثير واردات المنطقة الحرة في إجمالي الواردات المصرية خلال الفترة 1990-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	واردات المنطقة الحرة	إجمالي الواردات المصرية	نسبة واردات المنطقة الحرة إلى إجمالي الواردات
1990	128.25	10303	%1.24
1991	132.72	8052	%1.65
1992	108.12	8325	%1.30
1993	118.08	8216	%1.44
1994	82.77	9487	%0.87
1995	77.55	11764	%0.66
1996	118.28	13036	%0.91
1997	157.64	13245	%1.19
1998	164.9	14617	%1.13
1999	342.06	15164	%2.26
2000	205.62	15382	%1.30
2001	216.09	13959	%1.55
2002	219.97	12879	%1.71
2003	260.51	13188	%1.98
2004	287.03	18895	%1.52
2005	304.37	23818	%1.28
المتوسط السنوي	**182.75**	**13145.63**	**%1.01**

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (الأمم المتحدة+ صندوق النقد العربي+ البنك العالمي+ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

من خلال معطيات الجدول الماضي نجد بأن واردات المنطقة الحرة ببورسعيد لم يكن لها تأثير كبير على حجم الواردات الإجمالية المصرية، والدليل على ذلك أن نسبة المساهمة لم تتعدى 2.3% وهذا طيلة فترة الدراسة من 1990-2005، وإذا أردنا توصيف فعلي وعملي نجد بأن نسب المسجل كانت محصورة في المجال [0.7%،2.3%]، ويمكننا تقسيم هذا التطور إلى ثلاثة مراحل أساسية هي من 1990-1993 كانت نسبة مساهمة المنطقة الحرة في إجمالي الواردات تفوق 1%، ثم تأتي المرحلة

الثانية 1994-1996 وامتازت بتراجع نسبة المساهمة والتأثير إلى ما دون 1% وتعد أسوء المراحل في تاريخ واردات المنطقة، وأخيرا المرحلة الثالثة وتمتد من 1997-2005 وامتازت بعودة مساهمة المنطقة في الواردات الإجمالية إلى نسبة فاقت 1%،وعموما كان متوسط نسبة واردات المنطقة الحرة ببورسعيد إلى إجمالي الصادرات المصرية قد بلغ 1.01%، ونجد بأن أضعف نسبة مساهمة سجلت سنة 1995 حيث أنها لم تتعدى 0.7%، في المقابل سجلت سنة 1999 أعلى نسبة مساهمة والتي كانت في حدود 2.26%.

ثالثا: مقارنة انعكاسات الأداء التوريدي في المنطقتين على إجمالي واردات الدولتين

من النظرة الأولى إلى معطيات الجدولين الماضيين رقم (25 و26) فيما يخص مساهمة قيمة واردات المنطقتين على الفاتورة الإجمالية لواردات الدولتين نجد أن هناك تباين كبير بين كل من منطقتي جبل علي وبورسعيد، وذلك من خلال الأرقام والنتائج المتوصل إليها، حيث نجد بأن المنطقة الحرة بجبل علي استطاعت فرض نفسها وتسجيل أرقام معتبرة وصلت أحسن نسبة مسجلة إلى حدود 25.5% وذلك في سنة 2003، في حين لم تتجاوز أحسن نسبة في منطقة بورسعيد 2.3%، وإذا رجعنا إلى أدنى نسبة نجد بأن أدنى نسبة سجلتها منطقة جبل على بلغت 7% وكان ذلك في سنة 1990، في حين كانت أدنى نسبة حققتها المنطقة الحرة ببورسعيد كانت في سنة 1995 بنسبة لم قاربت 0.7%، وإذا أردنا التفصيل أكثر نجد بأن أدنى نسبة سجلتها منطقة جبل علي تفوق أعلى نسبة سجلتها منطقة بورسعيد بمرتين ونصف تقريبا، وهذا فرق كبير جدا.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة لانعكاس التبادل التجاري في المنطقتين على التجارة الخارجية للدولتين

نأتي الآن لأهم نقطة في الفصل الثالث وهي مقارنة تأثير حجم التبادل التجاري لكل من منطقتي جبل علي وبورسعيد على حجم إجمالي التجارة الخارجية في كل من دولتي الإمارات ومصر على التوالي، حيث وكما انتهجنا منذ بداية الدراسة سنحلل تأثير التبادل التجاري المحقق في كل منطقة على التجارة الخارجية للبلد المضيف لها، ثم نعمل بعد ذلك على مقارنة المعطيات والبيانات المتحصل عليها وأيضا النتائج المتوصل إليها.

أولا: انعكاس أداء التبادل التجاري في منطقة جبل علي على التجارة الخارجية الإماراتية

وكي يتسنى لنا دراسة وتقدير بشكل أحسن لانعكاس ومدى مساهمة التبادل التجاري المسجل في المنطقة الحرة بجبل علي على إجمالي التجارة الخارجية في دولة الإمارات، نورد الجدول الموالي

والذي يصف تطور الأهمية النسبية للتبادل التجاري في منطقة جبل علي على مجمل حجم التجارة الخارجية الإماراتية في الفترة الزمنية من 1990-2005:

الجدول رقم 27: تطور تأثير التبادل التجاري للمنطقة الحرة في إجمالي التجارة الخارجية الإماراتية خلال الفترة 1990-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	حجم التبادل التجاري في المنطقة	إجمالي التجارة الخارجية الإماراتية	نسبة التبادل التجاري للمنطقة الحرة إلى إجمالي التجارة الخارجية
1990	1369.1	33389	%4.10
1991	1668.4	46221	%3.61
1992	2403	41412	%5.80
1993	1784.8	43165	%4.14
1994	3850.1	50047	%7.69
1995	5572.7	52389	%10.64
1996	7276.1	59428	%12.24
1997	8731.7	60616	%14.41
1998	9474.9	61608	%15.38
1999	9557	69706	%13.71
2000	11239.5	82879	%13.56
2001	13455.2	84600	%15.90
2002	16250.9	94472	%17.20
2003	20956.6	112985	%18.55
2004	26333.3	144881	%18.18
2005	29569	152304	%19.41
المتوسط السنوي	**10593.27**	**74381.38**	**%12.16**

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على معطيات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (صندوق النقد العربي+ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار+ البنك العالمي+ مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة).

من خلال بيانات الجدول السابق نجد بأن المنطقة الحرة بجبل علي كان لها تأثير كبير نسبيا على إجمالي التجارة الخارجية لدولة الإمارات، ولكن يمكن التميز بين مرحلتين أساسيتين حيث تمتد المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى سنة 1994، وتعتبر المرحلة الأضعف وذلك أن نسبة المساهمة تراوحت بين 3.6% و7.7% ولم يتجاوز معدل النسبة المتوسطة لهذه المرحلة 5.07%، أما المرحلة الثانية فهي تبدأ من سنة 1995 وحتى سنة 2005 وتعتبر المرحلة الأحسن والأمثل حيث أن نسبة المساهمة في التجارة الخارجية لم ينزل تحت 10% بل وصل إلى 19.41% وذلك في سنة 2005 بمعدل نسبة متوسطة لهذه لمرحلة جاوز 15.38%، مما رشحها لتنال كما سبق وأسلفا جائزة أفضل منطقة حرة من طرف الإتحاد الدولي للمناطق الحرة وذلك في سنة 2004.

ثانيا: انعكاس أداء التبادل التجاري في منطقة بورسعيد على التجارة الخارجية المصرية

ولكي نعرف التأثير الذي حققه حجم التبادل التجاري في منطقة بورسعيد على إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية في الفترة ما بين سنتي 1990 و2005، سنعمل على عرض التطور الذي مرت به ونقارنه بحجم التجارة الخارجية المصرية للفترة ذاتها ثم نستخرج نسبة مساهمة هذا التبادل في مجمل التجارة الخارجية كل ذلك سيتم عبر الجدول التالي:

الجدول رقم 28: تطور تأثير التبادل التجاري للمنطقة الحرة في إجمالي التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة 1990-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	حجم التبادل التجاري في المنطقة الحرة	إجمالي التجارة الخارجية المصرية	نسبة التبادل التجاري للمنطقة الحرة إلى إجمالي التجارة الخارجية
1990	158.61	14226.5	%1.11
1991	167.66	12216	%1.37
1992	215.32	11995	%1.80
1993	385.96	11761	%3.28
1994	315.07	12960	%2.43
1995	305.86	16455	%1.86
1996	371.65	18003	%2.06
1997	421.35	18770	%2.24
1998	441.8	19020	%2.32
1999	639.08	20401	%3.13
2000	497.83	22443	%2.22
2001	462.74	21208	%2.18
2002	450.32	20129	%2.24
2003	534.27	22175	%2.41
2004	592.67	31142	%1.90
2005	614.6	39891	%1.54
المتوسط السنوي	**410.92**	**19549.72**	**%2.13**

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (الأمم المتحدة+ صندوق النقد العربي+ البنك العالمي+ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

انطلاقا من الأرقام المسجلة في الجدول الماضي، نجد بأن إجمالي التجارة الخارجية المصرية لم يتأثر كثيرا بحجم التبادل التجاري المسجل في المنطقة الحرة ببورسعيد، وذلك أن أكبر نسبة سجلت على مدار فترة الدراسة كانت سنة 1993 ولم تتعدى 3.30%، في حين شهدت بقية السنوات شبه ثبات واستقرار في النسبة حيث تراوحت بين 1% و2%، ليسجل في النهاية معدل نسبة متوسطة قدرها 2.13%، في الفترة الممتدة 1990-2005، وهذا ما نرجعه إلى تأثر هذا الأداء للحجم الكبير لفاتورة الواردات المصرية.

ثالثا: مقارنة لانعكاس التبادل التجاري في المنطقتين على التجارة الخارجية للدولتين

بالرجوع إلى كل ما سبق في هذا المبحث، وفي مقارنة لانعكاس التبادل التجاري في المنطقتين على التجارة الخارجية للدولتين نجد بأن الفرق كبير وشاسع بين المنطقتين، وذلك بالأرقام والبيانات وحتى النتائج التي توصلنا إليها، ولهذا نجد بأن منطقة جبل علي تمكنت من فرض كلمتها ومنطقها على إجمالي حجم التجارة الخارجية الإماراتية حيث وصلت نسبة المساهمة إلى حوالي 20%، ولم تقل عن 6% بنسبة متوسطة سنوية تعادل 12.16%، ولكن إذا رجعنا إلى منطقة بورسعيد نجد بأن نسبة التأثير لم تتجاوز 3.3% طيلة فترة الدراسة، بمتوسط نسبة سنوية تجمدت عند 2.13%، أي بمعنى أن الفرق وبعملية حسابية يكون 10.03%، وهو فرق كبير بين مساهمة ودور المنطقتين على إجمالي التبادل التجاري المنطقتين، وذلك لأن منطقة جبل علي تعد أنجح منطقة حرة تجارية في العالم وهذا ليس بفضل الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة في المنطقة، والتي تشكل أحد العوامل التي تساعد على النجاح، إلا أن العامل الأكبر يرجع إلى الدور الكبير الذي يلعبه الموقع الجغرافي الاستراتيجي، ونظام الاقتصاد الحر والبنية التحتية المتطورة والخدمات المتميزة والاستقرار السياسي، الأمني والاقتصادي، بينما كان القانون الذي صدر في سنة 2002 والقاضي بالإلغاء التدريجي للمنطقة الحرة ببورسعيد بمثابة تهديد حقيقي لمشاريع المنطقة الحرة، وبالتالي الانعكاس السلبي على الأداء التجاري للمنطقة الحرة ككل.

خلاصة:

مما سبق وكخلاصة لما تم طرحه، يمكننا القول بأن كل من دول الإمارات ومصر والجزائر عرفت إقامة مناطق حرة، من أبرزها منطقة جبل علي بدبي ومنطقة بورسعيد بمصر ومنطقة بلارة بجيجل، حيث تناولنا نشأة وتطور كل منطقة والمراحل والمحطات التي مرت بها، ثم حاولنا المقارنة بينها انطلاقا من الخصوصية التي تمتعت بها كل منطقة وذلك من خلال المقومات والتسهيلات والحوافز المقدمة من أجل ضمان نجاحها، إلا أننا توصلنا إلى أنها لم تستطع مواجهة المعوقات بسبب الإهمال والذي كان سببا في فشل مشروع منطقة بلارة، أو عدم الاهتمام والذي دفع إلى إلغاء منطقة بورسعيد، ولكننا لمسنا نجاح منقطع النظير لمنطقة جبل علي بالإمارات.

وفي المبحث الثاني ومن خلال دراسة مقارنة للأداء التجاري في كل من منطقتي جبل علي وبورسعيد، حيث تناولنا بالدراسة والتحليل لأدائها التصدير والتوريدي وأيضا إجمالي التبادل التجاري سواء من وجدنا بأن الفرق شاسع وكبير بين المنطقتين، حيث نجد بأن منطقة جبل علي تعتبر تجربة متميزة، أما هذا الفرق في حجم التعاملات فقد أرجعناه لاختصاص كل منطقة.

أما فيما يخص دور هذه المنطقتين في تنشيط وزيادة حجم التبادل التجاري في الدولتين ومن خلال المقارنة التي أجريناها، توصلنا إلى أن منطقة جبل علي تمكنت من تحقيق أهم الأهداف المرجوة من إقامتها، ولكن منطقة بورسعيد عجزت أن تواكب نظيرتها الإماراتية وهذا ما أدى إلى صدور القانون رقم 2 لسنة 2002، والمتعلق بالإلغاء التدريجي لنظام المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد.

ويبقى لنا القول في الأخير أن تباين الدول الثلاث فيما يخص اهتمامات كل منها بالمناطق الحرة، وتباينها فيما يتعلق بدرجة الجاذبية لها، أداءها، وإمكاناتها في كل منها يعود ليعكس حقيقة التباين بينها فيما يخص العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومختلف الأجزاء الأخرى المشكلة للمناخ الاستثماري والتجاري.

الخاتمة العامة

خلاصة عامة:

إن التغيرات والتحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي من أهمها تعاظم نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في التبادل الدولي، حيث يتوافق بدرجة كبيرة مع التحول الذي يحدث في النظام التجاري لتكريس مبدأ تحرير التجارة العالمية، والتحول من إستراتيجية إحلال الواردات إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، وذلك لأن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير هي النتاج الطبيعي للتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة، وذلك لزيادة تبادل وتدفق السلع والخدمات عن طريق وسائل ووسائط عديدة ومتعددة من بينها نظام المناطق الحرة، ومما لا شك فيه أن هذه التطورات والمتغيرات الاقتصادية تلقي بظلالها على هذا النظام وآليات التعامل معه، واتجهت الكثير من الدول النامية لإقامة المناطق الحرة كوسيلة من وسائل تطبيق إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وخاصة في تجارب دول جنوب شرق آسيا وأخذت بعض الدول في العالم تحذو حذوها وفي مقدمتها الدول العربية، والذي تتمحور حوله موضوع دراستنا والتي كانت تدور حول دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية لهذا فقد ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري المناطق الحرة بصفة عامة ثم عرجنا في الفصل الثاني إلى التأثير والدور الإيجابي لهذه المناطق في تنشيط التجارة الخارجية في بعض البلدان العربية من خلال عرض عدة تجارب، وفي الفصل الثالث أجرينا دراسة مقارنة لدور وتأثير الأداء التجاري لكل من منطقة جبل علي بالإمارات ومنطقة بورسعيد بمصر وكذا منطقة بلارة بالجزائر على حجم التبادل التجاري لكل بلد.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة، سنقوم باختبار فرضياتها التي تم وضعها سابقا في المقدمة كإجابات ونتائج أولية لدراسة هذا الموضوع، ويتضح ذلك على النحو التالي:

إثبات صحة الفرضية الأولى: التي تتلخص في تنوع وتعدد صور المناطق الحرة في العالم، مرتبط بالتطورات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي ماضيا وحاضرا، فبعد أن كانت مجرد مناطق تمنح فيها المشاريع التجارية بعض الامتيازات بغية تنشيط التجارة العابرة، أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط، ثم نمت وشملت مشاريع التصنيع الثقيل فتطورت أيضا وشملت إلى جانب مشاريع التصنيع أنشطة مناطق الخدمات وحاليا مع بداية تنامي الاقتصاد الرقمي أنشأت مناطق الإلكترونية الحرة، والمناطق العلمية الحرة؛

إثبات صحة الفرضية الثانية: حيث أوضح التحليل أن نجاح المناطق الحرة يرتبط بتوفر جملة من مقومات الإنشاء وبتوفير مجموعة من العوامل المرتبطة ببعضها البعض، فالمناطق الحرة الناجحة في العالم كانت دائما متوفرة لديها مقومات جذب الاستثمارات كالبنية التحتية والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني وتبسيط الإجراءات الإدارية ومستوى الخدمات، مع اقتناع الباحث أن هذه المقومات والعوامل لا تضمن وحدها نجاح المنطقة الحرة، بل يجب تجنب المعوقات والعراقيل التي يمكن أن تكون حائلا بين هذه المناطق وبين تحقيق الأهداف المرجوة من إقامتها؛

إثبات صحة الفرضية الثالثة: والتي تفترض أن المناطق الحرة في البلدان العربية تعمل على زيادة حجم التبادل التجاري وإضفاء ديناميكية أكبر على حركة التجارة الخارجية العربية بفضل التسهيلات والحوافز الممنوحة لها، حيث بينت الدراسة صحة هذه الفرضية ولكن مع عدم قابليتها للتعميم على كل البلدان العربية، وذلك لتباين وتمايز تأثير أداء هذه المناطق على تجارتها الخارجية، حيث شهدت بعض الدول خاصة في الشرق الأوسط تجارب إيجابية ومتميزة، بخلاف بعض الدول الأخرى التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها؛

إثبات صحة الفرضية الرابعة: وتنص على أن بعض البلدان العربية التي تبنت تجربة المناطق الحرة نشاطا إيجابيا ملحوظا في تجارتها الخارجية كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة ومصر، بعكس بعض البلدان العربية الأخرى التي لم تعر هذه المناطق اهتماما بالغا كما هو الحال في الجزائر، ومن خلال التحليل نؤكد صحة هذه الفرضية حيث أثبتت التجارب فعاليتها خاصة في كل من الإمارات ومصر، بأفضلية وتميز للمناطق الحرة الإماراتية، حيث أبانت عن نتائج رائدة وممتازة، بعكس الجزائر والتي لم تتجاوز نسبة صادراتها خارج قطاع المحروقات 3%.

نتائج الدراسة:

وعلى ضوء ذلك، توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

1. أن المناطق الحرة هي ظاهرة قديمة وجديدة في نفس الوقت، وذلك لأنها وجد قبل أكثر من ألفي عام، حيث أنها كانت تقتصر وجودها في شكل موانئ ومرافئ، ولكنها تعد ظاهرة جديدة نظرا للأوضاع والتغيرات التي أدخلت عليها خاصة بعد فترة الستينيات، والتي عرفت بروز نظام اقتصادي جديد طغت فيه العولمة، فأصبحنا نشهد ما يطلق عليه اقتصاد الكوننة أو اقتصاد العولمة، وهذا الاقتصاد بني على تطورات وتحولات لم يشهد لها مثيلا في عمقها اتساعها وسرعتها دفعت في اتجاه زيادة ترابط العالم وانكماشه، وتلاشت فيه الحدود والحواجز والمسافات، فأصبحت تتدفق السلع

والخدمات والأموال والأفكار وحرية كبيرة على نطاق واسع وأضخم من ذي قبل، ولهذا فقد ظهرت أشكال وأنواع جديدة من المناطق الحرة كالمناطق الحرة الصناعية والخدمية ولكنها في مجملها تسعى إلى تحقيق أهداف متشابهة؛

2. عدم الإجماع حول تعريف موحد ومحدد توصف به المناطق الحرة، ولكـــن هنـــاك معـــايير وأسس يقوم عليها مفهوم لما يمكن أن يسمى بالمنطقة الحرة، ويرجع هذا الاختلاف في التسمية للتوسع في الأنشطة التي تخصص لمزاولتها في هذه المناطق (تجارية، صناعية، خدميـــة)، أو إلـــى الجهـــة المسؤولة عن إدارتها (عامة، خاصة)، وذلك أن المناطق الحرة قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم فالمناطق الحرة فكرتهـــا تتقـــاطع وتلتقي مع أهداف وجوهر التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة؛

3. نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها، يتوقف على توفر عدة مقومات وتوفير حزمة من العوامل في سبيل إنجاحها، بداية من مقومات الإنشاء إلى غاية العوامل المحيطة والمساعدة لها لتحقيق أهدافها وذلك عن طريق تزويد المناطق الحرة بالبنية الأساسية الضرورية للأنشطة، ووضع وتطبيق نظام متكامل من الحوافز والتسهيلات، وكذا السعي للتعريف بهذه المناطق في أسواق المال العالمية ومراكز الصناعة وتوفير إدارة ذات كفاءة ومرونة لتسيير المنطقة، وإجمالا نجاح المناطق الحرة ليس مرتبط بتوفير مناخ استثماري ملائم ومشجع بكل أبعاده منها البيئية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية، وتلك الأبعاد الخاصة بالسياسات الاقتصادية وكذلك الخاصة بمؤشرات أداء الاقتصاد الوطني فقط، بل أي تفادي وتجنب المعوقات والعراقيل، والتي كانت السبب وراء إلغاء وفشل الكثير من المناطق الحرة عبر العالم؛

4. قامت البلدان العربية كغيرها من الدول بإنشاء وتبني فكرة المناطق الحرة، حيث جاوز عدد المناطق الحرة في الدول العربية 35 منطقة موزعة على 13 دولة، وبحجم إجمالي لتجارة الخارجية البينية لهذه المناطق بلغ 8 مليار دولار أمريكي مطلع العام 2009؛

5. كانت تجربة المناطق الحرة في البلدان العربية في مجال تنشيط التجارة الخارجية وزيادة حجم التبادل التجاري إيجابية على العموم وخاصة في الأردن والإمارات، حيث سجلت المناطق الحرة في الأردن نسبة جاوزت 60%، تلتها المناطق الحرة في الإمارات بنسبة قاربت 30%، وبنسبة أقل سورية ومصر حيث سجلت أكبر نسبة مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخارجية في الدولتين على مدار

سنوات العشرية الأخيرة 21% و15%، في حين لم ترقى المناطق الحرة في اليمن لتجاري مثيلاتها وذلك أن النسبة لم تتعدى 8%؛

6. لم تستطع الدول العربية إيجاد صيغة توافقية لمعالجة المعاملة السلبية لمنتجات المناطق الحرة في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، رغم الدراسات والنقاشات التي دارت حول الموضوع، حيث تسعى الدول المضيفة لهذه المناطق لإيجاد آلية مناسبة وواضحة تكفل معالجة هذه القضية، ولكن المشكل يظل مطروحا إلى الآن؛

7. لم تنجح منطقة بلارة الحرة بجيجل في تحقيق الأهداف المرجوة من إقامتها، رغم المقومات والعوامل التي سخرتها الحكومة الجزائرية لذلك، حيث عرف المشروع نهاية سريعة دون أن يرى النور، وهذا لعدة أسباب أهمها العامل السياسي والأمني، وأيضا غياب التخطيط المسبق وأيضا قلة التجربة والخبرة الجزائرية في هذا المجال، وعدة أمور وعراقيل لم يكشف عنها الستار لحد الساعة؛

8. رغم الخصوصيات الجغرافية وكذا مقومات الإنشاء وأيضا عوامل النجاح التي توفرت في المناطق الثلاثة، إلى أن منطقة جبل علي تفوقت على نظيرتيها بحكم عاملين مهمين هما الموقع الإستراتيجي المتميز، وأيضا الاهتمام المنقطع النظير من طرف حكومة دبي بتطوير وتحديث هذه المنطقة، لتواكب متطلبات وتطلعات الاقتصاد المحلي والعالمي؛

9. كشفت دراسة المقارنة عن وجود فرق شاسع وكبير بين الأداء التجاري في كل من منطقة الإماراتية جبل علي بدبي والمنطقة الحرة المصرية ببورسعيد، حيث تفوقت منطقة جبل علي على نظيرتها الإماراتية في جميع النواحي، ماعدا كون منطقة بورسعيد قد حققت قيمة مضافة (فائض تجاري) في صافي تجارة المنطقة الحرة، بعكس منطقة جبل علي والذي عانى ميزانها التجاري من عجز دائم؛

10. استطاعت منطقة جبل علي أن تفرض وترصد لنفسها مكانة مهمة في التجارة الخارجية الإماراتية، حيث شكلت نسبة كبيرة وصلت إلى حدود 20%، وهو معدل كبير إذا علمنا أن الإمارات تمتلك أكثر من 6 مناطق حرة أخرى منتشرة عبر إمارات الدولة، وهو ما أهلها لتختار كأحسن منطقة حرة في العالم؛

11. لم يشفع الأداء التجاري خصوصا والاقتصادي عموما للمنطقة الحرة بورسعيد بالبقاء، حيث صدر في حقها قانون إلغاء في سنة 2002؛ والذي يقضي بالإلغاء التدريجي للمنطقة لكن ذلك لم يتم رغم مرور 10 سنوات عن صدوره؛

الاقتراحات المقدمة:

على أساس النتائج التي تم استخلاصها، يمكننا الخروج ببعض الاقتراحات التي نأمل أن تسهم إيجابيا ولو بقدر بسيط في تطوير دور المناطق الحرة في تنمية وتنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ تطوير الإتحاد العربي للمناطق الحرة، حيث يصبح يهتم أكثر بمشاكل وعراقيل المناطق الحرة ويشجعها على الاستثمار ويدعم حركة وحجم التجارة فيها، وكذا تدعيمه من خلال إنشاء بنك عربي للمعلومات الاقتصادية متخصص بشؤون المناطق الحرة؛
- ✓ عصرنة المناطق الحرة العربية وتحديثها باستمرار والاستفادة من التجربتين الإماراتية والأردنية، مع القيام بالدراسات والأبحاث من أجل تطوير المناطق الحرة العربية؛
- ✓ تنشيط الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية لإقامة مناطق حرة مشتركة، كما هو الحال مع سوريا والأردن، وهذا لبعث أفاق جديدة للتكامل الاقتصادي العربي؛
- ✓ إيجاد آليات وحلول عاجلة لإدراج منتجات وسلع المناطق الحرة العربية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير؛ وبناءا على النتائج السالفة الذكر، وما تم تقديمه من اقتراحات، نورد بعض الآفاق للدراسة، وهي عبارة عن مواضيع للبحث، يمكن أن تكون إشكاليات لمواضيع بحث في المستقبل:

- **المناطق الحرة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛**
- **المناطق الحرة العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة؛**
- **دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة؛**
- **المناطق الحرة المشتركة كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.**

وفي الختام نرجو أن نكون قد وفقنا ولو بالقليل في إعطاء الموضوع حقه من الدراسة، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أبو ستيت فؤاد: **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004.
2. أبو قحف عبد السلام: **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
3. أحمد السريتي محمد: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
4. أحمد حشيش عادل ومحمود شهاب مجدي: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
5. أحمد حشيش عادل: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010.
6. بكري كامل: **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
7. بن محمود سكينة: **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
8. بوخاري لحلو موسى: **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
9. جاسم محمد: **التجارة الدولية**، دار زهران، عمان، الأردن، 2006.
10. حسن الصرن رعد: **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا، القاهرة، مصر، 2000.
11. حسن جمعة حازم: **الاستثمار الدولي في المناطق الحرة مع دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995.
12. حسن عوض الله زينب: **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
13. خبراء بالمنظمة العربية للعلوم الإدارية: **تطوير أداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختلفة**، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.
14. الخصاونة محمد قاسم: **الاستثمار في المناطق الحرة**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
15. سعيد موسى وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2001.
16. سلفادور دومنيك: **الاقتصاد الدولي**، ط4، الدار الدولية للنشر، القاهرة، مصر،1997.
17. السيد متولي القادر: **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
18. شافعي محمد زكي: **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، بدون سنة نشر.
19. شندرا راجيش: **التصنيع والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة محمد محمود عمار، مطبعة المعرفة، مصر، 1994.
20. صلاح الدين زين: **اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
21. طريح عادل: **المناطق الحرة والأداء التصديري (دروس مستفادة من التجربة المصرية)**، مطبعة الحريري، القاهرة، مصر،1997.
22. عبد الحميد عبد المطلب: **السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
23. عبدالحميد عبدالمطلب: **العولمةالاقتصادية(منظماتها،شركاتها،تداعياتها)**،الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2009.
24. عبد السلام رضا: **العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة، مصر، 2007.
25. عبد الفتاح أبو شرار علي: **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
26. عدلي ناشد سوزي: **ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

27. العصار رشاد وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.
28. عطية منصف إيمان وهشام عمارة محمد: **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 2008.
29. عفيفي حاتم سامي: **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005.
30. علي داود حسام وآخرون: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.
31. علي عوض الحرازي محمد: **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.
32. عليوش قربوع كمال: **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
33. عمر حامد أبو دوح محمد: **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
34. محرزي محمد عباس: **اقتصاديات المالية العامة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
35. الصوص محمد نداء: **التجارة الخارجية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008.
36. محمود شهاب مجدي: **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
37. محمودي مراد: **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002.
38. وفا محمد عبد الباسط: **النظم الجمركية (دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات)**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2000.
39. وفا محمد عبد الباسط: **مشكلات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
40. يسري عبد الرحمان وأحمد ومحمد زكي إيمان: **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
41. يونس محمود: **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

ب.الأطروحات والرسائل العلمية:

1. أوسرير منور: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
2. أوسرير منور: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
3. بدة محجوب: **مستقبل المناطق الحرة العربية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
4. تواتي بن علي فاطمة: **واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007.
5. حسان نادية: **أسباب فشل القرار 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار(مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007.
6. ريال زوينة: **المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

7. فضل علي مثنى: **دور المنطقة الحرة في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية على اليمن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2001.
8. مصطفى محمد المهدي: **أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في المناطق النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 1981.
9. منصوري الزين: **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

ج. الأبحاث والدراسات والمقالات:

1. أحمد المرابط حسين: **نشأة المناطق الحرة (مكة أولى المناطق الحرة في العالم)**، الملتقى العربي الأول حول "**الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة**"، الشارقة، الإمارات، 27-31 مارس 2005.
2. أحمد منصر سعيد: **الموانئ والمناطق الاقتصادية الحرة**، الغرفة التجارية الصناعية، عدن، اليمن، 1999.
3. إدريس علي محمد: **المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات وإنعاش تجارة إعادة التصدير**، المؤتمر الوطني الثاني حول "**مزاولة الأنشطة الاقتصادية**"، طرابلس، ليبيا، 07 أوت 2006.
4. الأزرق حسين: **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية**، سلسة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 83، الكويت، ديسمبر 2005.
5. الجداوي أحمد نبيل محمد: **المناطق الحرة في مصر (النشأة-التطور-الأهمية)**، الملتقى العربي الأول حول "**الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة**"، الشارقة، الإمارات، 27-31 مارس، 2005.
6. الجداوي نبيل: **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر)**، الملتقى العربي الثاني "**لإدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي، 2006.
7. الحمادي محمد: **المنطقة الحرة عدن الواقع والطموح**، فعاليات يوم دراسي بعنوان"**المنطقة الحرة عدن وتعثر دورها في التنمية الاقتصادية**"، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، اليمن، 22 جوان 2008.
8. السعدون أسعد حمود سلطان: **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الثاني "**لإدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي، 2006.
9. الكواز أحمد: **هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
10. الكواز أحمد: **مناطق التجارة الحرة**، مجلة **جسور التنمية**، العدد 92، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2010.
11. الكواز أحمد: **وقائع المؤتمر الدولي حول التطورات الاقتصادية الحديثة و آثارها على الاقتصاديات العربية بتونس 03-05 جوان 1998**، مجلة **التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد(01)، العدد01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1998.
12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): **سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الإسكوا (تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن، البحرين واليمن)**، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.

13. أوسرير منور: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة **الباحث**، العدد02، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2003.
14. أوسرير منور: **مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، الملتقى الوطني الأول حول "**المؤسسة الاقتصادية لجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**"، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 22-23 أفريل 2003.
15. بدون مؤلف: **المناطق الحرة للتصدير: أية آفاق؟**، جريدة المناضلة المغربية، العدد 24، الصادر بتاريخ 10 فيفري 2010، أغادير، المغرب.
16. بلعزوز بن علي ومداني أحمد: **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة")**، الملتقى الدولي "**آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر، 2006.
17. بوشنافة محمد وتميزار أحمد: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (المناطق الحرة)**، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2003.
18. تادرس جاسر: **العولمة وأثرها على المناطق الحرة**، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، 2008،
19. تادرس جاسر: **دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية**، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، 2006.
20. تواتي بن علي فاطمة: **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الواقع والآفاق**، الملتقى الدولي الثاني "**التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**"، جامعة عمر ثليجي، الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007.
21. جرجيس جاسم محمد وزيادة مجدي: **واقع صناعة تكنولوجيا المعلومات في إمارة دبي**، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات ، 2002.
22. زيدان محمد وقورين حاج قويدر: **منطقة التجارة الحرة العربية-الواقع والتحديات-**، الملتقى الدولي الثاني" **التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**"، جامعة عمر ثليجي، الأغواط، 17-19 أفريل 2007.
23. سالم الحاجي عائشة: **المناطق الحرة أداة لرفع الكفاءة**، الملتقى العربي الأول حول "**الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة**"، الشارقة، الإمارات، 28-31 مارس 2005.
24. سليمان عدنان: **واقع وأفاق فرص لاستثمار في المناطق الحرة السورية**، الجمعية الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثامن عشر، دمشق، سوريا، 26 أفريل 2005.
25. سمير شرف وآخرون: **دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة**، مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد04، سورية، 2005.
26. عابد فضيلة: **اقتصاديات المناطق الحرة في سورية (دراسة تحليلية تطبيقية-مقارنة الوضع الراهن والمقترحات)**، مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (30) العدد 03، سورية، 2008.
27. عبد العزيز عبد الوهاب إكرام وعبد الهادي حسن باسم: **الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وآفاقها في العراق**، الهيئة الوطنية للاستثمار، بغداد، العراق، نوفمبر 2009.

28. عبده صالح مبارك ومحمد عبد الرحمان أحمد: **تجربة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المحدودة**، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة**، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 27-31 مارس 2005.

29. عبيسات حيدر: **تطور جودة الخدمات المقدمة في مؤسسة المناطق الحرة وأثرها على رضا متلقي الخدمات**، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، أفريل 2005.

30. مصبحي العوامي رزق الله: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر ومناطق التجارة الحرة في تنمية الاقتصاد الوطني (الواقع والتحديات)**، المؤتمر الوطني الثاني حول "**مزاولة الأنشطة الاقتصادية**"، طرابلس، ليبيا، 07 أوت 2006.

31. مصطفى عصفور أمل: **تقييم تجربة المنطقة الحرة ببورسعيد من منظور إستراتيجي**، الملتقى العربي الثاني "**إدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006.

32. معهد تمويل التنمية للمغرب العربي: **تقديم عام للمناطق الحرة (ملف الأيام الدراسية حول المناطق الحرة)**، الجزائر، 16-17 أكتوبر 1993.

33. نور الدين هرمز وآخرون: **واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية**، مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد 01، سورية، 2004.

34. هلالي مصطفى: **حول قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الملتقى العربي الثاني "**إدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي، 2006.

35. راجح شيخ خالد: **المنطقة الحرة عدن**، مجلة **أوراق يمانية**، العدد 03، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، اليمن، أكتوبر 1998.

36. الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية: **دراسة تقديم المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة**، الجزائر، ماي 1996.

د. القوانين والمراسيم:

1. قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام رقم 1 لسنة 2000، ديوان سمو الحاكم، حكومة دبي.

2. القانون رقم 1 سنة 1980 لإنشاء المنطقة الحرة بجبل علي.

3. القانون رقم 8 لسنة 1997 المتعلق بالحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمار في المناطق الحرة المصرية.

4. القانون رقم 2 لسنة 1986 المتعلق بالأعمال في المنطقة الحرة في ميناء جبل علي.

5. القانون رقم 2 لسنة 2001 المعدل للقانون رقم 2 لسنة 1986 الخاص بالمنطقة الحرة في ميناء جبل علي.

6. القانون رقم 8 لسنة 1997 المتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار في مصر، الصادر في 1997/05/11.

7. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 64، الصادر في 05-10-1993.

8. المرسوم التنفيذي 97-106 المتعلق بإنشاء المنطقة الحرة لبلارة بجيجل، الجريدة الرسمية، العدد 20 الصادر بتاريخ 05-04-1997.

9. المرسوم التنفيذي رقم 05-01 المؤرخ في 03-01-2005، الجريدة الرسمية عدد 04 لـــ 09 جانفي 2005.

10. المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415هـ/23 ديسمبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة.
11. الأمر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة، المؤرخ في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20-08-2003.

ه. التقارير والإحصائيات:

1. إحصائيات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة 1990-2006.
2. إحصائيات سنوية لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة من 1990-2005.
3. بيانات نقطة التجارة الدولية المصرية 2008.
4. التقارير السنوية الصادرة عن مؤسسة المناطق الحرة الأردنية لسنوات 2003-2009.
5. التقارير السنوية الصادرة من الجهاز المركزي اليمني لسنوات 2005-2010.
6. التقارير السنوية المكتب المركزي للإحصاء السوري لسنوات 2000-2005.
7. التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني لسنوات 2002-2008.
8. تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنوات 2000-2006.
9. تقارير صندوق النقد العربي الموحد لسنوات من 1999-2006.
10. تقرير البنك العالمي 2010.
11. مديرية التخطيط والتطوير: **التقرير السنوي لعام 2009**، مؤسسة المناطق الحرة، وزارة المالية، عمان، الأردن.
12. الهيئة الاتحادية للجمارك: **النشرة الإحصائية الجمركية لدولة الإمارات**، العدد الثالث، الإمارات، أفريل 2010.

و. مواقع الإنترنت:

1. شلبي مغاوري: **المناطق الحرة فوائد وأضرار**، مقال منشور على موقع:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/article4.shtml
2. أسعد محمد السعدون: **المناطق الحرة العامة وأنواعها وتطبيقاتها**، مقال منشور على موقع:
http://asharqiaforum.com/t147.html
3. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على الموقع: http:// www.gafinet.org/FreeZones.aspx
4. عبد الرحمان تيشوري: **المنطقة الحرة في جبل علي**، على الموقع: http:// www.muhalab.com/en/?p=43
5. سلطة المنطقة الحرة بإمارة الفجيرة على الموقع: www.fujairahfreezone.com
6. سلطة المنطقة الحرة بعجمان على الموقع: http:// www.afza.gov.ae
7. سلطة المنطقة الحرة بإمارة الشارقة على الموقع: http:// www.hfza.ae
8. موسوعة المعرفة: **ولاية جيجل**، على الموقع: http:// www.marefa.org/index.php
9. محافظة بورسعيد، البوابة الإلكترونية، على الموقع: http://www.portsaid.gov.eg

ثانيا: باللغة الأجنبية

A. Les livres:

1. BARBIER Jean-Pierre et VERON Jean-Bernard**: Les zones franches industrielles d'exportation (Haïti, Maurice, Sénégal, Tunisie)**, Edition KARTHALA, Paris, France, 1991.

2. BASILE Antoine et GERMIDIS Dimitri**: Investir dans les zones franches industrielles d'exportation**, Publications du Centre de développement de l'organisation de coopération et développement économique, OCDE, Paris, France, 1984.
3. FORTIN Philippe**: La pratique du commerce international**, Publication CHH Ltée, Québec, Canada, 2005.
4. GOMBAC Boris: **Les zones franches en Europe**, Edition Emile Bruyant, Bruxelles, Belgique, 1991.
5. LOROT Pascal et SCHWOB Thierry**: Les zones franches dans le monde**, La documentation française, N°4829, Paris, France, 1987.
6. LOROT Pascal**: Les zones franches**, Éditions de l'Institut Économique de Paris, Paris, France, 1984.
7. MUCCHIELLI Jean Louis et MAYER Thierry**: Economie Internationale**, Editions Dalloz, Paris, France, 2005.

B. Etudes et publications scientifiques:

1. AYADI Walid**: Les zones franches en Afrique du nord dans le secteur du textile (Impacts commerciaux et juridiques)**, Mémoire présente comme exigence partielle de la maîtrise en droit international, Université du Québec à Montréal, Canada, 2009.
2. BENATSOU Fatiha**: Les entreprises dans les zones franches urbaines (Bilan et Perspectives)**, Avis et rapports du conseil économique, Social et environnemental, France, 05 mars 2009.
3. BLANC Frédéric**: Les zones franches portuaires**, Revue Juridique **NEPTUNUS** vol 2-2, Université de Nantes, France, 1996.
4. BOUDRA Belgacem**: La zone franche industrielle d'exportation en droit Algérien**, journées d'études sur les zones franches, ENS Jijel, l'Algérie, 22 et 23 Juin 1998.
5. DOUAH Belkacem: **Les zones franches en Algérie: Conclusion d'une expérience,** Revue **Des économies nord Africaines** N°6, Université de Hssiba BENBOUALI, Chlef, 2009.
6. Frédéric BEAUREGAD**: Les zones franches et le développement régional**, Direction de la recherche parlementaire, Bibliothèque parlement, Canada, 19 novembre 2003.
7. FU Xiaolan et GAO Yuning**: Les zones franches d'exportation en Chine (une étude),** Rapport présenté au Bureau International du Travail (**BIT**), Genève, Suisse, 31 Octobre 2007.
8. IFID**: Présentation Générale des zones franches,** Journées d'études sur les zones franches, Alger, Algérie, Octobre 1993.
9. KYOTO CONVENTION: "**Guidelines to Specific, Annex (D) Chapter (2) Free zones**», World Customs Organization, July 2000.
10. MILBERG William et AMENGUAL Matthew**: Développement économique et conditions de travail dans les zones franches d'exportation (un examen des tendances),** publications de l'Organisation Internationale du Travail, Genève, Suisse, 2008.
11. TAHIR Jamil: An **Assessment of Free Economic Zones in Arab Countries (Performance and Main Features)**, Journal of **Development and Economic Policies,** Volume 2-No:1, Arab Planning Institute, Kuwait**,** December 1999.
12. UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACTIF**: Free trade zone and port Hinterland Development**, New York, USA, 2005.

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

سعينا من خلال هذه الدراسة للتعرض لأهمية المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في البلدان العربية، وذلك من خلال تسليط الضوء على المناطق الحرة وهذا عبر إبراز أهم معالمها، ولهذا تعرضنا إلى تطور مفهومها وأشكالها والدور الاقتصادي الذي تؤديه في البلد الأم، ومن ثم تطور الأهداف والغايات التي ترجوها الدول من إقامة هذه المناطق وما توفره من مناخ وبيئة استثمارية مناسبة لضمان نجاح هذه المناطق القائمة على أراضيها ومدى تفعيلها لنشاط التجارة الخارجية فيها.

ولهذا قمنا بمقارنة أداء المناطق الحرة في كل من الإمارات العربية المتحدة ممثلة بمنطقة جبل علي بدبي، ومصر التي اخترنا منطقة بورسعيد كونها أول منطقة حرة في الوطن العربي وأخيرا الجزائر وذلك من خلال دراسة منطقة بلارة بجيجل، وهذا من خلال تعرضنا للأداء الفعلي والعملي لكل منطقة على حدا وإبراز انعكاسات هذا الأداء على نشاط التجارة الخارجية لكل بلد وهذا بغية معرفة المزايا والنتائج الإيجابية التي توصلت إليها هذه البلدان ومحاولة تعميميها على باقي البلدان العربية من أجل الوصول إلى تكامل اقتصادي عربي حقيقي.

الكلمات المفتاحية:

المناطق الحرة، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Résume:

A travers cette étude nous avons essayé de démontrer l'importance des zones franches et leurs impacts sur le commerce extérieur des pays arabes. En outre, nous avons mis en évidence les points de repère les plus importants et nous avons discuté l'évolution du concept, des formules et le rôle économique qu'ils jouent dans la mère –patrie, ainsi que l'évolution des buts, des objectifs et l'environnement climatique des investissements dont on besoins les pays membres afin d'assurer le succès de ces zones franches et d'achever son commerce extérieur.

Pour cela nous avons mis en œuvre une étude comparative entre l'activité des zones franches dans les Emirats arabes UNIS représenté par Jable Ali à Dubaï, des zones franches de l'Egypte représente par la région de Port-Saïd et enfin celle de l'Algérie représenté par la zone de Bêlera à Jijel, par ailleurs nous avons exposé les performances réelles et pratique de chaque zones et leur impact sur le commerce extérieur et de souligner les avantages et les résultats positifs obtenus dans chaque pays afin de généraliser le concept dans tous les pays Arabes.

***Mots clés**:*

les zones franches, commerce extérieur, l'exportations, l'importations, investissent étranger direct.

Abstract:

Through this study we tried to demonstrate the importance of free zones and their impact on foreign trade of Arab countries. In addition, we have highlighted the landmarks most important and we discussed the evolution of the concept, formulas, and the economic role they play in the mother country, and the evolution of goals, objectives and the climate

investments whose member countries need to ensure the success of these zones and to complete its foreign trade.

For this we implemented a study comparing the activity of free zones in UAE USA represented by Jable Ali Dubai Free Zones of Egypt represents the area of Port Said and finally that of the Algeria represented by the area in Jijel Bêlera, we also exposed the actual performance of each practice and areas and their impact on foreign trade and to highlight the benefits and positive results achieved in each country in order to generalize the concept in all Arab countries.

Keywords:

free zones, foreign trade, exports, imports, foreign direct investments.